جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الآداب و اللغات و العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

تخصص تاريخ حديث و معاصر

تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 1954-1962

" مذكرة لنيل شهادة ماستر "

إعداد الطالبة:

- **فاطمة الزهراء علواوي**

إشراف :

- الدكتور: **عطا الله فشار**

السنة الجامعية

1432 هـ / 1433 هـ

2011 م / 2012 م

﴿ ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن

أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك

الصالحين ﴾ . (النمل: 19)

الإهداء

إلى من أعطى و لم ينتظر الجزاء . . . . إلى من بذل الجهد و العناء . . . إلى من علمني وصولا إلى العلا . . . إلى تلك اليد الحانية إلى ذلك العطاء الذي لا ينضب . . . إلى العقل الذي أدرك . . . ما أريد أن أدرك . . . . و أنار لي دربي بشموع الأمل و التفاني . . . . ليوصلني إلى باب المستقبل . . . . أبي العزيز **عبد القادر**

إلى القلب الرؤوم . . . إلى الدمعة الدافئة التي إنسابت مرارا و سهرت معي تكرارا لتغسل عن قلبي إحساس اليأس و الوهن . . . . و تشد على يدي لتثبت من عزيمتي . . . و تضيء لي شعلة الإستمرار و النجاح . . . . أمي الحنونة **شهرة**.

إليكما أهدي نشوة نجاحي .

إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي.. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.. إلى من عرفت معها معنى الحياة إلى توأم روحي ورفيقة دربي . . إلى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن . . . . **خيرة**

إلى رفيق دربي و سندي . . . . **مصطفى**.

إلى الأسرة الصغيرة : **صليحة، عبد الله**، و البرعم **يوسف عبد المجيد**.

إلى من زرعوا طريقي أملا و منحوني القدرة على الإستمرار: **سهام، معاذ بن جبل، مروة**.

إلى كل عائلة **علواوي** صغيرا و كبيرا . . . . إلى عائلة **برق و لطرش**

إلى روح زوج خالتي الذي غمرني بعطفه و حنانه **بن موسى أحمد** و عائلته

المعلمين . . . .

دقمان فاطنة، هاني أبو بكر، حرفوش خديجة.

إلى الأساتذة الكرام: **فشار عطا الله، الهادي عامر، حربي سليم، بن رابح الشيخ، داودي مصطفى، حربي كريم، أحميدات . . .**

إلى : **طاع الله هاجر، علواوي حليمة، سمية، سعدية، بن عيسى أمال، بسمة و عائلتهما . . . . عيشة ، حفصة، حميدة خيرة، رقية، كروب إيمان، بريكة، جميلة.**

إلى : **خمال محمد ، شوقي، عبد الرحمان، حبيب.**

إلى كل من هم في ذاكرتي و لم تتسع لهم مذكرتي

فاطمة الزهراء . . . . .

الشكر والعرفان

قال تعالى: ﴿ ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾. (النمل: 19)

الحمد لله حمد الشاكرين و الصلاة و السلام على رسوله الكريم سيدنا و نبيا محمد صلى الله عليه و سلم و على آله و صحبه أجمعين.

أحمد الله حمدا كثيرا و أشكر فضله الذي منَّ عليَّ بإنجاز هذا العمل المتواضع الذي بين يديكم و يسر لي طريقه من غير حول مني ولا قوة . . . . و بعد

أشكر الأساتذة الذين تابعوا معنا مسيرة التعليم الجامعي و نخص بالذكر الدكتور : فشار عطا الله لوقوفه معي و مساعدته في تقديم النصائح و الإرشادات لإخراج هذه المذكرة للنور . . . . . و الأستاذ : الهادي عامر لتواضعه و أعطاني من وقته الكثير و مساعدتي على تكملة هذه المذكرة . . . . . الدكتور: حربي سليم لوقوفه بجنبي بكلامته التي زادت من معنوياتي و دفعي إلى الإستمرار . . . إلى رئيس قسم التاريخ الدكتور: برابح الشيخ و لا ننسى الأستاذ الداودي مصطفى.

إلى عمال المكتبة الوطنية الحامة ، الأرشيف الوطني . . . مكتبة المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة . . . . مكتبة الإقامة الجامعية أولاد فايت 02 . . . . عمال نادي المعلمين الجلفة . . . . دار الثقافة . . . المكتبة الفرعية . . . . . متحف الجماهد . . . . المكتبة المركزية بجامعة زيان عاشور . . . لمساعدتهم لي و إعطائي.

إلى **خمال محمد**

المختصرات

باللغة العربية:

تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعريب
تعل	تعليق
تق	تقديم
د. مص	دون مصدر
د.ت	دون تاريخ
د.ط	دون طبعة
د.م	دون مكان
ص	صفحة
ط	طبعة

باللغة الأجنبية:

S.P	Sans Place
Ed	Edition
MLTD	Mouvment pour le triomphe des libertié démocratiques
MNA	Mouvment National Algérien
Op Cit	Opere Citatio Cité Dans Le Texte

خطة المذكرة

مقدمة

- **مدخل**

- **الفصل الأول:** منظمة الأمم المتحدة وبيان أول نوفمبر 1954

المبحث الأول: منظمة هيئة الأمم المتحدة

أ ـ تعريف هيئة الأمم المتحدة

ب ـ مقاصد الهيئة و مبادؤها و تقرير المصير حسب هيئة الأمم المتحدة

المبحث الثاني: أسس بيان أول نوفمبر 1954

أ ــ مبادئ البيان

ب ـ أهداف البيان

المبحث الثالث: ردود الفعل و التدويل بإتجاه الجبهة الأفروآسيوية

- **الفصل الثاني:** الثورة الجزائرية و العلاقات الخارجية (1957_1962)

المبحث الأول: دور المؤتمرات في تفعيل مسالة تدويل القضية الجزائرية

مؤتمر أكرا الأول 15 أفريل 1958

مؤتمر طنجة من 27–30 أفريل 1958

مؤتمر منروفيا 04 أفريل 1959

مؤتمر كوناكري من 12– 15أفريل1960

حركة عدم الانحياز : مؤتمر بلغراد 1961

المبحث الثاني: دور الكتلتين الشرقية و الغربية في مساندة القضية الجزائرية

1 / القضية الجزائرية باتجاه الكتلة الشرقية

2 / القضية الجزائرية باتجاه الكتلة الغربية

المبحث الثالث: محاولة ديغول عزل القضية دوليا

- **الفصل الثالث:** التدويل الفعلي للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

المبحث الأول: بداية تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم

أولا: الدورة العاشرة (سبتمبر، نوفمبر 1955)

ثانيا : الدورة الحادية عشر "جانفي، فيفري 1956

المبحث الثاني: المناقشات الجادة للقضية الجزائرية

الدورة الثالثة عشر 09 ديسمبر 1958

الدورة الرابعة عشر سبتمبر – ديسمبر 1959

المبحث الثالث: هيئة الأمم المتحدة تتبنى القضية

الدورة الخامسة عشر " ديسمبر 1960

الدورة السادسة عشر (نوفمبر – ديسمبر 1961)

- **الخاتمة**

مقدمة

رغم أن الثورة الجزائرية كانت محدودة الوسائل إلا أنها استطاعت الصمود و الوصول إلى مبتغاها و ذلك بالعزم و ثوابت الشعب و ارتكازها على حضارة عريقة ولغة عروبة و الإسلام كانت هذه أهم الثوابت و الأسس التي ارتكزت عليها .

لقد كان أطول استعمار حدث في التاريخ المعاصر و كان من أقوى واعنف القوى الإستعمارية الاستيطانية من حيث الهدف و العنصرية الممارسة و ثاني إمبراطورية إستعمارية بعد بريطانيا مساندة بأقوى حلف عسكري (منظمة الحلف الأطلسي) النواة الأساسية لأهم القوى في النظام الدولي.

كان هدف هذا الاستعمار محو وطمس الوجود التاريخي و الحضاري للجزائر و لمدة 132 سنة .

أما ردة فعل الشعب الجزائري هي ثورة أول نوفمبر 1954، و لم تكن ثورة عسكرية فقط بل فكرية و نفسية و إعلامية وصل صداها إلى كل دول العالم .

هزت هذه الثورة القوى العظمى و زعزعت أوهامها بأن الجزائر فرنسية و أصبحت هذه القضية عالمية و اثبت بهذا أن الجزائر عربية إسلامية لا يمكنها طمس اي رقعة فيها و تدنيسها فلاقت بهذا الثورة تأييدا عربيا و أصبحت رمزا لحركات التحرر العربية وحتى العالمية، و كسبت بهذا الرأي العام العالمي (الأسيوي و الأوروبي) و دخلت بهذا إلى أكبر التنظيمات الدولية عن طريق الدبلوماسيين الجزائريين، وسعوا بشتى الوسائل و كل أنواع الدعم لتصعيد القضية الجزائرية و سمو بها إلى مطلب واحد وهو الاستقلال.

أما الدوافع الموضوعية لإختيار الموضوع هو: أهمية هذه الفترة في إبراز التطورات الحاسمة التي أدت إلى حل القضية الجزائرية .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في:

ـــ إبراز القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

ـــ طرح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة .

ـــ مواقف الكتلتين من القضية الجزائرية .

و من هنا نطرح الإشكالية التالية :

- ما هي أهم المراحل التي مرت بها القضية الجزائرية للوصول إلى منابر هيئة الأمم المتحدة؟.
- كيف ساهمت العلاقات الخارجية في دعمها للقضية الجزائرية ؟
- ما هو الدور الذي لعبته كل من الكتلتين ؟
- و ما هو دور المنظمات الدولية في إبراز القضية الجزائرية ؟

و للإجابة على هذه الإشكاليات تطرقت إلى خطة تتضمن مدخل وثلاثة فصول حيث تناولت في المدخل تمهيد للفترة الممتدة من 1830 إلى1961 حيث تطرقت فيه بايجاز عن الإستعمار في الجزائر و أهم المراحل التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة إلى غاية سموها بهدفها السامي وهو الإستقلال.

في الفصل الأول تم التطرق إلى تعريف هيئة الأمم المتحدة، مقاصدها، مبادؤها ثم تعريف مبدأ تقرير المصير وكيفية تحقيقه ثم تطرقت فيه لأسس بيان أول نوفمبر مبادئه و أهدافه و ردود الأفعال من البيان و تدويل القضية الجزائرية باتجاه الجبهة الأفروآسيوية و ذلك في مؤتمر باندونغ 1955 الذي كان أول المنابر لإعطاء القضية الجزائرية الطابع الدولي.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للمنابر الأولى لتدويل القضية الجزائرية من خلال المشاركة في المؤتمرات الأفروآسيوية و كان من أهم المؤتمرات مؤتمر طنجة الذي أعطى في قرارته لجبهة التحرير الوطني الطابع الرسمي لها ثم تطرقت إلى النشاط الدبلوماسي في دول الكتلتين الشرقية والغربية و التي أشرت فيها إلى الدعم المادي، و المعنوي من الدول الإفريقية و العربية وموقف الحلف الأطلسي الذي كان مساندا لفرنسا و محاولة **شارل ديغول** لعزل القضية الجزائرية سياسيا و ذلك بمحاولتها عزلها حدوديا.

بدخولنا إلى الفصل الثالث عالجنا فيه المعركة الدبلوماسية و التدويل الفعلي للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة بدايةً بالمحاولات الأولى عبر الدورات العاشرة و الحادية عشر و الثانية عشر (1955_ 1956 _ 1957) التي كانت أول الخطوات في تسجيل القضية الجزائرية في جدول هيئة الامم المتحدة لمناقشتها، مرورا بالدورات الثالثة عشر و الرابعة عشر (1958_ 1959) و كان بداية التدهور الحقيقي للموقف الفرنسي في الأمم المتحدة، شهدت هذه السنة إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958 و تشكيل المجموعة الفرعية الافريقية ضمن المجموعة الافرواسيوية في الأمم المتحدة تطبيقا لقرار المؤتمر الأول لدول إفريقيا المستقلة المنعقد في اكرا في شهر أفريل التي تقوم بإعداد مشاريع اللوائح المتعلقة بالجزائر في الأمم المتحدة الذي تضمن " الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ".

و إنتهاءا بالتدويل الفعلي و الرسمي للقضية الجزائرية من خلال دورات الجمعية العامة الخامسة عشر و السادسة عشر(1960 _ 1961) هاتان الدورتان عززتا و أكدتا مسؤولية جمعية الأمم المتحدة لحل القضية الجزائرية، و وضع حد للصراع القائم بين فرنسا الإستعمارية و الشعب الجزائري أي أراد حريته و إستقلاله، و إن القضية الجزائرية هي التي طرحت قضية الإستعمار في العالم لجمعية الأمم و سهلت للدول الإفريقية أن تنال حريتها و إستقلالها.

و إتّبعت في دراستي هذه المنهج التاريخي التحليلي لما يتطلبه موضوعي من تحليل لمعرفة كيفية طرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية و معرفة السياسة الفرنسية في عزل القضية الجزائرية للوصول لهاته المنابر.

إعتمدت في بحثي هذا على جملة من المصادر و المراجع من أهمها :

ــ جريدة المجاهد بما أنّه الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير الوطني، و التي ألمت بكل جوانب و مراحل الثورة الجزائرية بداية من بيان اول نوفمبر الى اول دخول القضية الجزائرية في المحافل الدولية إلى أروقة هيئة الامم المتحدة إلى الإستقلال.

ــ و بعض المجلات منها: مجلة الذاكرة و أول نوفمبر التي إعتمدت منها على بعض المقالات التي تتكلم عن الموضوع.

ــ كتاب أبو المجد صبري " من باندونغ إلى أكرا " الذي أعطى نظرة شاملة حول كل من مؤتمر باندونغ الذي كان أول و أهم المنابر في إبراز القضية الجزائرية خارج النطاق الذي رسمته فرنسا للجزائر كي تعزلها عن المجتمع الدولي.

و كأي باحث في تاريخ الجزائر الكبير واجهتني مصاعب في إعداد هذا الموضوع قلة المصادر التي تتحدث عن هاته الفترة بالإضافة إلى صعوبة التنقل لتجميع العدد الكافي من المراجع و الخروج بموضوع شامل عن مراحل تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

مدخل

شهدت الجزائر أبشع أنواع الإستعمار في التاريخ و هو الإستعمار الفرنسي الإستطاني عام 1830 الذي فرض علينا غزاة مقيمين يعملون لتحقيق غايات الحركة الإستعمارية الصليبية العالمية فأخذ يعمل جاهدا على تثبيت جذوره و ذلك بالقضاء على الشخصية الجزائرية فإتجه إلى تذويب مقوماتها الأساسية فحارب الإسلام و لغته، شككت الناس في أوطانهم و إنتمائهم إليها، و كانت أهدافه تدور حول التنصير و اللغة الفرنسية و محو الوطنية الجزائرية[1] و منذ تاريخ الإعتداء ظهر رد فعل قوي تمثل في المقاومة العسكرية و السياسية من قبل الشعب الجزائري ضد الإحتلال الفرنسي، و إذا كان البعض في كتاباتهم يرجعون المقاومة إلى فترة مابين عامي 1919 و 1954[2] فإن حقيقة هذه المقاومة تعود إلى المرحلة الأولى للإحتلال، و ذلك إبتداء من عام 1830، و كان **حمدان بن عثمان خوجة** [3] من الشخصيات الجزائرية البارزة التي حملت لواء المقاومة السياسية و الذي عايش مختلف مراحل الغزو و الإحتلال، و كان بجانب الداي في الساعات الحاسمة، كان كثير التنقل عبر عواصم المشرق العربي و القارة الأوروبية و غزير المراسلة يكرسها لشرح أوضاع الجزائر المأساوية و طلب المساعدة لها، و كان طيلة حياته وزير الخارجية للجزائر و محاميها المخلص[4] حتى و إنْ لم يكن هناك وجود تام لحركة وطنية في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر فإن **حمدان بن عثمان خوجة** عبّر من خلال نضاله السياسي عن هذا الإتجاه ومهّد له الطريق و الظروف لم تسمح له في المزيد من النضال بل عجلت نفيه من الجزائر التي إعتبرها الإستعمار الفرنسي جزء لا يتجزأ من أراضيه و عمل منذ دخوله أرض الجزائر على إذلال الشعب الجزائري و إحتقاره و نتيجة لما آلت إليه أوضاع الجزائر من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية من جراء تحطيم البنية التحتية للمجتمع الجزائري كان من الضروري تبلور النضال السياسي الجزائري في قوة منظمة خاصة و أنّ

---

1 ــ محمد خير الدين، **مذكرات**، ج2، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د ت)، ص ص 12، 13.

2 ــ حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة (لمحة تاريخية و إحصائية على إيالة الجزائر)**، نتع و تق و تعل: محمد بن عبد الكريم، (بيروت: منشورات دار مكتبة، الحياة، 1972)، ص 11.

3 ــ حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق و تع و تح: محمد العربي الزبيري، (ط2؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982)، ص ص 42، 43.

4 ــ المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، **الدبلوماسية الجزائرية من (1830 إلى 1962)**، (د.م : دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، د ت)، ص 39.

العالم مقبل على حربين عالميتين، و كان للجزائريين دور فعال فيهما [1] مكنّهم من الإحتكاك بغيرهم من الشعوب الأخرى، الذي تجسد في تبلور وعيهم القومي و ترجم في تشكل تنظيم سياسي عرف " بالحركة الوطنية الجزائرية "، و يمكن القول بأنّ حركة النضال السياسي الدبلوماسي في الخارج بدأت عام 1912 بظهور نخبة من الشباب الجزائري اللذين تعلموا في المدارس الاستعمارية بالجزائر كان من أبرزهم **الطيب إبن التهامي** المستشار البلدي لمدينة الجزائر الذي قاد وفدا جزائريا للتحدث مع البرلمانيين الفرنسيين في باريس بخصوص التجنيد الإجباري الذي فُرض على الجزائريين في شهر فيفري 1912[2] و **محمد بن رحال** و **بوشريط علاوة** و الدكتور **موسى** و **بن ددوش** و **قارة علي** و **الحاج عمر** و هي مجموعة تقدمت بمطالب إلى **بوان كري** رئيس المجلس الفرنسي في جوان 1920[3] و هم يمثلون أول إتجاه سياسي طغى على الساحة الوطنية و ه و الإتجاه الإندماجي الذي تميزت مطالبهم بالدعوة للإدماج الكامل، أما الإتجاه الثاني فهو المطالب بمبدأ المساواة و قد تزعمه **الأمير خالد**[4] عام 1919 زعيم الحزب الإصلاح الوطني فبالرغم من أنّه كان ضمن جماعة الإندماجيين و تربطهم به صلات وثيقة فإنّه سرعان ما تحول تحولا حاسما في حياته السياسية و يعود ذلك إلى عام 1919 عندما قدمت الحكومة الفرنسية إصلاحات هزلية إلى الجزائريين ربطت فيها بين الحصول على الجنسية الفرنسية و التخلي عن الأحوال الشخصية نتج عنه رفض **الأمير خالد** لهذه الإصلاحات، و قام بإنشاء هيئة سياسية بإسم " الأخوة الجزائرية " في 23 جانفي 1919 من نفس السنة سعى من خلالها إلى تمتين أوضاع المسلمين الجزائريين [5]، و كانت جريدة الإقدام [6] هي لسان حال هذه الحركة، و قد حاول

---

1 ــ أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1930ــ1945**، ج3، (ط3؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص ص 170، 171.

2 ــ أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900 ــ 1930)**، ج2، (ط4؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي)، 1992، ص 290.

3 - Claude Collot, JENR BERT HENRY, **Mouvement National Algérien Test 1912-1954**, (Alger: édition OPU, 1981), P P 23, 24.

4 ــ **الأمير خالد:** هو خالد بن الهاشمي بن عبد القادر، ولد سنة 1875 بدمشق. تلقى تعليمه الإبتدائي هناك ثم إنتقل مع والده إلى الجزائر حيث أكمل دراسته الثانوية، و في 1893 إنتقل إلى باريس ليدرس في مدرسة " سان سير" العسكرية التي تخرج منها برتبة ضابط و شارك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب إخوانه العرب المسلمين الجزائريين آملا في وعود فرنسا. أنظر : سعيد بورنان، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830 ــ 1962**، ج 2، (ط 2؛ الجزائر: دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع، د ت)، ص 37.

5 ــ محفوظ قداش، **الأمير خالد**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987)، ص ص 41، 42.

6 ــ **جريدة الإقدام:** أصدرها الأمير خالد و رفاقه حوالي 1919ــ 1920 باللغتين العربية و الفرنسية منذ 1921، و كان الأمير خالد يشرف عليها. أنظر: يحي بوعزيز، **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912ــ 1948**، ج2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ت)، ص 33.

الأمير خالد من خلال هذه الحركة التصدي للسياسة الفرنسية و عملائها الإندماجيين و هي السياسة الهادفة إلى القضاء على الكيان الجزائري و تذويبه في المجتمع الفرنسي، لذالك جاءت أطروحة **الأمير خالد** مبنية أساسا على الدفاع على المقومات الوطنية، و قد بدأ **الأمير خالد** نشاطه في الخارج للتعريف بالقضية و فك الحصار على الشعب الجزائري و إعطائها البعد الدولي حيث شارك مع إخوانه التونسيين عام 1917 في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان في باريس، و طالب بأن يكون للجزائريين تمثيل في البرلمان الفرنسي و في مجلس الشيوخ دون التخلي عن الهوية العربية الإسلامية و في عام 1919 شارك **الأمير خالد** مع الوفد الذي قام بتشكيله لحضور مؤتمر السلام الذي إنعقد في قصر فرساي من أجل طرح القضية أمام المؤتمر، و قدم عريضة هاجم فيها الإستعمار الفرنسي، و لف ت فيها نظر السياسة في العالم إلى الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري؛ و تضمنت العريضة جملة من المطالب منها:

ــ المطالبة بتطبيق مبادئ **ويلسون** صاحب فكرة تقرير المصير و ميثاق عصبة الأمم و بهذا يكون **الأمير خالد** أول جزائري طالب رسميا في محفل دولي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما قام بعدة إتصالات مع شخصيات فرنسية و بالنواب و الوزراء الفرنسيين يكاتبهم و يطلعهم على الأوضاع المزرية للجزائر[1]، فحاول بذلك بعث الروح الوطنية في الجزائريين و هذا ما أدّى إلى مضايقة السلطات الفرنسية لنشاط **الأمير خالد** حيث جلب له سخط الإدارة الفرنسية فسارعت فرنسا إلى نفيه عام 1923م، و وضعته تحت الرقابة الخاصة، و لكن وجوده في فرنسا ساهم فـي تفعيل دوره للمهاجرين الجزائريين و المغاربة على حد سواء سرعان ما تبلور في ظهور " حركة نجم إفريقيا " سنة 1926 هاته الأخيرة ستتبنى أفكار **الأمير خالد** و تعطيها بعدًا نضاليًا جديدًا ساهم في بعث الروح الوطنية الجزائرية من جديد.[2]

ــ أنّ المداولات التي قام بها **الأمير خالد** لإعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية و كَسَبَ تأييد و عطف المجتمع الدولي لم تأت ثمارها آنذاك لأن الرأي العام السائد في الدول الغربية

---

1 ــ أحمد سعيود، **مساعي الحركة الوطنية الجزائرية في إعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى**، " مجلة المصادر"، العدد 09، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2004، ص ص 155، 156.

2 ــ فتح الدين بن زواو، **إيديولوجية الثورة الجزائرية**، " مذكرة ماجستير "، كلية الآداب و العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2001، ص 32.

آنذاك عن الجزائر هو أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا و ظلّت جميع دول العالم تستجيب لهذه المزاعم لكن بالرغم من فشل **الأمير خالد** في تنفيذ ما رسمه لنفسه من أهداف فإن محاولاته كانت قوة فعالة و قد أثرت علـــى القوى الوطنية من بعده، فقد أثرت هذه التجربة في النضال الوطني و تركت أثرا كبيرا.[1]

لقد بقيت محاولات الجزائريين لتعريف العالم بقضيتهم العادلة مستمر فبظهور نجم شمال إفريقيا تجددت هذه المحاولات، حيث لعب الزعيم **مصالي الحاج** دورا بارزا في طرح القضية الجزائرية من خلال مشاركته في مؤتمر بروكسل [2] في بلجيكا بدعوة من الجمعية المناهضة للإضطهاد و الإستعمار و تمثلت المطالب الجزائرية في:

أ ــ ضرورة استقلال الشعب الجزائري.

ب ــ إنشاء جيش وطني.

ج ــ اجلاء القوات العسكرية الفرنسية من الأراضي الجزائرية.

كان القصد من هذا العمل هو فك العزلة على الشعب الجزائري التي حاولت السلطات الفرنسية داخل الجزائر و خارجها إخفاء حقيقتها عن طريق وسائلها الإعلامية، و كذا سياسة القمع و تشديد الخناق، و هي سياسة تتماشى و ظروفها الخاصة قصد الحفاظ على مصالحها داخل الجزائر، كما سمحت مشاركة **مصالي الحاج** في المؤتمر بالتعريف بمطالب الجزائريين و سكان شمال إفريقيا ككل، كما سمحت له أيضا إقامة علاقات مع زعماء التنظيمات والحركات المناهضة للاستعمار في كل من أوروبا و آسيا، فالعمل الذي قام به حزب نجم شمال إفريقيا الذي وضع لنفسه منذ البداية في إطار أوسع من الحدود السياسية للجزائر يهدف إلى تعبئة كل القوى السياسية الملتزمة بمكافحة الاستعمار في بلدان المغرب العربي و ليست الجزائر وحدها، وفي نفس السياق مواصلة النهج الذي كان قد بدأه **مصالي الحاج** للتعريف بالقضية الجزائرية والدعاية بالخارج، وقد بعث بمذكرة إلى عصبة الأمم التي كانت

---

1 ــ أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني قبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، " رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر "، قسم التاريخ، الجزائر، 2001، 2002، ص 12.

2 ــ أنعقد هذا المؤتمر بالعاصمة البلجيكية بروكسل ما بين 10 إلى 15 فيفري 1927 ترأس الوفد الجزائري مصالي الحاج.

تجتمع بجنيف 1930، والتي شرح فيها الوضعية التي تعيشها الجزائر، ونددد بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري و سكوت منظمة عصبة الأمم أمام الانتهاكات الفرنسية ضد الجزائريين وطالبها بتطبيق أهم مبادئها الأساسية التي من أجلها تأسست و هو " حق الشعوب في تقرير مصيرها ".

إنّ هذه المذكرة تزامنت مع الإحتفالات التي نظمتها السلطات الفرنسية لتخليد الذكرى المئوية لإحتلال الجزائر1830، و التي أرادها **مصالي الحاج** أن تكون بمثابة محاكمة للاستعمار[1] ، بالرغم من كل هذه الجهود التي بذلها **مصالي الحاج** إلاّ أن الوضع الجزائري بقي على حاله وذلك بسبب قمع السلطات الفرنسية لكل نشاط يعالج المطالب الجزائرية، حيث بادرت السلطات الإستعمارية داخل الجزائر إلى حل الحزب، وعلى إثر هذا الإجراء التعسفي إضطر مناضلو الحزب الدخول في النشاط السري ثم واصل مناضلوه العمل تحت إسم حزب الشعب الجزائري إبتدءا من مارس 1937؛ حيث ساهموا في نشر الوعي الوطني و هذا ما أدّى على حله كذلك بإعتباره يمثل الإتجاه الإستقلالي (حزب الشعب) عام 1939، و لم تكتف عند هذا الحد بل راحت تعتقل أبرز وجوه هذا الإتجاه وعل رأسهم الزعيم **مصالي الحاج** [2] الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، و لم يَسْلَم الإتجاه الإصلاحي الممثل في جمعية العلماء المسلمين هو الأخر من هذه الإجراءات التعسفية، فقد تعرض أعضاؤه كذلك إلى المضايقات من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية و منعتهم من القيام بأي نشاط من شأنه أنّ يعطي دفعا معنويا للقضية الجزائرية.[3]

إنّ توسيع المطالب السياسية من طرف الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين العالميتان كان يهدف إلى إعطاء القضية الجزائرية دفعا قويا عن طريق النضال السياسي المستمر من أجل نيل الإستقلال و إستغلال الفرص المتاحة لحربها إقليميا و دوليا، و هو ما

---

1 ــ أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي ...**، المرجع السابق، ص ص 159، 160.

2 ــ أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1930ــ1945**، المرجع السابق، ص 176.

3 ــ أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ت)، ص 142.

قامت به مجموعة " أحباب البيان "، حيث إستغلت فرصة نزول الحلفاء بالجزائر و تقدمت بمجموعة من المطالب إلى الإدارة الفرنسية و إلى ممثلي الحلفاء في يوم 12 فبراير 1943 تضمّنت هذه المذكرة المطالب الأساسية للشعب الجزائري، و كانت الغاية من إصدار هذا البيان الذي كان موجها أساسا للحلفاء هو تعريفهم بمطالب الشعب الجزائري و تحميلهم لمسؤولياتهم كاملة من تمكن هذا الشعب من حقه في تقرير مصيره بنفسه و لم يكن **فرحات عباس**[1] سوى مندوبا للحركة الوطنية التي كلفته بتسليم نسخ البيان على الحلفاء و كذلك على الحاكم العام الفرنسي في الجزائر.[2]

و الحقيقة أن فكرة البيان تعود أصلا إلى السيد **لمين دباغين**[3] الذي عرض على **فرحات عباس** في خريف 1940 التفكير في وضع مسودة مطالب وطنية تُرفع إلى الدول التي ستنزل في الجزائر سواء كانت من حلفاء فرنسا المنهزمة أو دول المحور، و صادف إكتمال التوقيع على هذا البيان يوم نزول القوات في 08 نوفمبر 1942، و قد شكل هذا البيان في وقته همزة وصل ثابتة في مختلف التطلعات السياسية للتيارات الوطنية على إختلافها

---

1 ــ **فرحات عباس:** ولد سنة 1899 بمدينة الطاهير ولاية جيجل في وسط فلاحي كان، كان ابن قايد الشئ الذي مكنه من إكمال دراسته على مقاعد المدرسة الفرنسية التي تخرج منها صيدليا منتسبا بثقافة النخب المتطورة، المعتنقة لأفكار الثورة الفرنسية. في سنة 1942 بدأ يقترب من الأفكار الثورية التي كان أحد مناضليها و دخل في خلافات مع مصالي الحاج، و في سنة 1944 أنشأ " جمعية أصدقاء البيان و الحرية"، أعتقل عشية أحداث 08 ماي 1945، عاش الصراع بين الداخل و الخارج و عين كأول رئيس للحكومة المؤقتة سنة 1958 و توفي في 24 ديسمبر 1985. أنظر: عبد المجيد رمضان، **ثورة الجزائر شخصيات صنعت التاريخ**، (ط1؛ الجزائر: المطبعة العربية، 2005)، ص ص 32، 33.

2 ــ أحمد سعيود، **مساعي الحركة الوطنية...**، المرجع السابق، ص 161.

3 ــ **لامين دباغين:** ولد سنة 1917، إنخرط في حزب الشعب الجزائري الذي كان يقوده مصالي الحاج ثم في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى .و كان ثمنه السجن، ثم فر من فرنسا سنة 1945. فأصبح من قيادي الحزب، و في جوان 1955 ألقي القبض عليه حيث اعتبرته فرنسا أنه مؤسس "جماعة أشرار" و كان عضو في المجلس الوطن ي للثورة الجزائرية ثم في لجنة " التنسيق و التنفيذ" سنة 1957 ليتولى أول وزير للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة، إبتعد سنة 1959 عن السياسة و بعد الاستقلال تفرغ لمهنة الطب.
أنظر: عبد المجيد رمضان، المرجع السابق، ص ص 28، 29.

لكن هذا العمل لم يحقق شيئا فلا الحلفاء و لا السلطات الفرنسية أولوا أهمية للبيان فرفضت حكومة فرنسا هذه المطالب، لكن إصرار الجزائريين في المضي قدما لتحقيق إستقلال الجزائر كان أقوى و أصلب من ردود الفعل الفرنسية و هذا ما أكّدته أحداث ذكرى أول ماي 1945؛ حيث قام حزب الشعب بمظاهرات عارمة طالب من خلالها بإستقلال الجزائر، و بحلول 08 ماي 1945 و هو تاريخ إحتفال الحلفاء بالإنتصار على ألمانيا تظاهر الجزائريون كغيرهم من شعوب العالم، خاصة و أنّهم دفعوا في هذه الحرب العالمية الثمن غاليا من أجل فرنسا و حلفائها[1] و رأوا أنّه من الضروري إشعار الرأي العام الدولي عن طريق المظاهرات بقضيتهم العادلة التي تجاهلتها فرنسا، و التي لم ترض بما قام به الجزائريون فتحولت المظاهرات إلى مجازر رهيبة في حق شعب أعزل، و كانت النتيجة أن ذهب ضحية وحشية الإستعمار الأعمى أكثر من خمسة و أربعين ألف جزائري.[2]

إنّ إنتفاضة 08 ماي شكّلت النواة الأولى لبداية التحضير الفعلي لإنطلاق الكفاح المسلح[3] و لهذا كانت لإنتفاضة 08 ماي 1945 عظيم الأثر على نفوس الجزائريين و يمكن تحديدها في الآتي:

ــ تعميق الأحقاد و الكراهية ضد الإستعمار فرنسا التي لم تف بوعودها أكثر من ذلك فقد كشفت عن طبيعة الغدر و الخيانة المتأصلة فيها من خلال ما مارست من قمع و قتل و إبادة.

ــ إنّ جثث آلاف الجزائريين صمامات الدم التي خلفتها تلك المذابح الشنيعة قد أحدثت ضررًا كبيرًا من المستحيل علاجه، و شكلت جدارا بين الشعب الجزائري و السلطات الفرنسية و بالتالي كانت عملية إعدام حقيقية لفكرة التعايش أو الإندماج الذي كان يحلم بها بعض الجزائريين.

---

1 ــ جمال قنان، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994)، ص 203.

2 ــ المجاهد، العدد 23، 07 ماي 1958.

3 ــ أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، (دار الإتحاد العربي للطباعة، دت)، ص 179.

كان لمجازر 08 ماي 1945 الأثر الفعّال و العام في تعميق الوعي الثوري وولادة روح جديدة خاصة لدى الشباب المتحمس للنضال و الكفاح المسلح و حتمية إسترجاع السيادة و ضرورة نسيان فكرة الإصلاحات و المشاريع الوهمية بإعتبارها تمثل نضالا عقيما لا فائدة ترجى منه[1].

و أمام تزايد خطورة الوضع داخل الجزائر رأت السلطات الإستعمارية الفرنسية أنه من الضروري لها تدارك الموقف و القضاء على المحاولات الجزائرية الرامية إلى إطلاع الرأي العام الفرنسي و الدولي بصورة عامة بالقضية الجزائرية، و هو الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا على مصالحها، و مصالح المعمرين بالدرجة الأولى، لأنّ نشاطها إعلاميا جزائريا من شانه كسب مشاعر الرأي العام و إستثماره لصالح القضية الجزائرية و هذا ما تخشاه فرنسا، لذا سارعت لإعادة الهدوء و إستتباب الأمن في الداخل تمهيدا لإحتواء الحركة الوطنية[2] و لذلك طرحت السلطة الإستعمارية مشروع مشاركة الجزائريين في الإنتخابات التشريعية و فيها بعض أعضاء حزب الشعب و بالتالي القيام بحملة دعائية ضد الدعاية للقضية الجزائرية و كسب الرأي العام العالمي إلى جانبها [3] ، غير أنّ السلطات الفرنسية رفضت القائمة التي قدمها حزب الشعب الجزائري للمشاركة في الانتخابات على إعتبار أن الحزب منحل و لا يحق له قانونيا المشاركة، ممّا دفع بأعضائه إلى تغيير إسمه من حزب الشعب إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D.[4]

---

1 ــ مؤمن العمري، **الحركة الوطنية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا الى جبهة التحرير الوطني (1926ــ1954)**، (د ط؛ د.م: دار الطليعة للنشر و التوزيع، 2003)، ص 65.

2 ــ بادرت السلطات الفرنسية إلى إصدار قانون العفو العام في حق العديد من الجزائريين بين الذين شاركوا في هذه المظاهرات. أنظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية (1930 ــ 1945)**، المرجع السابق، ص ص 235، 236.

3 ــ إبن العقون عبد الرحمان، **الكفاح القومي السياسي**، ج3، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص ص 255 ــ 256.

4ــ **Mahfoud Kaddache**, Histoire du Nationalisme Algérien, (2ème édition; Alger: ENAL 1993), P P 96, 97.

لقد كاد مشروع الإنتخابات التشريعية أنْ يعصف بالقضية الجزائرية بسبب الانقسا م الذي حدث بين أعضاء الحزب نفسه، حو ل المشاركة و عدم المشاركة، لقد رأى أعضاء الحركة الوطنية الجزائرية ضرورة وضع هيكلة قاعدية من شأنها تجسيد العمل النضالي من أجل القضية الوطنية خاصة خارج الوطن و أنشئوا لجانا مركزية أهمها لجنة الدعاية و كذلك بعض المنظمات المهيمنة منها منظمة الإتحاد العام للعمال الجزائريين التي حاولت عن طريقها تجميع القوة العمالية في فرنسا و منها إنطلقت في العمل من أجل كسب الدعم العالمي و ذلك بالإتصال بالنقابات العمالية العالمية، التي منحتها المشاركة في عدد من المؤتمرات الدولية[1] ممّا سمح لها بطرح القضية الجزائرية و التعريف بها، كما رأت حركة الإنتصار و الحريات الديمقراطية ضرورة الإعتماد على الصحافة قصد التعريف بالقضية الجزائرية عالميا و عربيا و رفع معانات الشعب من الهيمنة و العبودية المسلطة عليه من طرف الإستعمار الفرنسي لكل أحرار العالم [2] لذا نشطت الأقلام الجزائرية باللغتين العربية و الفرنسية رغم القيود التي فرضتها القوانين الزجرية، إلاّ أن التحدي كان أكبر بحجم القضية الجزائرية.

هذه الظروف السياسية التي ميزت مراحل القضية الجزائرية دفعت في الكثير من الأحيان بالسلطات الإستعمارية الفرنسية إلى مسايرة إحداثها بحذر شديد فبعد أن إستطاع **ناجلان** إبان فترة حكمه للجزائر تزوير الإنتخابات و محاولته تشتيت النضال السياسي للحركة الوطنية، جاء دور خليفته **ليوناردو روجي** الذي أشرف هو الآخر على إنتخابات تشريعية أخرى17جوان1951 كانت ترمي إلى تجديد المجلس الجزائري، قام بدس عدد كبير من مرشحي الإدارة الفرنسية وعلمائها في الانتخابا ت وتقليص مرشحي الحركة الوطنية و كانت نتيجة الإنتخابات حسب ما خطط لها **ليوناردو روجي** حيث فاز فيها مرشحوا الإدارة الفرنسية، و أمام الضغط الفرنسي المتزايد على أعضاء الحركة الوطنية النشطين

---

1 ــ إبن العقون، المرجع السابق، ص ص 28، 29.

2 ــ محمد ناصر، **الصحافة العربية في الجزائر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985)، ص ص 44، 45.

و مضايقتهم و إعتقالهم بدأت بوادر التصدع في الحركة الوطنية مع مطلع 1953 و خاصة بعد إكتشاف المنظمة السرية من طرف البوليس الفرنسي، و أصبح من الضروري الإقتناع بفكرة العمل المسلح.[1]

كانت مسألة تفجير الثورة الجزائرية بالنسبة للشعب الجزائري مسألة حياة أو موت مبنية على إستراتيجة محكمة سطرها سلفا قادة الثورة مكنتهم من تجنب الوقوع في أخطاء بإمكان الإستعمار الفرنسي إستغلالها للقضاء على المبادرة في المهد، لذلك رأوا أنّه من الضروري أن تكون إنطلاقة الثّوار الشاملة لشل العدو[2]، و فعلا كانت ثورة شعبية جسدت هوية الشعب الجزائري العربية الإسلامية و إنتمائه إلى الأمة العربية كما أكّده بيان أول نوفمبر 1954[3].

لقد فشلت السلطات الإستعمارية في ترسيخ فكرة الجزائر فرنسية و بالتالي تبخرت آمالها بمجرد إندلاع الثورة التحريرية التي تميزت بالقوة و الشمولية و أنّها ثورة إعتنقها الشعب بكل قواه و لذلك رأى أنّه من مصلحة فرنسا أن تعترف بقضية الشعب الجزائري التي إكتسحت الساحة السياسية في الخارج و ضربت العمق العسكري في الداخل على يد جيش التحرير الوطني.

إنّ الثورة التي جسدتها جبهة التحرير الوطني عملت على إيصال صدى القضية الجزائرية إلى العالم بواسطة نشاطها الدبلوماسي الذي جسدته إبتدءا في بيان أول نوفمبر 1954[4] و ما يؤكد هذه السياسة ما يلي:

1 ــ تدويل القضية الجزائرية.

2 ــ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

---

1 ــ جريدة المنار، العدد 57، 1954. ص 08.

2- Mohamed Harbi, **Le FLN : Mirages et Réalités, des origines à la prise du pouvoir (1954-1962),** (S.P: Edition J.A.S.T.D, 1985), P P 35 - 40.

3 ــ مجلة الذاكرة، " **الإنطلاقة القوية لثورة نوفمبر 1954** "، العدد 01، ص 22.

4 ــ أنظر الملحق رقم 01: بيان أول نوفمبر.

3 ــ في إطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد عطفها الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند القضية الجزائرية[1]، و هكذا تغير الوضع إبتدءا من أول نوفمبر 1954 حين أذاعت جبهة التحرير الوطني بيانها التاريخي و أعلنت الثورة التحريرية لفك الحصار الدولي المفروض عليها و دحرت المقولات الإستعمارية الفرنسية المغلوطة لذا شرعت جبهة التحرير الوطني بالتحرّك على الصعيد الخارجي في شكل موازي لما تقوم به داخل أرض الوطن.

و بالتالي إستطاعت القضية الجزائرية البروز في الساحة الدولية في ظرف قصير أو تطوف بربوع القارة الإفريقية و الأسيوية إلى جانب حضورها الدائم لدى البلدان العربية و زيادة صداها عالميا فحطمت الحصار الإعلامي و السياسي الذي حاولت فرنسا فرضه ممّا دفع بالعديد من الدول إلى مراجعة مواقفها إتجاه القضية الجزائرية و إعتبارها مشكلة دولية و بالتالي تكون الثورة الجزائرية قد كسبت تأييد و تعاطف شعوب العالم خاصة الدول العربية، و هذا ما مهّد لإدراج القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، و سوف نتعرض في بحثنا إلى الدور الذي لعبته الدول العربية و الدول الأفروآسيوية و حركة عدم الإنحياز بالإضافة إلى التكتلات العالمية ممثلة في المعسكر الغربي و الشرقي من أجل دعم و نصرة القضية الجزائرية و جعلها قضية سياسية عالمية في إدراج هيئة الأمم و بالتالي تحقيق هدف نضال الحركة الوطنية الجزائرية بتدويل القضية الجزائرية، و إعادة إسترجاع الحق المغتصب و السيادة الجزائرية.

---

1 ــ بسام العسلي، **الله أكبر و إنطلقت ثورة التحرير**، (د ط؛ بيروت: دار النفائس، د ت)، ص 98.

الفصل الأول

منظمة هيئة الأمم المتحدة

المبحث الأول: منظمة هيئة الأمم المتحدة

المبحث الثاني: أسس بيان أول نوفمبر 1954

المبحث الثالث: ردود الفعل و التدويل بإتجاه الجبهة الأفروآسيوية

المبحث الأول: منظمة هيئة الأمم المتحدة

تعريف منظمة هيئة الأمم المتحدة:

هي منظمة عالمية تضمُّ في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريبا، تأسست منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 24 أكتوبر 1945 في مدينة سان فرانسيسكو في كاليفورنيا الأمريكية تبعا لمؤتمر دومبارتون أوكس الذي عقد في العاصمة واشنطن.

من 1919ــ1945 كانت هناك منظمة شبيهة بمنظمة الأمم المتحدة تدعى عصبة الأمم إلاّ أنّها فشلت في مهامها خصوصا بعد قيام الحرب العالمية الثانية، ما أدّى إلى نشوء منظمة الأمم المتحدة بعد إنتصار الحلفاء و إلغاء عصبة الأمم، و عضوية الأمم المتحدة مفتوحة أمام كل الدول المحبة للسلام التي تقبل إلتزامات ميثاق الأمم المتحدة و حكمها في بداية سبتمبر من سنة 2003 كان هناك 191 دولة كأعضاء في المنظمة.[1]

ظهرت فكرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة في الحرب العالمية بانعقاد المؤتمرات في موسكو و طهران في سنة 1943 إقترح الرئيس الأمريكي **فرانلكين روزفلت** تسمية " الأمم المتحدة " و كان أول إستعمال لهذا التعبير في 01 جانفي 1942 بإعلان قيام منظمة الأمم المتحدة في أثناء الحرب العالمية، إستعمل الحلفاء تعبير " الأمم المتحدة " للإشارة إلى تحالفهم فقط.

و إجتمع ممثلو فرنسا، الصين، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي من أغسطس إلى أكتوبر ليضعوا الخطط المترتبة عن مؤتمر دومبارتون أوكس، و بعد المباحثات ظهرت إقتراحات تلخص أغراض المنظمة، عضويتها و أعضاءها بالإضافة إلى الترتيبات للمحافظة على السلم العالمي و الأمن و التعاون الإقتصادي و الإجتماعي الدولي هذه الاقتراحات تم مناقشتها من قبل الحكومات و الأفراد المختصين حول العالم.[2]

---

1 ــ نافعة حسن، **الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطوير التنظيم الدولي 1945**، (الكويت: عالم المعرفة أكتوبر، 1995)، ص 150.

2 ــ بوسلطان محمد، بكاي حماي، **القانون الدولي العام والتحرير الجزائرية**،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص 174.

في 25 أبريل سنة 1945 عقد مؤتمر الأمم المتحدة بحضور منظمات و هيئات عالمية في مدينة سان فرانسيسكو بالإضافة إلى الحكومات فان عدة منظمات غير حكومية، مثل نوادي الأسود الدولية دعيت للمساعدة في صياغة الدستور.[1]

الـــ 50 دولة* عالمية التي تألفت منها الأمم المتحدة في ذلك الوقت وقعت على الدستور بعد شهرين و بالتحديد في 26 جوان 1945 في بولندا، التي لم تكن حاضرة في ذلك المؤتمر، لكنها وافقت عليه بعد ذلك لتكون حصيلة الموقعين على الدستور 51 بلدا ظهرت الأمم المتحدة إلى الوجود في 26 أكتوبر 1945 بعد تصديق الدستور من قبل الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن (جمهورية الصين، فرنسا، الإتحاد السوفياتي المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية) بأغلبية من الموقعين بـــ 46 صوت 89 مقابل 28 عضوين من مجلس الشيوخ الأمريكي على تصديق ميثاق الأمم المتحدة في جويلية 1945، في ديسمبر 1945 طلب مجلس الشيوخ و الكونغرس بالإجماع من الأمم المتحدة أن يكون مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة قبلت الأمم المتحدة الطلب، و تمّ بناء المقر في مدينة نيويورك بين سنتي 1945 و 1950 بجانب النهر الشرقي على أرض أُشتريت بـــ 8,5 مليون دولار تبرعًا من الإبن **جون دي روتيفيلر**.[2]

فتح مقر الأمم المتحدة رسميا في 09 يناير 1951 تحت إتفاقية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية منحت بعض الامتيازات و الحصانات الدبلوماسية.

مقاصد الهيئة ومبادئها و تقرير المصير حسب هيئة الأمم المتحدة

---

1 ــ نافعة حسن، المرجع السابق، ص 145.

*. و هي الدول التي وافقت أو إنضمت إلى إعلان الأمم المتحدة، و التي أعلنت الحرب على دولة أو أكثر من دول المحور، و كان عدد هذه الدول 46 دولة أضيفت إليها بموافقة المشاركين في المؤتمر 04 دول أخرى هي: أوكرانيا و روسيا البيضاء و الأرجنتين و الدانمارك، و كان الإتحاد السوفياتي قد أصر على أن توجه الدعوة إلى حكومة بولندا المؤقتة و لكن رفض هذا الطلب و مع ذلك فقد سمح لبولندا فيما بعد بالتوقيع على الميثاق و إعتبرت إحدى الدول المؤسسة. أنظر: نافعة حسن ، المرجع السابق، ص 74.

2 ــ نفسه، ص 145.

1 ــ حفظ السلم والأمن الدولي، و تحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفاعلة لمنع الأسباب التي تهدد السلم و لإزالتها، و تقمع أعمال العدوان و غيرها من وجوه الإخلال بسلم، و تتذرع بالوسائل السلمية، و فقا لمبادئ العدل و القانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.[1]

2ــ إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس إحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، و بأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، و كذلك إتخاذ التدابير الأخرى لتعزيز السلم العام.

3 ــ تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية و على تعزيز إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا و التشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين و لا تفريق بين الرجال و النساء.

4 ــ جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم و توجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.[2]

مبادئها:

تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقا للمبادئ الآتية :

1 ــ تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

2 ــ لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق و المزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالإلتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.[3]

3 ــ يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم.

---

1 ــ إيشليرغر كلاك، **الأمم المتحدة في ربع قرن**، تع: عباس العمر، (دط؛ بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة)، ص 71.

2 ــ جريدة المجاهد، " **رجال القانون و السياسة يحددون ميثاق تقرير المصي**"، العدد 91، 27 / 02 / 1961، ص 04.

3 ــ نافعة حسن، المرجع السابق، ص 145.

4 ــ يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد بإستعمال القوة أو إستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق و مقاصد " الأمم المتحدة ".

5 ــ يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من العون إلى " الأمم المتحدة " في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة لأية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع.

6 ــ تعمل الهيئة على تسيير الدول غير الأعضاء فيها على المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم و الأمن الدولي.

7 ــ ليس هذه الميثاق ما يسوغ " الأمم المتحدة " أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الحكم الداخلي لدولة ما، و ليس ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأنْ تُحَلَّ بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

مبدأ تقرير المصير في القرن التاسع عشر :

إن مبدأ تقرير المصير في القرن آل 19 كان يتمثل في مبدأ القوميات و على أساسه إنتصرت العديد من الحركات القومية في أوروبا وسيطر مبدأ القومية على سير إتجاه التاريخ الأوروبي بعد القرن 18، و لم يصبح مبدأ سياسيا معترفا به إلا في أوائل القرن 19، و هو عبارة عن شعور فياض يربط بين أفراد الأمة الواحدة لعوامل متعددة تختلف باختلاف آراء المؤرخين والسياسيين، و يعني عند البعض إن يكون لكل امة الحق في تقرير مصيرها و أنْ تكون دولة و إرتبط هذا المعنى في هذه الفترة بمبدأ القوميات.[1]

بعض تعريفات لحق الشعوب في تقرير مصيرها :

نظرا لعدم تحديد ميثاق الامم المتحدة لمقصود حق الشعوب في تقرير مصيرها و إكتفى بمجرد التنويه له في مادته الاولى(فقرة2) و المادة 55 فناخذ بعض التعريفات مثالا:

---

1 ــ سعد الله اسماعيل، **تقرير المصير السياسي في القانون الدولي العام المعاصر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د. ت)، ص 25.

1 ــ الموسوعة البريطانية :

"مبدأ يشير إلى حق كل أمة في الإختيار بحرية ، الحكومة و النظام ، السياسي و الحضاري الذي تراه متناسبا و احتياجاتها ".[1]

2 ــ قاموس مصطلحات القانون الدولي : بقوله: "حق الشعوب في تقرير مصيرها صيغة التي إنْ طُبقت على دولة، تعني النية في إحترام إستقلال هذه الدولة "[2].

3 ــ الرئيس الأمريكي (ويلسون): يقول: " بأنه إحتراما للمطامع القومية وحق الشعوب في ألا تحكم إلاّ بإرادتها و أنّ هذا الحق ليس مجرد تعبير بل هو مبدأ ضروري للعمل ".[3]

الحق في تقرير المصير :

إعترف ميثاق الأمم المتحدة وأعلن مبدأ تقرير المصير كأعلى سلطة ، فهذا الحق في تقرير المصير اعتبر كمبدأ مجسد في المادة الأولى، الفقرة الثانية في الميثاق و التي تقرا كمايلي:

ــ .... يعتمد تطوير العلاقات الودية بين الأمم على احترام مبدأ الحقوق المتساوية و تقرير مصير الشعوب، و إتخاذ إجراءات ملائمة لتعزيز السلم العلمي.

فالميثاق لم يعترف فقط بحق تقرير المصير، بل إعتبره تعهد والتزام من طرف الدول الأعضاء، ينظر إليه بأنه حق يجب حمايته و العمل في تناسق بين الشعوب نفسها لتحقيقه.

و المادة 73، الفقرة (ب) من الميثاق تشجع هذا الهدف، و تذكر:

" لتطوير الحكم الذاتي، و الأخذ بعين الاعتبار الطموحات السياسية للشعوب، و مساعدتهم في التنمية المتطور لمؤسساتهم السياسية الحرة، طبقا لظروف خاصة لكل إقليم وشعبه و مراحل تطورهم المختلفة "، علاوة على ذلك وبطريقة مماثلة، فإن المادة 55 تحث على إحترام مبدأ تقرير المصير كشرط مسبق لظروف الإستقرار و الحياة، و إلى العلاقات الودية الموجودة بين الشعوب.[4]

---

1 - **Encyciopedia britania**, vol 20, london, P 306.

2 - **Dictionnaire de la terminologie du drort international**, (siry :1960),P 233.

3 ــ تيسير شوكت النابلسي، **الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية**، (بيروت: د . مص، 1975)، ص 252.

4 ــ علي تابليت، و آخرون، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957_1958)**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 155.

الجزائر و حق تقرير المصير:

إنّ خطاب **شارل ديغول** في الدورة 14 للجمعية العامة للأمم المتحدة، لمناقشة القضية الجزائرية المدرجة ضمن جدول أعمالها كان كسب الرأي العام، العالمي خاصة هيئة الأمم المتحدة.

بعد خروج القضية الجزائرية إلى الصعيد الدولي و تحت الضغوطات الدولية بادر **شارل ديغول** إلى "**مبدأ تقرير المصير** " و هو ما ذهب إليه وزير الخارجية الجزائري **لمين دباغين** الذي إعتبر تصريح **شارل ديغول** في 16 سبتمبر 1959 بمثابة الفشل بالنسبة لفرنسا .....، فالغرب أصبح يسعى إلى استتباب الأمن في الجزائر ، وأصبح يضغط على فرنسا، إذ جاء تصريحه بعد زيارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية **فرانكلين روزفلت** إلى باريس[1] في حين ذهب بعض أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية لدوافع مشروع **شارل ديغول** منهم **أحمد توفيق المدني، عبد الحميد المهري، محمد يزيد، لمين خان** ، و القادة العسكريون: العقيد **ناصر، حاج لخضر، عبيدي سليمان دهليس، لطفي** إلى القول إنّ مبادرة **شارل ديغول** هدفها زرع الإنقسام بين قادة الثورة الجزائرية محاولة للقضاء غلى الجبهة و جيش التحرير.[2]

مضمون حق تقرير المصير :

تضمن خطاب **شارل ديغول** الذي ألقاه يوم : 1959/9/16 حلولا ثلاثة للقضية الجزائرية و تتمثل في:

أ/ الإدماج: يعني المساواة في الحقوق و الواجبات بين جميع سكان الجزائر أوروبيين و مسلمين، و يتيح هذا للجزائر ممارسة كل الوظائف الحكومية على العموم يتيح هذا الإختيار للجزائريين التمتع بجميع المزايا و الحقوق التي للفرنسيين أنفسهم في فرنسا.[3]

---

1 ــ عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960**، (الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010)، ص 92.

2 - Mohamed Harbi, **LE FLN MIRAGE et Réalité**, (Alger : ED NAQD, 1993), P P 252, 253.

3 - Ben Youcef Ben Khedda, **LES ACCORDS D'EVIAN,** (ALGER : Edition DPU, 1998), P P 17, 19 .

ب/ الإتحاد الفدرالي: عن طريق تشكيل حكومة جزائرية تتشكل من وزراء جزائريين وهو ما قصده ديغول بقوله: « إن يحكم الجزائريين، بمساعدة فرنسا في إطار إتحاد وثيق معها ».[1]

ت/ الانفصال عن فرنسا: و معناه الإستقلال[2] و هو إختيار حذّر الجزائريين منه حينما قال: « إني أعتقد بأن هذه الطريقة في التفكير غير معقولة، بل سينجر حتما إلى كارثة كبرى و بما أن الجزائر وصلت إلى هذه الحال من الرقي بفضل فرنسا، و العالم كله يشهد بذلك و أقولها صراحة، فإنّ هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى الفوضى و يتيح الفرصة للتنكيل و التعذيب و الشنق».

و لقد إعترف **شارل ديغول** بثقل المشكل الجزائري على الجمهورية الفرنسية، و أكدّ على ضرورة حلّه حلا يتوافق و مقاس فرنسا "الدولة الكبرى ".

---

1 ــ عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 94

2 - Bernard Tricot, **les sentiers de la paix, Algérie 1958 /1962** , (paris : Ed Plon , 1972), P 246.

المبحث الثاني : أسس بيان أول نوفمبر 1954

أ ــ مبادئ البيان:

1 ــ مبدأ الكفاح:

كان بيان أول نوفمبر واضحا في تحديد معالمه بدقة، إنسجاما مع المبادئ الثورية الفاصلة و إعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية فإنّنا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى نحقق هدفنا.

فإن إختيار الفكر الوطني للكفاح المسلح، ليس دافعه الرومنتيكية السياسية بل هو ضرورة حتمية فرضها ذلك التناقض المتمثل في وجود الإستعمار الناكر للشخصية التاريخية و السياسية للشعب الجزائري، و أنّ لا سبيل للتوقيف بين الرغبة في إستعادة الشخصية الوطنية و تنميتها و وجود الإستعمار جاثما على أرض الوطن، و هذا التناقض لا يمكن حلُّه جذريا إلاّ بالكفاح المسلح.

2 ــ مبدأ الوحدة:

من خلال دعوته للوحدة الوطنية الداخلية (سياسيا و إجتماعيا) و هو ما يتجلى لنا من التسمية الجديدة للحركة التي تقود النضال الثوري " جبهة التحرير الوطني" ، و دعوة البيان كافة الأحزاب و الحركات الجزائرية للانضمام إليها[1]، و لذلك فلا غرابة أن نجد النداء يجدد مرة أخرى الأخذ بمبدأ المصلحة الوطنية قبل كل إعتبار، و أشار إلى ذلك بقوله: « لهذا نكون قد وضعنا المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات الشخصية »[2]، و كذلك دعوته لتجميع و تنظيم الشعب الجزائري، و تصفية الإستعمار و كذلك الدعوة إلى الوحدة المغاربية و هذا يقودنا إلى القول بأنّ الفكر الثوري الجزائري هو فكر وحدوي مدركا لأهمية الوحدة و أهميتها التاريخية.[3]

---

1 ــ فتح الدين بن أزواو، " **إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام** "، مجلة النائب المجلس الشعبي الوطني، عدد خاص، الجزائر، سنة 2004، ص 40.

2 ــ أحمد مريوش، " **القيم التاريخية لنداء أول نوفمبر 1954** "، جريدة الشعب، 1994، ص14.

3 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 41.

3- مبدأ الحرية و الديمقراطية:

لا توجد حرية دون ديمقراطية و لا ديمقراطية دون حرية، لذلك جاء الربط في نص بيان أول نوفمبر وثيقا بين المبدأين؛ فالديمقراطية هي مدينة الحرية، و إذا كان بيان أول نوفمبر قد أقرَّ بالحرية الفكرية فذلك لأن حرية التفكير من أهم مقومات الحريات الأساسية.

4 ــ مبدأ العدالة:

يمكن القول أن هذا المبدأ معبر عنه في وثيقة أول نوفمبر بأكثر من عبارة، و ما دلّ على ذلك ما جاء في فحواه " **إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية** "[1]. و لم يكن المقصود بالإجتماعية فكرة الإشتراكية التي دخلت المواثيق الجزائرية في أواخر سنوات الثورة و بالضبط في ميثاق طرابلس، و الذي كان من صياغة مجموعة قريبة من اليسار [2] لكن معنى ذلك؛ الدولة التي تكفل لجميع أبنائها حقوقهم و واجباتهم دون تمييز عرقي أو ديني.

5 ــ مبدأ السلم:

نلاحظ أن بيان أول نوفمبر بدعوته إلى التفاوض لوقف الحرب قد تضمن تصورا للحل السلمي، و هذا دليل ضمني على إصطباغ إيديولوجية جبهة التحرير الوطني بصيغة السلم، و عدم إخضاعها العزف إلاّ في سبيل تحقيق الهدف السياسي العادل و المشروع و هو ما يبعد تهم التعصب و التطرف عن الفكر الوطني[3].

6 ــ المبدأ الحضاري:

أضافت وثيقة 01 نوفمبر 1954 على إيديولوجية الثورة الجزائرية الصبغة العربية و الإسلامية، و دلالة على ذلك إعلان الوثيقة عن إعادة بناء الدولة الجزائرية، في إطار

---

1 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 42.

2 ــ رابح لونيسي، **بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية** ، " مجلة المصادر "، المركز للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، عدد 07، 2002، ص 30.

3 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 42.

المبادئ الإسلامية و تحقيق وحدة شمال إفريقيا في الإطار العربي الإسلامي [1]، حيث إعتبرت أن ردود الفعل التونسية و المغربية إتجاه الإستعمار الفرنسي و المطالبة بالإستقلال التام ما هي إلا حلقة من حلقات الصراع ضد الظاهرة الإستعمارية المشتركة بين بلدان الثلاثة، و أنّ الثورة الجزائرية ما هي إلا تكملة و إستمرار للخط الوطني المغاربي الرافض للبقاء الفرنسي في بلدان المغرب العربي.[2]

فأكدت بذلك أصالة و هوية الثورة الجزائرية، و بينت تمسك الفكر الوطني بمبادئ المقاومة المسلحة و السياسية.[3]

ب ــ أهداف البيان:

و تنقسم بدورها إلى قسمين؛ أهداف داخلية و أهداف خارجية.

1 ــ الأهداف الداخلية: ركز البيان على ضرورة:

أ- التطهير السياسي:

بإعادة الحركة الوطنية الثورية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عامل تخلفها، و لعل من أهم أسباب، هذه الأزمة هو إختلاف مناضلي الحركة في الأسلوب الذي ينبغي إتباعه حيث إصطدم جيلان؛ جيل قديم ألف الحياة السياسية، و جيل الثورة الذي أنشأ المنظمة الخاصة، و بات يقلق بعض القيادات داخل الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية التي لم تكن ترغب بقطع جميع العلاقات مع الإدارة الاستعمارية، و أضاف أن هذا التراجع عن المبدأ أدّى إلى زرع الشك في نفوس مناضلي الحزب خاصة بعد تفكك المنظمة الخاصة، لذلك بادرت جماعة من قدماء هذه المنظمة بتفجير ثورة الفاتح نوفمبر من خلال تأسيس جبهة التحرير الوطني و إصدار بيان أول نوفمبر.[4]

---

1 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 42.

2 ــ أحمد مريوش، " **القيم التاريخية لنداء أول نوفمبر 1954** "، ص 45.

3 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 42.

4 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 37.

ب ــ الوحدة الوطنية:

يلاحظ قارئ البيان أنّ مفجري الثورة ركزوا على موضوع " الوحدة "، و قد كان هذا الموضوع في بداية مناقشتهم له نقطة إختلاف في النظرة إليه، فالوحدة لدى البعض من المؤسسين تعني وحدة حزبهم القديم الذي كانوا ينتسبون إليه؛ و ذلك إعتقادا منهم بأنّ الحزب الذي نادى بمبدأ الإستقلال منذ 1933 لا يمكن له بأي حال من الأحوال أن يتخلى أو يتنازل عن هذا المبدأ، كما أنّهم كانوا يرون بأن الحزب هيأ الجو العام للكفاح، بفضل الممارسة الطويلة من المواجهة مع الإستعمار.

لذلك رأينا بعض أعضاء اللجنة يبذلون جهودا حثيثة لتوحيد الحزب من جديد على أمل أنه قوة يستعان بها لخوض المعركة، لكنهم ما لبثوا طويلا أن تخلوا عن الوحدة الضيقة إلى وحدة وطنية شاملة، ركزوا جهودهم عليها محتكمين في ذلك إلى الشعب مفتتحين النداء " **أيها الشعب، وأيها المناضلين من أجل القضية الوطنية** " و ذلك لأن قادة الثورة عاروا على طاقات ضخمة في أحزاب أخرى غير حزبهم الذي نشئوا فيه، كما تأكّدوا من عواطف الشعب و مشاعره و إشتياقه لثورة ترد عنه العار الذي ألحق به.[1]

2 ــ الأهداف الخارجية:

أ- تدويل القضية الجزائرية:

أشار البيان إلى تدويل القضية الجزائرية، و بين إدراج هذا الهدف مدى تصميم الفكر الوطني على إسترجاع الإستقلال بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك التدويل.

و يعتبر تدويل القضية الجزائرية تكذيب للأطروحة الفرنسية القائلة بأن الثورة الجزائرية هي مجرد أحداث داخلية للدولة الفرنسية لا يحق لأحد التدخل فيها باسم سيادة الدول المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، و بعد أشهر قليلة سقط قناع الأطروحة الفرنسية بحيث برمجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة و كان ذلك أول إنتصار عالمي للثورة حتى و لو لم تناقش القضية إلاّ في سنة 1955 و كانت الثورة الجزائرية تنادي بالتدويل كقضية تصفية إستعمار وفقا للمبادئ المضمنة في

---

1 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق ، ص 39.

ميثاق الأمم المتحدة لا كتدخل عسكري مباشر؛ لأنّ الثورة كانت دائما تؤكد الإعتماد على النفس، إنّ الإحترام الصارم لهذه المبادئ مكّنت القيادة الوطنية من ترسيم الواقع الميداني من خلال تكوين حكومة مؤقتة باسم الثورة و الشعب، و كان إعلانها دليلا على أنّ الثورة تجاوزت خط الرجعة، بل أصبحت في موقف هجومي لكسب أكبر دعم ممكن بجميع المجالات، فكان التدويل بالنسبة للثورة الجزائرية يعني جعل القضية الجزائرية تهم المنظومة و الرأي العالميين بحكم عدالتها و مشروعيتها، و يبقى الأمر الأول و الأخير للشعب الجزائري.[1]

ب ــ تحقيق وحدة الشمال الإفريقي:

لقد نصّ بيان أول نوفمبر صراحة على أنّ الثورة تهدف إلى الإستقلال الوطني، في إطار الشمال الإفريقي معتبرا الثورة في تونس 1952 و المغرب 1953 تعميقًا للكفاح التحريري المغاربي المتكامل، مبديا التأسف إلى ما آلت إليه الأوضاع من إنفراد كل قطر بمصيره على حساب وحدة الجبهة المغاربية، و أكّد تمسك جبهة التحرير الوطني بالرؤية الإستراتيجية للحركة الوطنية، مغاربيا من خلال ربط النضال الجزائري بما يجري في تونس و المغرب، مقررا وجوب تجاوز المأزق الذي آلت إليه الحركة الوطنية و الدفع بها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب الإخوان المغاربة و التونسيين.

ج ــ التعاطف مع الأمم المساندة للقضية الجزائرية في نطاق الأمم المتحدة:

حدّد البيان أخر أهداف الثورة الخارجية في مساندة جميع الشعوب التي تساند القضية الجزائرية، و هو هدف كانت الحركة الوطنية قد تبنته و هاهي جبهة التحرير الوطني تكرّسه معطية الثورة الجزائرية بعدا عالميا و إنسانيا، و بذلك فإن إعلان الثورة التحريرية هو نتيجة حتمية لسياسة الاستعمار « الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية »[2]، و هو الموقف الاستعماري الذي أضحى فاقدًا لكل تأسيس سياسي أو تاريخي في ظل المعطيات الجديدة التي عاشها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، تلك المعطيات التي

---

1 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 39.

2 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 40.

تفاعلت معها الحركة الوطنية، و عبّر عنها بيان الفاتح نوفمبر في مضمونه من خلال ما تضمّنه من أبعاد سلمية، إنسانية بدءا من تأكيده على أن الإستقلال الوطني يستهدف فيما " إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي، أو ديني"، و لن يكون الإستقلال في منظور البيان إستقلالا إلاّ بتصفية النظام الإستعماري، و هو ما يجعل منظمة الأمم المتحدة معنية مباشرة بالقضية، و مدعوة لتحمل مسؤولياتها « في إطار ميثاق الأمم المتحدة، نؤكد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم، التي تساند قضيتنا التحررية ». فالبيان كما هو واضح يدعو إلى تفادي العنف، و إراقة الدماء و كل ما ينجم عن النزاعات؛ أي أنه يدعو إلى السلم و إحترام حقوق الإنسان. [1]

و تحقيقا لذلك قام بتقديم مقترحات داعيا إياه إلى الجلوس على مائدة المفاوضات و حل النزاع سلميا على أسس تتماشى و روح العصر و النصوص الدولية، معلنا إطار الثقة الذي يتعين أن تتم فيه المفاوضات الجادة و الذي يتوجب:

1 ــ تخلي السلطات الفرنسية عن أطروحتها بشأن تبعية الجزائر لفرنسا.

2 ــ التفاوض مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائري على أساس الإعتراف بالسيادة الجزائرية، و الوحدة الترابية.

3 ــ الكف عن مطاردة القوات المكافحة و إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين[2].

و على الرغم من أنّ فرنسا ظلّت تراهن على إنتصار الحل العسكري في مواجهة ثورة شعبية، إعتمدت منذ البداية حرب العصابات المدعومة بنضال سياسي و دبلوماسي واسع فإن الأحداث المتلاحقة، كانت تؤكد إنتصار نهج جبهة التحرير الوطني، و إنحياز الرأي العام العالمي لطروحاتها السلمية ممّا جعل طروحات الإستعمارية تتراجع إلى درجة أن

---

1 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 41.

2 ــ عامر رخيلة، " **أبعاد و مفاهيم في بيان 01 نوفمبر**"، (الأبيار: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954)، العدد 14، 2001، ص ص 67 – 70.

أضحت فرنسا الدولة الكبرى مهددة بالإنهيار، و كان النصر في النهاية للمبادئ السلمية و الإنسانية التي ناضل من أجلها الشعب الجزائري.[1]

5 ــ وسائل الكفاح:

إذا كانت الحركة الوطنية السياسية قد عجزت عن تزويد إيديولوجيتها بوسائل فعّالة تضمن تطبيقها و تنفيذها فإنّ بيان الفاتح من نوفمبر قد نجح إلى حد بعيد في تحديد هذه الوسائل و ذلك عن طريق العمل المسلح المدعّم بالنضال السياسي في الداخل و الجهد الدبلوماسي في الخارج[2]، فتحت عنوان " وسائل الكفاح" ، و في فقرتين في منتهى الدقة يقترح البيان على الشعب الجزائري ثمن إستقلاله حيث جاء في نص الفقرة الأولى ما يلي: « إنسجاما مع المبادئ الثورية و إعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية فإنّنا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق الهدف »، فيسجل البيان و يحذر أن الإنسجام مع المبادئ الثورية يتلخص في وحدة الصفوف و في إستعمال كل الوسائل المتاحة، و لا مجال لأي تنازل عن الهدف النهائي، كما أنّ عبارة " إستعمال كل الوسائل " بما فيها الوسائل السياسية و التفاوضية تعني أن الشرط الوحيد في ذلك هو الإستقلال الوطني التام.

أمّا الفقرة الثانية فهي تنص: « إن جبهة التحرير الوطني لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد و هما العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله و ذلك بمساندة " كل حلفائنا الطبيعيين" » فإذا كان الإنسجام مع المبادئ الثورية يتجلى في وحدة الصفوف، و المقصود به كل من هو مع الثورة الجزائرية كقضية عادلة بدون قيد أو شرط، يعتبر حليفا طبيعيا أكان ذلك حكم الإنتماء الحضاري أو الجغرافي أو بحكم تبني المبادئ العادلة.[3]

---

1 ــ نفسه، ص 70.

2 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص40.

3 ــ جغابة محمد، **بيان أول نوفمبر 1954 (دعوة إلى الحرب، رسالة إلى السلام)**، (الجزائر: دار هومة، 1999)، ص ص 75 – 76.

و إنّ البيان و إنْ أعلن الكفاح المسلح فإنّه طرح بديلا للسلم و المسالمة و هو المفاوضات إن إعترفت فرنسا بمطالب الجزائريين كاملة غير منقوصة، و قد جاء في نص البيان ثلاثة شروط لذلك[1]:

1 ــ الإعتراف بالجنسية الجزائرية و السيادة الوطنية.

2 ــ فتح المفاوضات مع الممثّلين الشرعيين للشعب الجزائري.

3 ــ خلق جو من الثقة بإتخاذ التدابير السلمية الضرورية.

و هكذا إنطلق بيان أول نوفمبر من ضرورة وجود إستراتيجي ة فعالة للثورة التحريرية، نابعة من الواقع المحلي الخاص مع ضرورة السعي للتأثير في الموقف الدولي بما يخلق أفضل الظروف التي تساعد على تحقيق هذه الإستراتيجية.[2]

4 ــ ردود الفعل بعد إندلاع الثورة و صدور البيان:

1 / موقف الشعب الجزائري:

بعد إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 إستقبلها الشعب الجزائري بالتأييد و المباركة لأنّها السبيل الوحيد الذي بقي لتحقيق إستقلاله بعد فشل التجربة السياسية.[3]

أ ــ سكان الأرياف: كان إلتفاف سكان الأرياف حول الثورة المباركة منذ الوهلة الأولى بتموينها بالسلاح المتمثل في بنادق الصيد و التي جمعت من سكان الأرياف، الرجال حيث إندلعت الثورة بـــ 3000 مناضل في أول نوفمبر 1954 و بعد عام أي سنة 1955 أصبح عدد المجاهدين يناهز 6000 مجاهد على مستوى القطر الجزائري، إضافة إلى التموين بالأموال، المواد الغذائية، اللباس ، الحراسة و جمع أخبار و تحركات العدو.[4]

---

1 ــ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 40.

2 ــ لحسن بومالي، **مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1956**، " رسالة ماجستير"، معهد الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر، 1985، ص 23.

3 ــ صالح فركوس، "**تاريخ الجزائر، من البداية إلى غاية الاستقلال**، (الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2005)، ص 434.

4 ــ إبراهيم العسكري، " **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية** "، (الجزائر: دار البعث، 1992)، ص ص 98 ــ 100.

ب ــ **سكان المدن:** كان إلتفاف سكان المدن حول هذه الثورة من خلال العمليات الفدائية و التي قامت بها مجموعة من أفواج الفدائيين على أحسن ما يرام، و التي تم تسليحها بالمسدسات و القنابل، و دربت تدريبا دقيقا على إستعمال الأسلحة الأوتوماتيكي ة و القنابل اليدوية قبل إندلاع الثورة، بالإضافة إلى الأدوية و المعدات الطبية التي كانت ترسل من المدن إلى الجبال كذلك الممرضات و الممرضون و الأطباء الجزائريون الذين غادروا مستشفيات المدن، و التحقوا بإخوانهم المجاهدين.[1]

2 / موقف الأحزاب السياسية:

أ ــ موقف حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

1- المركزيون: بتاريخ 04 نوفمبر 1954 من جريدة " الجزائر الجمهورية " نشرت تصريحات للمركزيين باسم اللجنة المركزية للحركة، حيث وصفوا تلك الأعمال بأنّها " إرهابية " و وصفت القائمين بها بأنّهم إرهابيون[2]، و أرسل المركزيون عدة برقيات إلى باريس يحتجّون فيها و يقترحون و يؤكدون أن " مشكل السياسي و أن الأحداث نابعة من الجزائر..." و شاركوا في مساع مشتركة مع غيرهم في الجزائر إلى أن إعتقلوا، ثم أطلق سراحهم، إنضم أغلبهم إلى الجبهة ثم إلتحقوا بالقاهرة، تونس، المغرب و قاموا بأدوار كبيرة في الكفاح التحريري في إطار الجبهة، و تولّى رئيسهم **يوسف بن خدة** رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية الأخيرة.[3]

2 ــ المصاليون: بتاريخ 04 نوفمبر من جريدة " الجزائر الجمهورية " نشرت تصريحات للمصاليين بإسم المكتب السياسي للحركة، حيث وصفوا العمليات الأولى بأنها " إعتداءات "[4]. فنجد منذ البداية أن المصاليين ناصبوا العداء للجبهة، و في 08 نوفمبر 1954 صرّح **مصالي الحاج** قائلا: ‹‹ أعتبر هذه الأحداث منطقية في كفاح الشعب الجزائري، الذي طالما

---

1 ــ إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص101.

2 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، (ط1؛ الجزائر: دار الأمة، 1984)، ص60.

3 ــ مجلة البصائر، العدد 296، الجزائر، 1954/12/10، ص 57.

4 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 60.

إنتظر زوال الإستعمار بالطرق السياسية لكنه لم يستجب لطموحاته، و قوبل بالرّفض بل بالقمع و الإضطهاد و البطش فكان الإنفجار... يمكن وضع حد لهذه الإنفجارات التي ليست في الحقيقة إلا أعمال يائسة، و هنا يكمن العلاج »[1]، و إلتحق العديد منهم في صفوف الجبهة، و بقي **مصالي الحاج** و البقية الباقية على الحياد حتى إسترجاع السيادة الوطنية 05 جويلية 1962.

ب ــ موقف الحزب الديمقراطي للبيان الجزائري:

لم يتخذ الحزب موقفا ثوريا غداة إندلاع الثورة المسلحة لأنّه لم يؤمن بالعنف الثوري و الإتجاه السائد في صفوف هذا الحزب، هو الإندماج و إقامة جمهورية جزائرية في إطار إتحاد الفرنسي، و قد صرّح **فرحات عباس** رئيس الإتحاد الديمقراطي بباريس حيث قال: « لقد إخترنا في حزبنا بدون أي خلفية و بكل حرية التداخل مع فرنسا... » و ذلك في منتصف عام 1955[2]، و بهذا بقي الإتحاد الديمقراطي متمسكا بموقفه المناهض للكفاح المسلح، رغم التضحيات الجسيمة التي كان يقدمها الشعب الجزائري بإستمرار، غير أنّ هناك أحداث بارزة شهدتها الجزائر في مقدمتها إنتفاضة 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني عجلت بإنضمام معظم أعضاء الإتحاد الديمقراطي و في مقدّمتهم رئيسه **فرحات عباس** إلى صفوف جبهة التحرير الوطني[3]، حيث عقد **فرحات عباس** بتاريخ 25 أفريل 1956 ندوة صحفية حضرتها الصحف العربية و وكالات الأنباء العالمية أعلن أثنائها عن إنضمامه رسميا إلى صفوف جبهة التحرير الوطني مؤكدًا في نفس الوقت موقف الأمة الجزائرية المكافحة ضد الإستعمار الفرنسي و الذي لخصه في كلمتين " الإستقلال و الفناء ".[4]

ج ــ موقف الحزب الشيوعي الجزائري

---

1 ــ إدريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962** ، ج2، (الجزائر: دار الغرب للنشر و التوزيع، 2006)، ص 79.

2 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية على نوفمبر داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، " مجلة أول نوفمبر "، العدد 60، 1983، ص36 -47.

3 ــ مصطفى الأشرف، **الأمة و المجتمع**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983)، ص 192.

4 ــ الفضيل الورتيلاني، **الجزائر الثائرة**، (الجزائر: د. مص، 1963)، ص 44.

كانوا يشاركون في الإنتخابات و يحتجون و يقترحون حلول سياسية كحزب ، حيث صرّح الحزب بتاريخ 09 نوفمبر 1954 بأنه لا يمكن اللجوء إلى الأعمال الفردية التي من شأنها أن تخدم مصلحة الإستعمار و أدانوا التمرد[1]، فهذا موقف سلبي من ثورة أول نوفمبر و في سنة 1955 حل وزير الداخلية الفرنسي الحزب الشيوعي، و أوقف جرائده الثلاث " الجزائر الجديدة، الحرية، الجزائر الجمهورية " و إلتحق الشيوعيين الجزائريين شباب مناضلون بصفة فردية بجيش و جبهة التحرير الوطني.[2]

د ــ موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

جمعية العلماء بصفة عامة كان موقفها واضحا بعد إندلاع الثورة بـــ 15 يوما حيث صرّح رئيسها الشرفي الشيخ **البشير الإبراهيمي** عن طريق راديو القاهرة قائلا:

« أيّها المسلمون الجزائريون هذا هو الصوت الذي يسمع الآذان الصم، هذا هو النور الذي يفتح الأعين المغلقة، ... سيروا على بركة الله و بعونه و توفيقه إلى الميدان المسلح، فهو السبيل الأوحد إلى إحدى الحسنيين: إما الموت و وراءه الجنة و إما حياة و رائها العزة و الكرامة».[3]

و من خلال البيانات و النداءات التي جاءت في جريدة البصائر، منها البيان الذي كان يوم 28 يناير 1955 من أهم ما جاء فيه فضح الأساليب الوحشية الفضيعة التي إستعملتها السلطة لمحاولة قمع حركة الثورة، إضافة إلى أن الجمعية دعت الشعب إلى التماسك و التكتل و الوحدة المطلقة في سبيل الدفاع عن حريته المنتهكة.[4]

3 ــ موقف السلطات الاستعمارية

أ ــ الإدارة الفرنسية (تصريحات):

ــ بلاغ الحاكم العام للجزائر، روجي ليونار Roger Léonard:

---

1 ــ إدريس خضير، المرجع السابق، ص 80.

2 ــ إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 109.

3 ــ صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 434، 435.

4 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، المرجع السابق، ص 71.

حدث أثناء الليل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائرية، و على الأخص شرق قسنطينة منطقة الأوراس عدة عمليات حربية مختلفة بلغ عددها 30 عملية، قامت بها فرق صغيرة من الإرهابيين، و قد نجم عنها قتل ضابط، و جنديان في مدينتي خنشلة و باتنة و جنديان من حراس الليل في منطقة القبائل، و كذلك أطلق الرصاص على مركز الجندرمة و ألقيت بعض القنابل الحارقة المصنوعة محليا... و الحاكم العام يؤكد أنه إتخذ فور هذه الحوادث الإجراءات السريعة اللازمة لمجابهة هذه الحالة و التي هي بين أيدي القائد العام حيث يجري في تنفيذها... [1] من بلاغ الحاكم العام الذي صدر صباح أول نوفمبر 1954 حاولت فيه السلطات الفرنسية أن تقلل من أهمية تلك الحوادث و تتظاهر بعدم الإكتراث و بسهولة القضاء على مرتكبي تلك الحوادث.[2]

ــ تصريح عامل عمالة " تريمو":

صرح عامل عمالة تريمو في المجلس العام 02 نوفمبر 1954 بأن: « هذه الإعتداءات التي لا يقوم بها إلاّ جبناء، قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم و بين مجموع السكان...».

ــ رئيس بلدية الجزائر " جاك شوفالي ":

صرّح رئيس بلدية الجزائر، و نائبها في البرلمان الفرنسي، و كاتب الدولة للحرب **جاك شوفالي** في 02 نوفمبر 1954 بأن: « الحكومة لن تقبل بأي صفة كانت بأي إرهاب فردي أو جماعي، و أما ما جميع التدابير الصارمة ستتخذ ».[3]

ــ تصريح بيير منديس:

صرّح رئيس الحكومة **بيير منديس** في البرلمان الفرنسي بما يلي: « لا تخافوا إنّ الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وأن ليس هناك إنفصال ممكن للجزائر عن فرنسا و إتهم الدولة المصرية بأنها وراء ذلك ».

---

1 ــ إدريس خضير، المرجع السابق، ص 78.

2 ــ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 133.

3 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، " **ردود الفعل الأولية على نوفمبر داخلا وخارجا** "، ص 64.

ــ تصريح فرانسو متيران:

صرّح وزير الداخلية الفرنسي **فرانسو متيران** يوم 05 نوفمبر 1954: « إذا كنا نقبل الحوار مع الوطنيين في البلدين المحميين المغرب وتونس فإن ذلك غير ممكن مع الجزائر التي هي مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا، وكل الذين يتظاهرون بشيء ضد سلامة الأمة ووحدتها سيتعرضون لصرامة القانون ».

ب- الإدارة الفرنسية ردود الفعل إتجاه الثورة، تدابير:

من هذا المنطلق عملت السلطات الفرنسية، كل ما في وسعها لإفشال القضاء عليها فشرعت منذ إندلاع الثورة، في مصادرة الصحف الوطنية، و القبض على المناضلين و المتعاطفين مع الثورة و كل شخص مشبوه فيه، و زجت بالآلاف من الجزائريين في السجون و المعتقلات تطبيقا لنظرية " الإنتقام في العقوبة "[1] من بينهم 293 من إطارات حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، و حل الأحزاب السياسية و طلب من السلطة الفرنسية إرسال ثلاث فرق من جنود المضلات التي وصلت إلى ميناء عنابة في اليوم التالي و قامت القوات بشن هجمات على أهالي القرى المجاورة لأماكن الهجمات التي وقعت في 01 نوفمبر، دمَر فيها أغلب هذه القرى و قتل عدد كبير من سكانها العزل [2]، كما أسست مدرسة بسكيكدة إسمها (جان دارك) يُعَلّم فيها الضباط كيفية الحصول على المعلومات من الثوار و إستعمال شتىّ فنون التعذيب النفسي و الجسمي كإغتصاب النساء و إستعمال الكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسم و الإحراق بالسجائر، و إنتزاع الأظافر، و الغطس في الماء و التجويع و التعريض لنهش الكلاب، و تسليط الأضواء الكاشفة على العينين و التعليق لمدة ساعات من اليدين أو الرجلين، و قد وجد الفرنسيون شهوة و لذة في هذا العمل الإجرامي الذي إستشهد على إثره الكثير من المجاهدين ..الخ[3].

---

1 ــ عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ الى 1962)**، (الجزائر: دار المعرفة، 2006)، ص 407.

2 ــ إدريس خضير، المرجع السابق، ص 78.

3 ــ عمورة عمار، المرجع السبق، ص 407.

4- موقف المستوطنين الفرنسيين في الجزائر:

كان موقف المستوطنين الفرنسيين من ثورة أول نوفمبر 1954 موقفا إستهتاريا تملؤه الثقة بالنفس، و الثقة بالسلطة الفرنسية و ذلك: « بأنّها ستقض عل هذه المجموعة الخارجة عن القانون و هي مجموعة من قطاع الطرق، و هكذا بقي المعمرون الفرنسيون يعيشون أحلامهم الزائفة إلى غاية نهاية سنة 1955 السنة التي أحس فيها المعمرون أن هذه الثورة تختلف عن الإنتفاضات التي سبقتها، و القوات الفرنسية المحلية لم تستطع القضاء عليها ».[1]

5- موقف الرأي العام الدولي:

أ ــ أمريكا و إنجلترا:

لم تصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية، و إنجلترا، إلاَ بضعة مواقف قليلة إضطرتها إليها إلحاحات **منديس فرانس** بمناسبة زيارته إلى أمريكا، و إلحاحات الفرنسيين عموما بدعوى التضامن الأطلسي، و أنّ الجزائر جهة معرضة للخطر الشيوعي... و أنّ هذا خطر على ميثاق الأطلسي.[2]

و بعد تدخل **منديس فرانس**، رئيس الحكومة الفرنسية في آخر زيارة له لأمريكا حصل على موافقة واشنطن على لسان **جون فستر دالاس** كاتب الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية على أمرين هما:

1 ــ تدخل أمريكا لدى مصر و إسبانيا لإيقاف نشاطهما الدعائي ضد وضع فرنسا في الجزائر.

2 ــ الترخيص لفرنسا باستعمال أسلحة الأطلسي في الجزائر.[3]

و بناء على هذه المعطيات بادرت الدولة الحليفة لفرنسا من الحلف الأطلسي مثل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بدعم فرنسا، و أرسلت إليها أمريكا بأخصائيين

---

1 ــ إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 102.

2 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، المرجع السابق، ص 173.

3 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، المرجع السابق، ص ص 174، 175.

عسكريين و طائرات عمودية و أسلحة و عتاد[1]، و قد ألقى السفير الأمريكي **دوغلاس ديلون** خطابا طويلا كله تأييد لفرنسا فقال: « إن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحضى بالتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية ».[2]

ب- الاتحاد السوفياتي:

أبدى الإتحاد السوفياتي تحفظه إتجاه الثورة الجزائرية، و إعتبر المسألة الجزائرية مسألة داخلية تخص فرنسا وحدها، و قد إعتبر **خروتشوف** أن الجزائر تدخل في نطاق شعوب الإتحاد الفرنسي، و في سنة 1956 قام **غي موليه** بزيارة إلى الإتحاد السوفياتي آنذاك، صرّح **مولوتوف** وزير خارجية الإتحاد السوفياتي لوفد البرلمانيين الفرنسيين بأنّ: « رغبة الحكومة الفرنسية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر »، و في مناسبة أخرى قال: « أن الإتحاد السوفياتي يدرك أهمية المسألة الجزائرية بالنسبة لفرنسا، و لكنها مشكل فرنسا».[3]

6- موقف العالم العربي و الإسلامي:

نتيجة للموقف السلبي للرأي العام الدولي إتجاه القضية الجزائرية و تهديد فرنسا بمعاقبة كل من يتدخل في شؤونها الداخلية، فإنّ بعض الدول العربية أظهرت تحفظها في البداية و لم تجرؤ على إدراج القضية الجزائرية في المنظمات الدولية أو العمل على تبليغ صوت الثورة الجزائرية، بل هناك من تبرأ تماما كما فعل **فاضل الجمالي** في هيئة الأمم المتحدة آنذاك حيث جاء في تصريحه: « ... و الدليل على ذلك هو أني رفضت فكرة عرض شؤون الجزائر على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ... »، و من جهته رفض مجلس جامعة الدول العربية في جلسته الختامية يوم 13 ديسمبر 1954 تحت رئاسة **ألفريد النقاش** وزير خارجية لبنان رفض المصادقة على إقتراح اللجنة السياسية للجامعة العربية بعرض السعودية قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة، و من ثمّ لم تكن مواقف علنية في

---

1 ــ جريدة المجاهد ، العدد 39، بتاريخ 02 / 04 / 1959.

2 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، المرجع السابق، ص177.

3 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية على نوفمبر داخلا و خارجا على غرة نوفمبر** ، ص 39.

العالم العربي و الإسلامي عموما بإستثناء مصر التي بثت إذاعتها نداء أول نوفمبر إلى شعوب العالم، و بقي هناك مد و جزر في إستعمال جبهة التحرير الوطني " لصوت العرب " لتأرجح موقف مصر، فأحيانا تستجب لموقف فرنسا و تخضع لتهديداته و أحيانا تتشجع بمساندة الثورة الجزائرية و تضرب صفحا عن الوعد و الوعيد.[1]

7- موقف شخصيات وجماعات معينة:

أ ــ فئة اليهود: فرغم جذورهم العميقة في تاريخ الجزائر، و رغم الضمانات التي منحها لهم الأوروبيين و جبهة التحرير الوطني إلاّ أنّهم وقفوا مع الجهاز الاستعماري.

ب ــ موقف الأب جوبيك كرلان : كان لديه موقف شجاع إتجاه الثورة الجزائرية حيث تعرف على مأساة الشعب الجزائري بوجوده في الجزائر، و إتصاله بصديقه الشهيد **باجي مختار** الذي تأثّر به، فأُبْعِد من سوق أهراس سنة 1956 لمواقفه المساندة للثورة الجزائرية، و الذي كلّفته فيما بعد توقيفه و وضعه في السجن.

ج- موقف المثقفون الفرنسيون: فمنهم من وقف ضد الثورة و منهم من كان له موقف معتدل ماعدا الفيلسوف المشهور **جون بول سارتر** الذي أيّد الكفاح التحرري الجزائري من البداية إلى النهاية.

د- موقف الشعب الفرنسي: لم يُولي إهتماما لثورة نوفمبر منذ إنطلاقتها لأنّ المعركة كانت بعيدة عنه و لم يأخذها بجد إلاّ عند إستدعاء الجنود الإحتياطيين و تمديد مدة الخدمة العسكرية إلى 27 شهر، فقاموا بمظاهرات كما حدث في يوم 05 سبتمبر 1955 في محطة مونيارنس، و يوم 11 سبتمبر 1955 في محطة ليون بباريس، و تطور موقفهم مع مرور الوقت.[2]

---

1 ــ نفسه، ص 39.

2 ــ عمورة عمار، المرجع السابق، ص 425.

المبحث الثالث : ردود الفعل و التدويل بإتجاه الجبهة الأفروآسيوية

التدويل بإتجاه الجبهة الأفروآسيوية

أولا : مؤتمر باندونغ:

بدأت هذه الكتلة تتكون داخل هيئة الأمم المتحدة في سنة 1945، ذلك أن الدول الإفريقية الأسيوية الأعضاء في المنظمة الأممية شعرت بالحاجة إلى إتحادها لتضع حدا للعزلة التي كانت تعيشها أمام مجموعة دول أمريكا اللاتينية، و الكتلة الغربية و الكتلة الشيوعية، و راحت تلك الدول الإفريقية و الأسيوية تحاول أن تتخذ في مداولات هيئة الأمم المتحدة مواقف مشتركة في بعض المسائل التي تهم العالم الإفريقي الأسيوي بصفة خاصة و خلال إنعقاد مؤتمر باندونغ أفريل 1955، الذي كان بمثابة التاريخ الرسمي لميلاد الكتلة الإفريقية الأسيوية.[1]

إشتركت فيه دول كولومبوا الخمس[2] باعتبارها دولاً بادرت بعقده، و أربعة و عشرون بلدًا آخر منها 14 دولة من إفريقيا و الشرق الأوسط.

و في الموعد المتفق عليه في 18 أفريل 1955 إفتتح المؤتمر في باندونغ بحضور حوالي 600 مندوب جاؤوا من دول مختلفة من إفريقيا و آسيا قاسمها المشترك هي أنّها دول متخلفة خرجت من الإستعمار و تعاني نقصا في التغذية و سوء الصحة، و إنتشار الأمية و تضخمها للسكان.[3]

و قد جمع هذا المؤتمر مناطق حساسة جغرافيًا، مختلفة سياسيًا و إقتصاديًا عدد 29 بلدا بعضها تحرر حديثا و بعضها لم يتحرر من الوصاية الأجنبية، و بعضها لم يكن عضوًا في هيئة الأمم المتحدة، أمّا الدول التي كانت ممثلة في المؤتمر فهي: الهند، باكستان

---

1 ــ جريدة المجاهد، " **مؤتمرات إفريقيا و آسيا من باندونغ أفريل 1955 إلى كوناكري أفريل 1960** "، العدد 66، 18 / 04/ 1960، ص 06.

2 ــ **دول كولومبوا الخمس**: الهند، أندونيسيا، برمانيا، سيريلانكا، باكستان.

3 ــ عبد القادر خليفي، **المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية**، " مجلة المصادر "، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد 08، ص 219.

سيلان، سيريلانكا (برومانيا)، أندونيسيا، أفغانستان، إيران، الفلبين، تركيا، تايلاندا العربية السعودية، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، نيبال، لاووس، الفيتنام، اليمن، مصر السودان، ليبيا، ليبيريا، أثيوبيا، ساحل الذهب ، كومبوديا، الصين، اليابان، كما دعت لحضوره 04 حركات تحررية عن تونس و الجزائر، المغرب، قبرص كأعضاء مراقبين.[1]

إنعقد المؤتمر في الفترة الممتدة ما بين 18- 24 أفريل 1955 على التوصية التي جاءت في اللائحة التي أقرّها مؤتمر كولومبوا المنعقد يومي 27- 29 ديسمبر 1954 و تجنب الإستعمار باعتباره إنتهك للحقوق الأساسية، و صيانة السلام العالمي.[2]

و قد إنعقد هذا المؤتمر بسبب الإحتكارات الأجنبية العربية للثروات الطبيعية و البشرية للقارتين " إفريقيا و آسيا " لتحقيق مبدأي :

- المساواة و الحقوق.
- إعطاء حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة في كل من إفريقيا و آسيا.

و يعد المؤتمر نقطة تحول خاصة بالنسبة للدول المرتبطة بالمعسكرين الشرقي و الغربي حيث إتبعت سياسة الحياد الإيجابي الذي يقوم على التفاعل مع الأحداث العالمية و السعي الحثيث لتحقيق السلام دون الإنحياز إلى الكتلتين المتصارعتين خلال الحرب الباردة و هذا ما جسدته كلمة من خطاب الرئيس الإندونيسي **سوكارنو**:« نعيش منطلقاً جديدا في تاريخ العالم ».[3]

و قد تركزت أشغال المؤتمر على ثلاثة نقاط :

- حق تقرير المصير.
- مشاكل البلدان المستقلة حديثا.
- السلم و التعاون الدولي.

---

1 ــ أحمد سعيود، **مساعي جبهة التحرير الوطني في التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج**،" مجلة النائب "، عدد خاص، المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، 2004، ص 177.

2 ــ نور الدين حاطوم، **قضايا عصرنا منذ 1945**، (د ط؛ دمشق: دار الفكر، د ت)، ص 36.

3 ــ مالك بن نبي، **فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ**، (ط2؛ بيروت: دار الفكر، 1971)، ص 23.

و في هذا الإطار سعت جبهة التحرير الوطني جاهدة لحضور المؤتمر، فبعد أن تحصل ممثل جبهة التحرير الوطني في " لقاء بوقور" تعهد بأن تمنح له صفة ملاحظ للمشاركة في مؤتمر باندونغ، شرع في جولة إلى بلدان جنوب شرق آسيا، و من جهة قام **محمد خيضر** بجولة إلى البلدان العربية سعيا لكسب تأييدها، و إنْ كان هذا الأخير لم يجد صعوبة في إقناع الدول العربية لتبني القضية الجزائرية و الدفاع عنها في مؤتمر باندونغ فإن السيدين **محمد يزيد، حسين آيت أحمد** وجدوا صعوبة في الدول التي زاروها، لكن بعد شرح مختلف أوجه القضية الجزائرية، و بفضل الدعم العربي تمكنا من القضاء على بعض الترددات لتلك الدول التي زاراها، الأمر الذي عزز من تواجدهما خلال المؤتمر. [1]

كان للوفد عدة أنشطة تمثلت في تعريف المؤتمرين بالوضع في الجزائر و إزالة الآثار السلبية التي خلّفها النشاط المضاد للحركة المصالية "**MNA**" من أهم نتائجها:

ــ حدوث التباين و الغموض عند عدد من المشاركين في المؤتمر حول الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري، و أثبت أن التنظيم الفتي لجبهة التحرير الوطني هو الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري و هو الذي يقود الكفاح المسلح من الداخل و العمل الدبلوماسي من الخارج وقد قدَّم الوفد المشارك باسم المغاربة والذي ضم ممثلين عن جبهة التحرير الوطني و الحزب الدستوري التونسي، و حزب الاستقلال المغربي، مذكرة تتعلق بالوضع في شمال إفريقيا مع ملحق يخص القضية الجزائرية، و قد درس المؤتمر الوضع في إفريقيا و آسيا و ناقش الطرق و الأساليب التي تستطيع شعوب هاتين القارتين أن تحقق بواسطتهما ما تصبوا إليه، و كانت القضية الجزائرية محل دراسة من طرف المؤتمرين إلى جانب قضيتي تونس و المغرب، و إغتنم الوفد الجزائري هذه الفرصة و قدّم عرضًا عن الوضع في الجزائر، و أثمرت الإتصالات التي أجراها مع العديد من الوفود على نتائج إيجابية لصالح القضية الجزائرية تمثلت في إصدار المؤتمر لقرارات تخص شمال إفريقيا.

قرارات المؤتمر (نتائجه):

خرج المؤتمر بعدة قرارات تمثلت في :

---

1 ــ مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 24.

1 ــ نتائج المؤتمر سياسيا : في هذا المجال طالب المشاركون في المؤتمر على:

– تأييد المؤتمر لقضية تحرير الشعوب، و حصولها على إستقلالها، و بخصوص الوضع في شمال إفريقيا أقر المؤتمر ما يلي:

نظرًا لحالة الإضراب السائد شمال إفريقيا وجب أن تقرر مصيرها بنفسها، فإنّ المؤتمر الأسيوي و الإفريقي يعلن تأييده لشعوب الجزائر، مراكش، تونس في تقرير المصير و الاستقلال[1]، و يحث الحكومة الفرنسية بأن تعتمد على وضع حل سلمي لقضايا هذه الشعوب دون تأخير.

و بهذه النتيجة و الدعم الدبلوماسي الذي لاقته الثورة الجزائرية في هذا المؤتمر الذي يعد بحق منبرًا دوليًا إنطلقت منه صيحة الحرية و الإستقلال، و الذي كان فيه كفاح الشعب الجزائري محل إعجاب و تأييد من طرف كل الدول المشاركة في المؤتمر، و كان لهذا التأييد صدى كبيرًا و دعمًا قويًا للثورة الجزائرية [2] خاصة و أنّ هذا التأييد الإفريقي الأسيوي لقضية الجزائر كان من قبل جميع الدول العربية و أغلب البلدان الإسلامية المشاركة في هذا المؤتمر.

و هكذا برهنت الثورة الجزائرية مرة أخرى على أن تضامن العرب و المسلمين لا يزال قوة فعالة تتخطى الكتل و المذاهب و الأحلاف.[3]

و بهذا فإن نتائج مؤتمر باندونغ كانت جد إيجابية بالنسبة للقضية الجزائرية في كفاح شعوب المغرب العربي، و علاوة على هذا التأييد الذي أثار حفيظة الأوساط الإستعمارية بتقديم مساعداتها المحسوسة للشعوب المكافحة من أجل إستقلالها، و هذا ما أثار غضب السلطات الإستعمارية من القرارات الصادرة عن المؤتمر، حيث إعتبرها **إيدغارفور** رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك من خلال التصريح الذي أدلى به للندوة الصحفية التي عقدها

---

1 ــ أنظر الملحق رقم: 02 (إعلان باندونغ).

2 ــ الأزهر بديدة، **التطور الدبلوماسي للقضية الجزائرية**، " مجلة النائب"، المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، 2004، ص 178.

3 ــ جريدة المجاهد، " **مؤتمرات إفريقيا و آسيا من باندونغ أفريل 1955 إلى كوناكري أفريل 1960** "، ص 06.

بباريس: « بأنها قاسية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا في الشمال الإفريقي، فالمؤتمر كما قال قد خص بالذكر قضية القطر الجزائري، والحال أن القطر جزء لا يتجزأ من فرنسا ».

و من هنا كان المؤتمر، قد شكل منعطفاً تاريخيًا في ميدان التضامن العالمي و إستقلال الشعوب، فنادت خلاله جبهة التحرير الوطني بضرورة تنسيق إستقلالها الوطني و مساندة كفاح الشعوب من طرف البلدان التي كانت بالأمس تحت السيطرة الاستعمارية.[1]

كما كان للمؤتمر نتائج من الناحية الإقتصادية و الثقافية؛ فعلى الصعيد الإقتصادي نذكر على سبيل المثال أن هذا المؤتمر وافق على تشجيع التنمية الاقتصادية على أساس أن تقوم بالمصالح المتبادلة و إحترام السيادة القومية، كما دعا إلى إنشاء صندوق خاص للأمم المتحدة للتقدم الإقتصادي و توسيع نطاق التبادل التجاري بين الدول الأفروآسيوية.

أما في المجال الثقافي فقد أوصى بالتعاون الثقافي لأنه من أحسن السبل لزيادة التفاهم بين شعوب آسيا و إفريقيا، و لهذا أولى المؤتمر أهمية خاصة لهذا المجال، كما إستنكر محاربة الثقافات القومية للشعوب التي تمارسها بعض الدول الإتعمارية خاصة في الجزائر تونس مراكش، و شجّع على تنمية التعاون الثقافي الأفروآسيوي عن طريق تقديم تسهيلات من طرف هذه البلدان لإلتحاق الطلبة و الراغبين في التدريب.[2]

و بعد ثلاثة أشهر من إنتهاء أشغال المؤتمر برزت الكتلة الأفروآسيوية التي تعتبر المساند القوي للقضية الجزائرية، و التي تؤمن بشرعيتها وتطالب بتسجيلها في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة.

---

1 ــ أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 ــ 1956**،(دط؛ الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دت)، ص ص 35، 36.

2 ــ مختار مرزاق، **حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية(1961-1983)**، (د ط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1974)، ص ص 78، 79.

الفصل الثاني

الثورة الجزائرية و العلاقات الخارجية (1962_1957)

المبحث الأول: دور المؤتمرات في تفعيل مسالة تدويل القضية الجزائرية

المبحث الثاني: دور الكتلتين الشرقية و الغربية في مساندة القضية الجزائرية

المبحث الثالث: محاولة ديغول عزل القضية دوليا

المبحث الأول : دور المؤتمرات في تفعيل مسالة تدويل القضية الجزائرية

➢ مؤتمر أكرا الأول 15 أفريل 1958:

إنعقد في مدينة غانا و قد أختيرت أكرا عاصمة غانا أحدث الدول الإفريقية إستقلالا سنة 1957، و ضمّ الدول الإفريقية المستقلة، و قد كان كفاح الشعوب المناهضة للإستعمار في هذا المؤتمر التاريخي نقطة إنطلاق جديدة في تاريخ الحركة التحررية الإفريقية حيث وصفت الخطط الشاملة لتحرير جميع الأقطار الإفريقية بكل الوسائل الممكنة في المدى القصير.

و أعلنت الحكومات المتجمعة في أكرا وفاءها لمبادئ باندونغ و التضامن الأسيوي الإفريقي و تأييدها للحركات الوطنية في إفريقيا، و أُعتبر يوم 15 أفريل يوم القارة الإفريقية تمجد فيها كفاحها.[1]

كما قدمت فيه الثورة الجزائرية كمثال للتدعيم و الإقتداء، حيث صوّت المشاركون فيه لصالح حق الشعب الجزائري في الإستقلال و تقرير المصير، و أجمعوا على بذل كل الجهود الممكنة من أجل مساعدة الشعب الجزائري و تشكيل مجموعة إفريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة من أجل توحيد العمل لصالح جبهة التحرير الوطني[2]، كما حاولت هذه الدول عزل فرنسا دوليا و تحركت على مستوى هيئة الأمم المتحدة لتوضيح ما يجري في الجزائر و ذلك من أجل إيجاد تسوية سياسية سليمة عادلة للقضية الجزائرية.[3]

➢ مؤتمر طنجة من 27-30 أفريل 1958

نظرًا للظروف و المعطيات المحلية و الدولية في البلدان الثلاث الممثلين في جبهة التحرير عن الجزائر، الحزب الدستوري عن تونس و حزب الإستقلال عن المغرب، قرروا

---

1 ــ عمار قليل، المرجع السابق، ص 125.

2 ــ سيدي موسى محمد الشريف، " **الثورة الجزائرية في وسائل الإعلام، العالم الثالث و الكتلة الأفروآسيوية** "، مجلة أول نوفمبر، العددان 157، 158، ص 14.

3 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص193.

عقد مؤتمر قمة لتنقية الأجواء، و تكريس العمل الوحدوي فيما بينهم [1]، و كان مؤتمر طنجة 1958.

و أهم القادة المشاركين في المؤتمر من الوفود الثلاث هم:

1 ــ عن تونس:

الباهي الأدغم أمين عام للحزب الحر الدستوري التونسي، **الطيب مهري** أمين عام و مساعد للحزب الحر الدستوري، **عبد الله فرحات** مدير الديوان الرئاسي، **عبد المجيد شاكر** مدير الحزب الحر الدستوري، **أحمد تليلي** عضو الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري و أمين عام الإتحاد العام التونسي للشغل، **علي البهلوان** رئيس بلدية العاصمة تونس **الطاهر بلخوجة** أمين عام إتحاد الطلبة.

2 ــ الوفد الجزائري:

فرحات عباس عضو اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير، **الشيخ محمد خير الدين** عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ممثل جبهة التحرير بالمغرب، **عبد الحفيظ بوصوف** عضو اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني، المسؤول العسكري عن الولاية الخامسة (وهران) **عبد الحميد مهري** عضو اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني، **أحمد فرنسيس** الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير الوطني، **أحمد بومنجل** الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير.[2]

---

1 ــ نفسه، ص190. أنظر أيضًا: معمر العايب، **مؤتمر طنجة**،" رسالة ماجستير" ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، فيفري 2002، ص 78.

2 ــ محمد خير الدين، **مذكرات**، ج2، (د ط؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د ت)، ص 187.

*. **علال الفاسي** ولد بمدينة فاس في شهر جانفي 1910 م، شارك في الحياة السياسية بالمغرب الأقصى نتيجة أفكاره و أعماله، نفي إلى الغابون (إفريقيا الغربية)، و بعد 09 أعوام أطلق سراحه سنة 1946 م، تولّى رئاسة حزب الإستقلال و مارس نشاطه تحت ضغوط فرنسية، سافر سرا في ماي 1947 م إلى القاهرة و إنضمّ للجنة تحرير المغرب العربي، بعد إستقلال المغرب عاد إليها و واصل نشاطه السياسي، حيث تولّى وزارة الشؤون الإسلامية (1961 ــ 1963)، توفي في 13 ماي 1974 م ببوخاريست عاصمة رومانيا. **عبد الإله بلقزيز، و آخرون**. الحركة الوطنية المغربية المسألة القومية 1947 ــ 1986، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 1992)، ص 279

3 ــ الوفد المغربي :

علاّل الفاسي* رئيس حزب الاستقلال، **أحمد بلافريج** أمين عام حزب الاستقلال **بوبكر القادري، محبوب بن الصديق** أمين عام إتحاد العمال المغاربة، **الفقيه البصري** قائد جبهة المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي.

و حضرت المؤتمر وفود ملاحظة من قطر و موريتانيا و فرنسا و أمريكا.[1]

ظروف إنعقاد المؤتمر:

ساد المؤتمر جو من الصراحة التي قل نظيرها في تاريخ المؤتمرات العربية، و كانت الأفكار كلها متفقة منذ اللحظة الأولى بطبيعة الحال، و إن كان لابدّ لبعض اللحظات من المؤتمر من أن تُحمى فيها المناقشة حول نقاط جزئية، لكن دون أن تبلغ درجة الحدة أو تخرج عن نطاق توضح أفكار و الدفاع عنها بحرارة أحيانًا.[2]

كما أن **الحبيب بورقيبة** لم ينسى موقف قيادة جبهة التحرير منه عندما كانت الثورة في بدايتها، إذ أيدت موقف أمين الحزب التونسي **صالح بن يوسف** المعارض **للحبيب بورقيبة** فيما يتعلق بتوقف إتفاقية بين تونس و فرنسا في شهر جوان 1955.[3]

أمّا المغرب فقد شرح وجهة نظره و ألحّ بالخصوص على توضيح وضعية المغرب التي مازالت تحتله ثلاثة جيوش أجنبية هي الجيش الفرنسي، و الجيش الإسباني، و القوات الأمريكية، و قد صرّح رئيس الوفد المغربي **علاّل الفاسي** بالتضامن الكامل مع الجزائر و أنّ مشكلة الحدود من بين المشاكل التي كانت تؤرق الطرفين، حيث قرر الجانبان تأجيل النظر فيها إلى ما بعد الحرب.[4]

و قد تناول جدول أعمال المؤتمر عدة نقاط منها:

---

1 ــ نفسه، ص 188.

2 ــ جريدة المجاهد، " **ملاحظات حول مؤتمر طنجة** "، العدد 23، 07 / 05/ 1958، ص 08.

3 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص 190.

4 ــ جريدة المجاهد، " **إلى خطاب الختام الذي إستجاب للعمل، خطاب علال الفاسي** "، العدد 23، 07/ 05/ 1958، ص 09.

1 ــ حرب التحرير الجزائرية.

2 ــ تصفية رواسب الاستعمار في بلدان المغرب العربي.

3 ــ الوحدة المغربية .

4 ــ الأجهزة الدائمة لتنفيذ عدة قرارات ندوة طنجة.[1]

قرارات مؤتمر طنجة:

إتُّخذت في المؤتمر قرارات سرية لم تنشر و من بينها القرار الذي ينصُّ عن الوسائل "العملية" التي سيقوم بها الحزب الدستوري، و حزب الاستقلال لمساندة الثورة الجزائرية و من بينها:[2]

1 ــ حق الشعب الجزائري في السيادة و الإستقلال بوصفه الشرط الوحيد لفض النزاع الفرنسي الجزائري.

2 ــ توجيه نداء إلى الدول الغربية كي تكف على مساندة فرنسا في حربها ضد الجزائر و إستياءها من الدعم الذي تتلقاه فرنسا من قوات الحلف الأطلسي.

3 ــ إصدار قرار حول تصفية الإستعمار في المغرب العربي، على أن تكف القوات الفرنسية حالاً على إستعمال التراب المغربي و التونسي كقاعدة ضد الشعب الجزائري.[3]

4 ــ كما قام بإصدار لائحة حول حرب التحرير الجزائرية، ولائحة حول وحدة المغرب العربي و لائحة حول السكرتارية الدائمة.[4]

5 ــ إنفراد جبهة التحرير بتمثيل الجزائر المكافحة، كما أقرت على سيادته و إستقلاله مطالبة بتشكيل حكومة جزائرية.[5]

---

1 ــ محمد خير الدين، المرجع السابق، ص158.

2 ــ جريدة المجاهد، " **إلى خطاب الختام الذي إستجاب للعمل، خطاب علال الفاسي** "، المقال السابق، ص 09.

3 ــ عامر رخيلة، المرجع السابق، ص ص 162 163.

4 ــ محمد خير الدين، المرجع السابق، ص 188.

5 ــ سيدي موسى محمد الشريف، " **الثورة الجزائرية في وسائل الإعلام، العالم الثالث و الكتلة الأفروآسيوية** "، المقال السابق، ص 14.

و القرارات التي إتخذها المؤتمر تصبح نافذة المفعول حالاً من طرف الأحزاب المشاركة فيه، بما أن الحزب الدستوري هو المسيطر على الحكم في تونس، و حزب الإستقلال هو المسيطر في المغرب، و جبهة التحرير هي هيئة التنفيذ في الجزائر هذا ما زاد في أهمية القرارات[1].

و عن المؤتمر كتب المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني الناطقة بالفرنسية تقول: « إنّ هذه الندوة لشمال إفريقيا ليست الأولى، و إنّما هي الندوة الثالثة في غضون عامين لكن الندوتين السابقتين في تونس في أكتوبر1956 ، و الرباط في نوفمبر 1957 وجهت أساسًا في خط التقارب الفرنسي الجزائري لوضع نهاية لحرب الجزائر فإنّ ندوة طنجة لها معنى آخر فهي بالنسبة للمغرب و تونس محاولة لإيجاد الوسائل لتوحيد السياسة في شمال إفريقيا و إيجاد كتلة موحدة، و الحرب ضد فرنسا الاستعمارية »،[2] و فيما بعد ينعقد مؤتمر آخر يحرص على تنفيذ قرارات هذا المؤتمر (مؤتمر المهدية 17 جوان 1958).*

➢ مؤتمر منروفيا 04 أفريل 1959:

توالت الإجتماعات و المؤتمرات الإفريقية، فكان مؤتمر منروفيا الذي إنعقد في ليبيريا و حضر وفد الحكومة الجزائرية كعضو رسمي في المؤتمر [3]، و إرتفع فوق مبنى المؤتمر العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الإفريقية المستقلة [4]، و بمناسبة هذا المؤتمر إعترفت غانا، و غينيا بحكومة الجزائر فكان هذا الإعتراف دليلاً جديدًا على قوة التضامن بين الشعوب، و الحكومات الإفريقية، و قد كسبت القضية الجزائرية مكاسب جديدة في

---

1 ــ جريدة المجاهد، " **إلى خطاب الختام الذي إستجاب للعمل، خطاب علال الفاسي** "، المقال السابق، ص 09.

2 ــ مجلة الرصد، " **آراء حرة** "، العدد 02، مارس، أفريل 2002، ص 40.

*. إجتمع قادة المغرب العربي في لوزان ثمّ في جنيف لدراسة الأحداث المستجدة منذ إنعقاد مؤتمر طنجة2، و التي كان من أبرزها مجيء شارل ديغول إلى الحكم بعد حركة تمرد في 13 ماي 1958م.

أنظر: جريدة المجاهد، " **وحدة المغرب العربي في الإمتحان** "، العدد 26، 02/ 07/ 1958، ص 07.

3 ــ عمار قليل، المرجع السابق، ص 127.

4 ــ سيدي موسى محمد الشريف، " **الثورة الجزائرية في وسائل الإعلام، العالم الثالث و الكتلة الأفروآسيوية** "، المقال السابق، ص 14.

مؤتمر منروفيا بحيث دخلت عن طريقه في وعي كل إفريقي، و نالت التأييد الرسمي و الصريح من كل الحكومات الإفريقية و إتخذت قرارات هامة لصالحها، كما إتخذت قرارات أخرى ضد التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الكبرى، و ضد السياسة العدوانية التي تتبعها فرنسا في الكامرون و ضد سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا [1] فحقق وفد الحكومة الجزائرية بذلك إنتصارا على الصعيد الدبلوماسي، و رسخت فعالية الدبلوماسية الإفريقية للجزائر المكافحة، و من أجل التنسيق بين الجهود الإفريقية و العالمية نحو القضية الجزائرية قرر المؤتمر تأليف وفد إفريقي للطواف بين عواصم العالم لجلب التأييد و مؤازرة القضية الجزائرية.

لقد أعطت هذه القرارات في مجملها دلالة واضحة على مدى ما وصلت إليه الدول الإفريقية من نضج و إدراك صحيح للقضية، حيث كانت معبرة تعبيرًا واضحا عن مطامح الشعب الجزائري في الحرية و الإستقلال.

➢ **مؤتمر الجامعة العربية بالدار البيضاء 1959**

لقد شكلت الدول العربية الحليف الطبيعي للثورة، لذا كانت جميع المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني تعتبر الجزائر إمتدادا للوطن العربي بحكم التاريخ و الجغرافيا و رغم أنّ معظم هذه الدول حديثة التحرر من قبضة الإستعمار، إلاّ أنّ بعضها ما يزال يعيش تحت التأثير الغربي عمومًا، و الإنجليزي خصوصًا، و لعل حكومة **السعيد نوري** بالعراق خير دليل على ذلك و رغم هذه التبعية إلاّ أن هذه الحكومة قدمت جملة من المساعدات المادية المعتبرة للثورة، هذه العراقيل لم تمنع القادة الجزائريين من تحريك ورقة الدول التي مكنتهم من الإقتراب من الدول الأفروآسيوية، و التغلغل في وسطها، و قد سمحت لهم هذه الورقة من فرض تواجدهم داخل هيئة الأمم المتحدة، كما أنّ الموقف العربي المؤيد للقضية الجزائرية، سيدفع بفرنسا إلى محاولة الضغط على الحكومات العربية بشتى الوسائل حتى تتخلى عن موقفها هذا.

---

1 ــ عمار قليل، المرجع السابق، ص 127.

دبلوماسية الثورة الحاضرة في جميع البلدان العربية إستغلت إنعقاد مؤتمر الجامعة العربية بالدار البيضاء في بداية سبتمبر 1959، لتبرهن على مدى فاعليتها و تأثيرها على القرار العربي لصالح القضية الجزائرية، و قد تجلى ذلك في مؤتمر الدار البيضاء الذي عبّر عن قلقه من الوضع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري، و أكّد على حق هذا الأخير في الاستقلال، الذي يتأتى بعد مفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المعبرة عن إرادة الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية.

الجامعة العربية إلتزمت من جهتها ببذل المساعي الدبلوماسية الحثيثة لدى الدول الإفريقية و غيرها بالاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، و القيام بالاتصالات مع كافة أعضاء الأمم المتحدة لمؤازرة قضية الجزائر العادلة في دورة ديسمبر 1959 للجمعية العامة الأممية.[1]

➢ مؤتمر كوناكري من 12– 15أفريل1960:

إزداد إهتمام الدول بالقضية الجزائرية خاصة بعد تحرر الدول الإفريقية و الأسيوية فبذلت مساعي كبيرة للخروج بقرار يدعم كفاح الشعب الجزائري، و يستنكر سياسة فرنسا يتم الإتفاق بالإجماع على إنشاء جيش تحرير إفريقي آسيوي للإشتراك في تحرير الجزائر [2] و كان ذلك في مؤتمر كوناكري 1960، و مثّل جبهة التحرير الوطني المفكر **فرانس فانون** و قد تم إختياره ليكون نائبًا لرئيس المؤتمر **إسماعيل قوري** ممثل غينيا البلد المضيف و هو دليل على مكانة الثورة الجزائرية في العالم الأفروآسيوي، و قد وجّه المؤتمر رسالة إلى رؤساء الحكومات الأعضاء في الرابطة الإفريقية الفرنسية كي يسحبوا قواتهم التي تحارب إلى جانب القوات الفرنسية في الجزائر، و بدلا من ذلك عليهم بتقديم كل الدعم للشعب الجزائري من أجل تحريره و إستقلاله، و أوصى المؤتمر جميع الحكومات في العالم بالاعتراف رسميًا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[3]

---

1 ــ أحمد مسعود، مرجع سابق، ص 71.

2 ــ صالح لميش، **مصر وثورة التحرير الجزائرية (1954 – 1962)**، " مجلة المصادر "، العدد 10، ص 141.

3 ــ عامر رخيلة، **المؤتمرات الأفروآسيوية و القضية الجزائرية**، " مجلة المصادر "، عدد 08، د.ت، ص 227 .

و لهذا فقد لعبت الكتلة الأفروآسيوية دورًا هامًا في تحريك و إثارة القضية الجزائرية على الصعيد الدولي، و إستطاعت ضرب كل الإدعاءات الفرنسية و تحطيم كل المقولات المضلة و المناورات التي إستهدفت تمييع القضية و الإبقاء على سياسة الأمر الواقع التي أوجدها الإستعمار الفرنسي، و سيتجسد ذلك في دورها الفعال في هيئة الأمم المتحدة، التي سيكون لها الأثر الإيجابي في إنجاح القضية الجزائرية، و نظرًا للصدى القوي للثورة الجزائرية و قضيتها في المؤتمرات الأفروآسيوية إنعكس ذلك إيجابيا لصالح القضية الجزائرية خاصة في الدول الأفروآسيوية غير المنضمة للكتلة، و على رأس هذه الدول الصين، كوريا الشمالية الفيتنام و أندونيسيا.[1]

نتيجة لنجاح القضية الجزائرية في كل من إفريقيا وآسيا بمشاركتها في أكبر المؤتمرات الإفريقية والأسيوية، ونظرًا للجهود الدبلوماسية لأعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة في جميع أنحاء العالم، إنتقلت القضية الجزائرية و بقوة إلى أحد أكبر المنظمات الدولية التي تضم إلى جانب إفريقيا و آسيا دول أوربا الشرقية، و التي تتمثل في حركة عدم الإنحياز في مؤتمرها الرسمي الأول ببلغراد سنة1961.[2]

حركة عدم الانحياز

- **مؤتمر بلغراد : 1961**

إنّ الثورة الجزائرية بطول أمدها و طبيعة كفاحها و بُعد أثرها بلغت قمة الكفاح التحرري للشعوب المناهضة ضدّ الإستعمار بكل أشكاله، فلابد أن تكون نظرتها واسعة و عميقة في نفس الوقت و أنْ تكون بحكم تجربتها الطويلة مع الإستعمار أكثر إدراكًا لحقيقة الصلة بين عدم الانحياز الذي يعني في بعض جوانبه تأكيد للشخصية القومية المستقلة.[3]

إنعقد مؤتمر بلغراد من 01 ــ 06 ديسمبر1961 بيوغسلافيا، و قد حضر هذا المؤتمر مجموعة كبيرة من الدول بلغت 25 مشاركة فعلية بـــ 600 عضو، و قد حضرته مجموعة من الدول.

---

1 ــ صالح لميش، المرجع المرجع السابق، ص ص 124 ــ 156.

2 ــ نفسه، ص ص124 – 156.

3 ــ جريدة المجاهد، " **الجزائر في بلغراد** "، العدد 104، 11 / 09 / 1961، ص 04.

1 ــ الدول المشاركة :

أفغانستان، الجزائر، بورما، الكمبودج، سيلان، إثيوبيا، غانا، غينيا، الهند، أندونيسيا العراق، لبنان، المغرب، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، الجمهورية العربية المتحدة، تونس، اليمن، يوغسلافيا، قبرص.

2 ــ الدول الملاحظة :

البرازيل، الأكوادور، بوليفيا، المكسيك، فنزويلا.

3 ــ أطراف أخرى :

بصفة ملاحظ الأحزاب الاشتراكية، الحركات الوطنية و التقدمية من جميع أنحاء العالم إضافة إلى الصحفيين.[1]

و من الملاحظ في الدول المشاركة مشاركة يوغسلافيا الدولة المستضيفة لهذا المؤتمر مما جعل المؤتمر يصطبغ بالصبغة الأوربية باعتبار يوغسلافيا من دول أوربا الشرقية.

و قد إنضمت يوغسلافيا إلى مجموعة هذه الدول لحركة عدم الانحياز، و أكد البيان الختامي لهذا المؤتمر أن سياسة عدم الإنحياز ليست مقتصرة على البلدان التي تحررت من الإستعمار الغربي، بل شملت الدول الإشتراكية كيوغسلافيا التي لا ترتبط بالمعسكر الإشتراكي.[2]

إفتتح مارشال **تيتو** رئيس يوغسلافيا أشغال المؤتمر و كان أهم ما نوقش فيه مشكلتين:

أولا : الحرب الباردة التي أدت إلى تدهور الحالة الدولية.

ثانيا: الإستعمار المقنّع، حيث ركز المؤتمر على أن ينادي بوقف الحروب التي تدور رحابها في الجزائر و أنغولا و تونس، و طالب بتحديد أجل لتصفية أشكال الإستعمار و مخلفاته و يجب أن نكون يقظين منتبهين للاستعمار المُقنّع الذي يريد أن يوطد أركانه في البلدان الحديثة الإستقلال.[3]

---

1 ــ جريدة المجاهد، " **رسالة الحياد الايجابي** "، العدد، 103، 28/ 08/ 1961، ص 05.

2 ــ نور الدين حاطوم، المرجع السابق، ص 648.

3 ــ جريدة المجاهد، " **رسالة الحياد الايجابي** "، ص 05.

و قد عالج المؤتمر قضايا أوربية، و كان لأعماله الأثر العميق على الرأي العام الأوربي إذ حاولت الدول الأوروبية الإبتعاد عن روح العنف التي سادت المؤتمرات السابقة عندما تعرضت للإستعمار و الإمبريالية، و شرح المؤتمر مهمته الرئيسية و المتمثلة في صيانة السلام العالمي، و إرساء قواعد دائمة له، كما عالج موضوع التجارب و الأسلحة النووية، و دور الأمم المتحدة، و طرق حل الخلافات بين الشرق و الغرب بالطرق السلمية و عمل المؤتمر على معالجة هذه القضايا الكبرى من منظور دول العالم الثالث، و أيّد حقوق الشعب العربي الفلسطيني، و إضافة إلى معالجة المؤتمر لكل هذه القضايا كانت الجزائر و قضيتها حاضرة بقوة في المؤتمر الذي حضره الوفد الجزائري بصفة رسمية بقيادة **بن يوسف بن خدة.**[1]

لم تكن مشاركة الجزائر في المؤتمر على قدر المساواة مع الدول الأخرى فقط، بل كان لها دور إيجابي في المؤتمر، و قد ساهمت في بحث القضايا الدولية المعروضة على المؤتمر، و قدّمت بشأنها إقتراحات لصالح السلم و الحرية في العالم.

و قد أَضْفَتْ مشاركة الحكومة الجزائرية في المؤتمر طابعًا آخر كرّس الطابع الإيجابي التحرري لعدم الإنحياز، لأنّ الإستعمار يعتبر العنصر الأساسي في تهديد السلام العالمي، و بهذا فإنّ أكبر خدمة تقدّم للسلام العالمي تتمثّل في مساندة الشعوب المكافحة بكل الوسائل للقضاء على الإستعمار الذي يعتبر سببًا رئيسي من أسباب الحروب و التوتر الدولي في العالم.[2]

و قد كان لخطاب **الحسن الثاني** ملك المغرب الوقع الإيجابي للحكومة الجزائرية المؤقتة و من أهم ما جاء فيه: ‹‹ إنّنا نعتقد أن الإعتراف القانوني و مساندة الحكومة الجزائرية من طرف الممثلة في هذا المؤتمر هو موقف يرد للشعب الجزائري حقه العادل و يعتبر تدعيمًا كبيرًا لقضية السلم في الجزائر ››.

---

1 ــ نور الدين حاطوم، المرجع السابق، ص 698.

2 ــ جريدة المجاهد، " **النص الكامل لخطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد**" ، العدد 104، 11 / 09/ 1961، ص 05.

كما أنّه لا يمكن تطبيق حق تقرير المصير في الأوضاع العسكرية و الإدارية القائمة في الجزائر و أنّ حق تقرير المصير قد إستنفذ دوره التمهيدي للمفاوضات.

و من متناقضات المفاوضين الفرنسيين أنّهم ينكرون على الحكومة الجزائرية المؤقتة حق التحدث و الإلتزام بإسم الشعب الجزائري، كما يطلبون مناقشة حول مصير العلاقات الفرنسية الجزائرية، و الضمانات التي تعطى للأقلية الفرنسية في الجزائر، مساهمة هذا المؤتمر في القضية الجزائرية.[1]

و إنعكس هذا الخطاب إيجابيًا على المؤتمرين الذين زاد إهتمامهم بالقضية الجزائرية و كان من أهم نتائج المؤتمر التأييد الحماسي الذي أحيطت به القضية الجزائرية عامة و الحكومة المؤقتة خاصة، فأعلنت حكومة أفغانستان منذ اليوم الأول لإجتماع الدول غير المنحازة إعترافها القانوني بالحكومة الجزائرية، ثم توالت الإعترافات القانونية من كامبودج غانا يوغسلافيا، و أعلنت بقية دول المؤتمر إعترافها القانوني بالحكومة الجزائرية بعد عودتها إلى بلدها.

و قد كانت كل دول المؤتمر تنظر إلى الجمهورية الجزائرية كحقيقة واقعية و أنّ جميع هذه الدول قد إعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة إعترافًا فعليًا حيث أطلقت عليها في البيان الجماعي إسم " **حكومة الجزائر الشرعية** ".

شاركت الجزائر في جلسات المؤتمر و في جميع القضايا المطروحة فيه، و قد وقّعت على بيان المؤتمر كغيرها من الدول المشاركة و النداء الموجه إلى رئيس الإتحاد السوفياتي **خروتشوف** و رئيس الولايات المتحدة الأمريكية **جون كندي** و توزيعه على أعضاء الدول في هيئة الأمم المتحدة.

---

1 ــ جريدة المجاهد، " رسالة الحياد الايجابي "، ص 05.

و تعتبر مشاركة الحكومة الجزائرية في جميع أشغال المؤتمر خطوة جديدة واسعة تخطوها الحكومة في الميدان الدبلوماسي، على النطاق العالمي، و على هذا الأساس فإن مطالبة الرئيس **كوام نكروما**[1] بقبول الحكومة المؤقتة في الأمم المتحدة لم تعد شيئًا خياليًا بل أنها تتفق مع المركز الدولي المرموق الذي بلغته الحكومة الجزائرية، و الذي وجد أصدق تعبير في مؤتمر بلغراد.

و هناك حقيقة بالحكومة المؤقتة الجزائرية ظهرت بشكل واضح في مؤتمر بلغراد فقد كانت الصحافة الغربية تزعم أن الحكومة الجزائرية حكومة متطرفة تدعوا إلى الحرب و ترفض السلم و التفاوض، فجاء في خطاب **بن يوسف بن خدة**[2] في المؤتمر ليقض على هذه الشائعات و يبين حقيقة الموقف بوضوح، و جلاء تأمين هو أن الثورة الجزائرية لها أهداف واضحة و لا تخوض الحرب إلاّ من أجل تحقيق هذه الأهداف و أنّها مستعدة للسلم و التفاوض على إستقلال الجزائر و وحدة وطنها و شعبها، و أنّ مناورات الإستعمار الفرنسي هي التي تؤخر ساعة السلم و تعرقل قيام تفاوض حقيقي.

و قد أجمع الملاحظون من كل البلدان أن خطاب الرئيس **بن يوسف بن خدة** كان خطاب يتصف بالدقة و الرزانة، و المستوى الدبلوماسي الرفيع، كما أن الملاحظين الفرنسيين أنفسهم إعترفوا بأنهم تفاجئوا بهذه اللهجة الإستثنائية المعتدلة، و ما جاء في الخطاب من ذكر للتعاون مع الشعب الفرنسي.[3]

نستنتج من كل هذه الأحداث أن مؤتمر بلغراد و الحجم الواسع للوفود المشاركة من جميع أنحاء العالم، و التغطية الإعلامية الواسعة التي حضي بها هذا المؤتمر جعلته منبرًا

---

1 ــ **كوام نكروما : (1909 ــ 1972)** أوّل رئيس لدولة غانا المستقلة، من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية، شارك في حركة عدم الإنحياز، عمل أستاذا بأكرا ثمّ أستاذا بجامعة لنكولن بالولايات المتحدة الأمريكية 1935 م، و درس هناك الإقتصاد، علم الإجتماع و تحصّل على شهادات في علم اللاهوت و التربية و الفلسفة من جامعة بنسلفانيا، و في أواخر 1947 م ، عيّن أمين عام على مرتمر شاطئ الذهب الموحد، أسس صحيفة ــ إيفينينغ نيوز ــ في 06 مارس1957 م، أعلن إستقلال غانا، و كان يتطلع إلى تحقيق الوحدة الإفريقية في أول إجتماع دعا إليه الدول الإفريقية في أكرا.
للمزيد أنظر: مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج 13، (لبنان: سن الفيل ــ القلعة، 1999)، ص ص 124 ــ 126.

2 ــ أنظر الملحق رقم : 03 خطاب بن يوسف بن خدة في مؤتمر بلغراد 1961.

3 ــ جريدة المجاهد، " **أهمية مؤتمر بلغراد من خلال اصدائه** "، العدد 104، 11 / 09/ 1961، ص 11.

دوليًا، و من خلال الإتصالات العديدة التي أجراها الوفد الجزائري مع الوفود المشاركة و الملاحظة في المؤتمر، و إرتفع صوت الثورة الجزائرية موضحا لحقيقة أهداف الثورة و نواياها للمطامع الخفية التي بيتها الإستعمار في الجزائر، كل هذا أتاح للثورة الجزائرية أن تكسب أنصارا جدد و مؤيدين لحقيقة موقفها، و عدالة في مناطق و حركات لم يبلغها صوت القضية الجزائرية.

و هكذا فإن مؤتمر بلغراد كان إنتصارًا كبيرًا للإنسانية الناهضة بمبادئها السامية و كان إنتصارًا رائعًا للقضية الجزائرية بصورة خاصة، و أنّ النجاح الذي حققته القضية الجزائرية في الكتلة الأفروآسيوية و مؤتمر بلغراد في حركة عدم الانحياز، هاتين المنظمتين اللتين تعتبران أداة ضاغطة في الأمم المتحدة، و سنلاحظ خلال دراستنا للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة و التطور الحاصل لها منذ 1955 إلى غاية الإقرار بحق تقرير المصير و ضرورة التفاوض لتسوية القضية الجزائرية نهائيًا.[1]

1 ــ جريدة المجاهد، " **أهمية مؤتمر بلغراد من خلال اصدائه** "، المقال السابق، ص 12.

المبحث الثاني : دور الكتلتين الشرقية و الغربية في مساندة القضية الجزائرية

1 / القضية الجزائرية باتجاه الكتلة الشرقية

➢ **باتجاه أوربا الشرقية "الإتحاد السوفياتي":**

إنتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945، و نتج عنها عدّة تغيرات جذرية على الساحة الدولية، أثرت بشكل كبير و مباشر على شعوب العالم، حيث كان التنافس قويًا بين الكتلتين " **الشيوعية و الرأسمالية** "، فكان الإتحاد السوفياتي يمثّل النظام الشيوعي الذي يدافع عن المبادئ الماركسية، و إستطاع إقناع الشعوب الأخرى بالإيديولوجية الشيوعية معتمدًا في ذلك على ما حققته ثورة أكتوبر الإشتراكية من مكتسبات، خاصة و أنّها حاولت تنبيه العرب بالدرجة الأولى إلى المخاطر الناجمة عن معاهدة "سايكس بيكو " المبرمة بين فرنسا و بريطانيا لكونهما أصبحتا خلال الحرب العالمية الثانية من حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين.

إنّ النهج الذي إنتهجه الإتحاد السوفياتي، سمح له بالخروج من الحرب و هو الأقوى سياسيًا و معنويًا، لكونه مساندًا للحركات التحررية التي ظهرت ضد الإستعمار الغربي آنذاك و لديه أقوى جيش و هو الجيش الأحمر.

و نتيجة لهذه الحرب كذلك إعتنقت عدة أنظمة حديثة النظام الإشتراكي كان من أهمها الصين الشعبية بقيادة الزعيم **ماوتسي تونغ** و الفيتنام الشمالية و كوريا الشمالية، هذه الوضعية الدولية الجديدة سمحت بظهور حركات التحرر الوطنية في العديد من شعوب آسيا مع الدول الإشتراكية إعتمادًا على تعليمات **لينين** القائلة " بضرورة الانتباه الكبير لمصالح مختلف الأمم...".

و كانت البداية مع يوغسلافيا ما بين 1948 – 1949 وصولا عند الدول الإفريقية و الأسيوية التي تحصلت على إستقلالها حديثًا، حيث لقيت هذه الشعوب المتحررة، تأييدًا من الإتحاد السوفياتي الذي بادر إلى دعمها في كل المؤتمرات الدولية منها و الإقليمية، و كان هدفه من ذلك هو الحد من السيطرة الرأسمالية الإستعمارية [1] من جهة، و من جهة أخرى

---

1 ــ مريم الصغير، المرجع السابق، ص ص 203، 204 .

إثباته لدول العالم أنه يطبق سياسة التعايش السلمي و يدعو الدول الكبرى إلى إيجاد حلول للمشاكل الدولية العويصة المتنازع عنها، و تبعا لتوصيات المؤتمر الثالث و العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المتعلقة بمواجهة القوى الغربية المعادية للشيوعية، إتخذت حكومة الإتحاد السوفياتي عدة إجراءات عملية ضد التوسع الرأسمالي، و كانت البداية هي مساعدة بعض الشعوب العربية من ضمنها الشعب الجزائري الذي عانى من تسلط الإستعمار الفرنسي، و منذ البداية وقف الإتحاد السوفياتي مع الحل العادل للمسألة الجزائرية، لكن دون إغضاب فرنسا، و كانت الحكومة السوفياتية، ترى أن الوضع في الجزائر مسألة ذات أهمية دولية يجب تسويتها، هذا ما جعل سياسة الإتحاد السوفياتي تتغير فيما بعد و أصبحت موجهة إلى المساعدة الشاملة للنضال التحرري للقضاء على النظام الاستعماري[1]، و قد قدم لها الإتحاد السوفياتي الدعم بأشكاله.

أولا : الدعم المعنوي:

كان موقف الإتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية غير مساند لها بل مدعمًا لفرنسا و سياستها في الجزائر، و أكّدت أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن الأم فرنسا، و لا يحقّ لأي دولة التدخل فيها، و صرّح **خروتشوف** في 1956 أنّه لا يمكن التدخل في شؤون شعوب الإتحاد الفرنسي « إن رغبة الحكومة السوفياتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر ».

و صرح أيضا: « ان الإتحاد السوفياتي يدرك أهمية المسألة الجزائرية بالنسبة لفرنسا و لكنها مشكل فرنسا »، « إننا لا نريد أن يتكرر في الجزائر ما حدث في الفيتنام، و لكن رغبة الإتحاد السوفياتي، هي أن تبقى فرنسا في الجزائر، شرط أن تكون التسوية الفرنسية مرضية للشعب الفرنسي والجزائري معًا »، كما أنّ الحكومة السوفياتية إعترفت بالروح الليبيرالية للسياسة الفرنسية في حل المشاكل.[2]

و مع ذلك فإن قيادة جبهة التحرير الوطني، حاولت تجاوز الأمر، و باشرت إتصالاتها مع بعض الدول، سعيًا لكسب تأييدها المعنوي على الأقل للقضية الجزائرية، و قد بدأت

---

1 ــ مريم الصغير، المرجع السابق، ص ص 204، 205.

2 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 178 ــ 180 .

المحاولات مع الإتحاد السوفياتي، من خلال الإلتقاء ببعض إطاراته السامية باعتبار الدولة المهيمنة على هذا المعسكر، و صاحبة القرار الفصل فيها و كسب موقفه يعني بالضرورة إنسياق باقي دول المعسكر معه.

و فيما بعد إمتدت المحادثات و التحركات إلى عدد آخر من دول أوربا الشرقية خصوصا ألمانيا الشرقية، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، جسدتها زيارتي ممثل وزارة خارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية **محمد يعلى** لهذه الدول خلال سنة 1959 الزيارتان مكنتا موفد الحكومة المؤقتة من الإتصال بالعديد من الشخصيات الحكومية العامة و المنظمات الجماهيرية الفاعلة، كالنقابات العالمية، و الصليب الأحمر، كما أتاحتا الفرصة للإطلاع على الأحوال الجزائرية، خاصة الطلبة المقيمين بهذه البلدان، و ما مدى إستعدادها لتوفير منح طلابية أخرى للجزائريين، و إمكانية إسعاف جرحى جيش التحرير الوطني فيها و دراسة إمكانية المساهمة في تقديم مساعدات مادية للاجئين الجزائريين.[1]

و قد كان بيان بين الإتحاد السوفياتي و فرنسا أكد **بولغانين** خلاله من أحقية فرنسا في حل المشكل الجزائري حسب ما أوردته جريدة " لوموند " التي إعتبرت أن هذا التصريح رسمي فلا غرابة أن لأطراف عالم الشمال لهم مصالح مشتركة رغم تنافسهم، و صراعهم فهناك دائما توقعات خاصة عند تعاملهم مع دول الجنوب و بالأخص العالم الإسلامي، و مع هذا فإن موقف الإتحاد السوفياتي تغير تدريجيًا حسب ما تمليه الضرورة وفقًا للمستجدات الدولية.[2]

إنّ مناهضة الإستعمار هي أحد المبادئ الأساسية للمذهب الشيوعي، لذلك كانت حكومة الإتحاد السوفياتي من بين الحكومات التي أيدت مبدأ كفاح الشعوب، من بينها كفاح الشعب الجزائري للتحرر و نيل الاستقلال.

و قد صرّح **خروتشوف** لجريدة " لوموند" قائلا: ‹‹ إننا متيقّنون أن القضية الجزائرية معقدة و ستحل بطرق سلمية ››.

---

1 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص 229.

2 ــ إسماعيل دبش، **السياسة العربية المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية**، (دط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996)، ص 181.

ثانيا : الدعم المادي:

لقد جاء الدعم المادي السوفياتي للقضية الجزائرية متأخرًا، و يعود ذلك إلى الموقف السوفياتي العام من الثورة، و الذي إتسم بالسلب في السنوات الأولى للثورة، ليتغير بعد ذلك و يصبح الإتحاد السوفياتي من المؤيدين لكفاح الشعب الجزائري، و من معالم هذا الدعم ما يلي:

1 ــ أن سلطات ألمانيا الشرقية كانت سبّاقة إلى تقديم مساعدات مادية للثورة الجزائرية، فقد خصصت مخيما للجزائريين يضم حوالي 600 فرد من بينهم حوالي 100 طالب و 20 متمرنًا و20 جريحًا.

2 ــ إن الصليب الأحمر الألماني قرر من جانبه تخصيص ما قيمته مليونا مارك ألماني أي ما يعادل مليون فرنك فرنسي لمساعدة اللاجئين الجزائريين في شتاء نهاية 1959 و بداية 1960.[1]

3 ــ وصول باخرة سوفياتية " فورلوغو " التي غادرت ميناء أوديسا بالبحر الأسود متوجهة من تونس، و محملة بمساعدات من الصليب الأحمر السوفياتي للاجئين الجزائريين.

كما أعلن المندوب السياسي للاجئين لهيئة الأمم المتحدة بأنّ قضية اللاجئين الجزائريين من أهم القضايا التي تتطلب بذل المزيد من الجهد مؤكدًا على وضعية اللاجئين الجزائريين المتشردين المزرية بين الجمهورية التونسية و المملكة المغربية، و في تونس عدد اللاجئين وصل إلى 120 ألف جزائري و في المغرب وصل إلى 100 لاجئ، و قد قدمت حكومة الإتحاد السوفياتي مساعدات لهؤلاء اللاجئين ضمن الأعمال الإنسانية.

4 ــ في 24 أكتوبر1960 قام الإتحاد السوفياتي بإرسال سفينة " فايتج " إلى ميناء تونس محملة بشحنة كبيرة من الآلات الفلاحية، و سيارات النقل كهبة من الإتحادية النقابية و السوفياتية إلى الإتحاد العام للعمال الجزائريين.[2]

---

1 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص 220.

2 ــ جريدة المجاهد، " **الإعانة السوفيتية للجزائر** "، العدد 81، 01 / 11 / 1960، ص 02.

5 ــ إرسال كميات كبيرة من الأدوية و المواد الغذائية و الألبسة للاجئين الجزائريين.

6ــ أقدمت حكومة الإتحاد السوفياتي بتزويد الحكومة المؤقتة بالأسلحة عن طريق تشيكوسلوفاكيا.[1]

و في هذا الصدد سعت جبهة التحرير لتفعيل جهدها نحو الدول الديمقراطيات الشعبية على تأمين بعض المساعدات المادية للثورة كخطوة أولى وهامة، لأنّها ترى أن الدّعم الدبلوماسي من هذه الدول سيؤثر على تطور القضية في المحافل الدولية، خاصة في الأمم المتحدة يجب أن يكون من إقدام الإتحاد السوفياتي لتطوير موقفه تجاه الثورة بإعلان تأييده علنًا و صراحةً.[2]

كما أن الإتحاد السوفياتي " السوفيات " كانوا يأملون في أن تحل القضية الجزائرية حلاً عقلانيًا، وهذا يعكس التأييد السوفياتي المبدئي لكفاح الشعب الجزائري.

أكد **خروتشوف** عن موقف بلاده عام 1957 في هيئة الأمم المتحدة بأنه يشعر أن الوقت قد حان لمناقشة الأوضاع الجارية في الجزائر، لأنّ القضية الجزائرية أثارت القلق لكونها أصبحت قضية دولية هامة.

كان الإتحاد السوفياتي في البداية مسانداً و مدعما لطروحات فرنسا، و هي نفسها التي كانت أمام تغيير هذا الموقف بالإضافة إلى الظروف الدولية الجديدة للعلاقات بين فرنسا و أمريكا، و عليه تغيرت السياسة السوفياتية و بدأت تمد إعانتها لبعض الدول العربية ممّا دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة تدارك الأوضاع مع حليفتها فرنسا، و بهذا تبين التطور السوفياتي في فهم القضايا العربية و الشمال الإفريقي، و مراعيًا مطالب الأمم حديثة الإستقلال و بقدر ما كانت إعانات الإتحاد السوفياتي الإقتصادية لبعض الدول العربية بقدر ما كان دعم الولايات المتحدة الأمريكية لحليفتها الأطلسية كبيرًا في حربها ضد الشعب الجزائري، و إتهمت الإتحاد السوفياتي بأن له طموحات شيوعية في منطقة الشمال الإفريقي

---

1 ــ مريم الصغير، المرجع السابق، ص 214.

2 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص 220.

لكن الإتحاد السوفياتي حكومة و شعبا كان يساند القضية الجزائرية و طالب فرنسا أن تعترف باستقلال الجزائر.

كما أن يوم الجزائر 30 مارس 1958 الذي نظمه مكتب التضامن للشعوب الإفريقية و الأسيوية لاقى نجاحًا كبيرًا في المدن السوفياتية، أذاعت الشبيبة السوفياتية بمناسبة هذا اليوم بيانا أعربت فيه عن تضامنها مع الشبيبة الجزائرية و الكفاح التحرري للشعب الجزائري كما تقدمت اللجنة المركزية للعمال السوفيات على إثر الحادث الأليم المتمثل في إغتيال الشهيد **عيسات إيدير** الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين حيث أعربوا فيها عن تضامنهم و إستنكارهم لهذا العمل الشنيع.

لهذا ساهمت الصحافة و إذاعة السوفياتيين بقسط كبير من التعريف بالقضية الجزائرية في أوساط المجتمع السوفياتي، و تمّ عقد العديد من المؤتمرات، منها مؤتمر النقابات السوفياتية الذي حضره وفد من العمال الجزائريين، و الذي أيّد القضية الجزائرية تأييدا كبيرًا و نادى بإستقلال الجزائر و تحريرها من قبضة الاستعمار الفرنسي.

و في 14 فيفري 1961 جرت مفاوضات مساندة للقضية الجزائرية أمام السفارة الفرنسية بموسكو، و كان من بين المتظاهرين عدد كبير من الجزائريين و العرب، و ككل مرة كان الرئيس **خروتشوف** يطالب بالإسراع بإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.

في 16 نوفمبر 1961 كانت حادثة المعتقلين السياسيين الجزائريين حيث كان لهذا الحادث صدى كبير في الإتحاد السوفياتي ، فنظم ما يزيد عن ألفي طالب إفريقي، و سوفياتي مظاهرات إحتجاج مطالبين بحرية الجزائر و إستقلالها.

2 / القضية الجزائرية باتجاه الكتلة الغربية

باتجاه الحلف الأطلسي :

دول أوربا الغربية التي تمثل في معظمها الحلف الأطلسي، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تجندت وراءها فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية.[1]

---

1 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص 209.

باعتبار فرنسا خلال مرحلة الثورة تحتل مركزا أساسيًا بالنسبة للحلف الأطلسي في خارطة النظام الدولي آنذاك و بالتالي فإنها كانت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من صمام أمان في وجه الدول الإشتراكية و الشيوعية في أوربا، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بنت مصالحها الاقتصادية خارج أراضيها في أوربا بالدرجة الأولى، وهذا ما دفع بالساسة الفرنسيين إلى اعتبار انتماء فرنسا إلى النظام الغربي المسير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضمان لأمنها و سلامة مصالحها بالمنطقة حيث كانت فرنسا في الحلف الأطلسي تمثل قطب من الأقطاب الخاضعة للهيمنة الأمريكية.[1]

و أمام هذا التحدي لم يسع جبهة التحرير الوطني إلا التفكير في طريقة مثلى للتخلص من هذا الحصار لمحاولة زعزعة وضرب الروابط المتينة التي تجمع هذه الدول بفرنسا، ولم يكن من خيار أمامهم سوى مباشرة التحرك من داخل هذه البلدان نفسها بغية التأثير على بعض الجماعات الضاغطة فيها، و محاولة تنوير رأيها العام بتحقيق الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري وزيف الدعاية الفرنسية المغرضة [2]، فوجهت قيادات الثورة الجزائرية مذكرات أدانت فيها هذا التحالف واتهامات لهذا التحالف الذي يلقاه الإستعمار الفرنسي في كتابات:

1 ــ جبهة التحرير الوطني : أدانت المساعدة السياسية العسكرية التي تسمح لهذا الأخير بشن هذه الحرب.

2 ــ الحكومة المؤقتة :

أرسلت مذكرة بتاريخ 19 سبتمبر 1960 إلى كل أعضاء الحلف الأطلسي حيث أدانت المادة السادسة من هذا الحلف التي تشير إلى أن الجزائر جزء من فرنسا التي يغطيها الحلف كما أدانت العون العسكري و الدبلوماسي الذي يقدمه الحلف لفرنسا في حربها ضد الجزائر، و تخلص إلى التأكيد الموجه إلى سلامة المغرب من جراء إقامة قواعد عسكرية في البحر المتوسط لهذا الحلف الأطلسي: ‹‹ إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدين علناً

---

1 ــ مريم الصغير، **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين 1954 – 1962**، " مجلة المصادر "، العدد10، ص ص 174، 175 .

2 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص 210 .

وبشكل رسمي إقحام الجزائر في الحلف الأطلسي، بل تدين الحلف نفسه أكثر باعتباره أداة للكولونيالية الموجهة حالياً ضد الشعب الجزائري بشكل خاص وكعامل يتعلق بأمن المغرب كله ».

3 ــ إتحاد العمال :

وُجِّهَ يوم 14 سبتمبر 1960 لكل المنظمات النقابية للأعضاء الداخلين في الحلف رسالة تضع فيها الطبقة العاملة لهذه البلدان أمام مسؤوليتها، و تطلب منها أن تعرب بشكل واضح عن تضامنها مع الطبقة العاملة الجزائرية و تأييدها في حربها التحريرية، لقد حرصنا دوماً على فصل عمل الحكومات عن موقف الشعوب والعمال لكنه لم يعد من الممكن بعد 06 سنوات من الحرب الفظيعة أن تستمر في الدعوة إلى التضامن العالمي الذي لم يعد يعرف كيف يعبر عن نفسه، في مثل حالة الجزائر بأعمال مشخصة وناجعة.

4 ــ إتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين :

حصل في المؤتمر الدولي التاسع للطلاب المنعقد بسويسرا على تبني قرار حول الجزائر أدان كل الحكومات التي تقدم الدعم للسياسة الكولونيالية الفرنسية، و لاسيما حكومات البلاد الداخلة في الحلف الأطلسي، التي تسمح بأن يستخدم عونها العسكري، و المادي لفرنسا في متابعة الحرب في الجزائر.[1]

هذا وإن لم تتمكن الثورة من إستمالت حكومات الدول الغربية لتغيير نظرتها حول القضية الجزائرية، فإنها استطاعت بالمقابل هز الرأي العام فيها، وكسب الولاء، وتأييد بعض النقابات والمنظمات، وحتى بعض الشخصيات الفاعلة فيها، حيث حصلت منهم الثورة الجزائرية على خدمات معتبرة رغم الدسائس والعراقيل التي قامت بها فرنسا للحد من تحرك و نشاط قادة جبهة التحرير الوطني في أوربا الغربية، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى التصفية الجسدية.[2]

---

1 ــ سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، تر: محمد حافظ، (دط؛ د.م: دراسات في تاريخ الحركة الوطنية و الشؤون المسلحة، 2002)، ص ص 447، 448.

2 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص 210 .

كما أقامت جبهة التحرير الوطني للوصول إلى هدفها ممثليات في العديد من مدن الحلف الأطلسي فأنشأت مكتب بألمانيا الغربية في منتصف سنة 1957 بقيادة **حسين آيت أحمد** و منذ بداية أكتوبر 1957 شهد المكتب تطورًا من الناحية التنظيمية، و أصبح يتكون من 05 أشخاص، و قد أنجز المكتب بعض الأعمال المتعلقة بمجال الدعاية و الإعلام.

و إرتكز عمل ممثل جبهة التحرير الوطني في بون على مسألة حماية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية تستدعي من الجميع التضامن معها، و هو ما حرّك بعض الألمان لإقامة عدة نشاطات مساندة في أهم المدن الألمانية كفرانكفورت و كولونيا.

كما خاضت الصحافة الألمانية بإيعاز من مكتب الثورة الجزائرية حملة صحفية ضد اللفيف الأجنبي الذي تستعمله فرنسا لضرب الكفاح المسلّح في الجزائر، لهذا قدم الحزب الإجتماعي في فيفري 1959 مشروعًا للبرلمان الألماني لإصدار توصية تنديد باللفيف الأجنبي الذي تستغله فرنسا ضد الجزائر.

بالإضافة إلى أن مكتب جبهة التحرير الوطني بروما دشن في منتصف سنة 1957 بقيادة **صالح محبوبي**[1] ليخلفه في سنة 1958 **الطيب بولحروف** ، هذا الأخير الذي تمكن من إجراء بعض الاتصالات مع بعض الأوساط الإيطالية الحكومية السياسية الصناعية و حتى الدينية.

و قد كان موقف **أونركو ماني** الذي يعد من أبرز الشخصيات الإيطالية التي ساندت القضية الجزائرية جسرًا لجبهة التحرير الوطني، هذا ما فتح الباب أكثر أمامها لإيصال وجهة النظر الجزائرية إلى قيمة السلطة الإيطالية، خاصة رئيس الجمهورية **فرونكري** [2] و التي أبلغه إياها **ماتي** على أن نشاط مكتب الجبهة بروما سيشهد نوع من التراجع و الإنخفاض، خاصة بعد محاولة الإغتيال التي تعرض لها **الطيب بولحروف** في أفريل 1959، فلم يدفع ذلك بالعلاقات إلى الأمام بل دخلت مرحلة من التوتر بسبب عنف السلطات الإيطالية، الذي أبدته تجاه مكتب الجبهة بروما، و هو السبب الذي حرّك السفراء العرب بمعية السفير الأندونيسي تجاه القادة للتعبير عن إنشغالاتهم و قلقهم من الممارسة التي

---

1 ــ جريدة المجاهد، " **الثورة يغذيها الشعب لفائدة الشعب** "، العدد 10، 05 / 12/ 1957، ص 07.

2 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص 211.

تبديها السلطة الإيطالية في حق قادة مكتب الثورة الجزائرية مجددين تضامنهم مع القضية الجزائرية، و دفاعهم على مصالح الجزائريين حيث وُجدوا.

أمّا في سويسرا فقد فتح **سي عبد الوهاب** مكتب في منتصف سنة 1957 إلى غاية 19 أكتوبر 1959 حين قررت السلطات السويسرية غلقه بدعوى أنه أسس بطريقة سرية لكن المكتب ظلّ يمارس نشاطه الإعلامي الدّعائي طوال سنتين بالإعتماد على العمّال و الطلبة، كما تجلى نجاح نشاط المكتب في تكوين لجان عديدة من السويسريين لمساعدة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب.

بالنسبة لإسبانيا فإن جبهة التحرير الوطني فتحت مكتب لها في العاصمة مدريد في منتصف 1959 بقيادة **بوقادوم**، و قد كان العمل في مدريد شاقًا و صعبًا في عدة أوجه فطبيعة النظام القائم على الديكتاتورية تفرض مراقبة مشددة على الصحف و نشر الوثائق و هو ما يعيق كل عمل إعلامي دعائي، غير أن الشيء الوحيد الذي تمكنت الجبهة من القيام به، هو توزيع جريدة المجاهد لسان حال الثورة في أوساط سفراء العرب وبعض الأوساط الإسبانية.

و أمام هذا الوضع الخانق قررت جبهة التحرير الوطني تكوين لجنة لمساعدة الجزائر تحت غطاء مؤسسة الدراسات الإسلامية بمدريد التي أمكن من خلالها إيجاد نوع من الإشهار و التعريف بالقضية الجزائرية.[1]

أمّا مكتب جبهة التحرير الوطني بالسويد إفتتح في منتصف سنة 1957، و قد تولاّه **شريف ساحلي** الذي كان مكلفًا كذلك بالإشراف على نشاطات و تحركات الثورة في الدول الإسكندنافية.

كما شملت نشاطات الجبهة في السويد الجوانب السياسية و الإعلامية و الدعائية و حتى الجوانب الإنسانية لمساندة اللاجئين الجزائريين، حيث قامت جبهة التحرير الوطني بإجراءات متعددة مع بعض الشخصيات السويدية خاصة في الوسط الصحفي، و نشر أعداد من مجلة المجاهد و حوالي 500 نشرية دعائية بصفة منتظمة في أوساط سويدية مختلفة.

---

1 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص ص 212، 213.

أمّا أوّل نشاط **صالح محبوبي** في النرويج كان في شهر أفريل 1959 وجدت اللجنة النرويجية في البداية صعوبة في العمل كادت أن تعزلها سياسيًا لولا تدخل ممثل الجبهة الذي كان في وقته و محله، إذ أصلح الوضع الذي شهد تحسناً بعد شهر ماي 1959 لتمكن اللجنة بعد ذلك من تقديم خدمات مهمة لصالح الثورة الجزائرية.[1]

أمّا في فنلندا فقد قام ممثل جبهة التحرير الوطني بجولة قصيرة في شهر أوت 1959 للإطّلاع على الوضع لأن فنلندا تختلف عن نظيرتها السويد والنرويج لذلك كان العمل و التحرك فيها صعبًا و حتى الصحف الإشتراكية ترى أنّه من الضروري على أوربا عامة و فرنسا خاصة الاحتفاظ بالجزائر و بأي ثمن لهذا فإن جبهة التحرير الوطني لم تبذل جهدًا كبيرًا لبعث النشاط في فنلندا بالإضافة إلى عدم إستراتيجيتها نظرًا لبعدها الكبير عن مواقع التأثير، فإن النشاط فيها من قبيل تضييع الوقت والجهد.

كما حظيت الدنمارك كذلك بزيارة خاصة من جبهة التحرير الوطني و في الدول الإسكندنافية في سبتمبر 1959، و كان الهدف منها هو توضيح بعض المغالطات، و رَدْ الأكاذيب التي تفيد بأن جبهة التحرير الوطني تخطط للقيام بنشاطات سرية في الدنمارك غير أن السُّلطات المركزية ذاتها كذبت هذه الإشاعات، و التي تبين أن مصدر هذه الإشاعات المغلوطة هي المصالح الفرنسية.[2]

أمّا مكتب جبهة التحرير في لندن تعود مبادرة بعثه إلى **بن يوسف بن خدة** عقب إبعاده من لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية أوت 1957 حيث أصبح ممثلاً للجبهة في بريطانيا إلى حين تعيينه فيما بعد وزيرًا في أوّل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 غير أنّ الأكيد حسب ما تشير إليه وثائق الثورة أن بريطانيا حاولت بشتى الظروف عرقلة فتح مكتب يمثل الثورة الجزائرية فوق أرضيتها، و لأجل ذلك إشترطت أن يتحصل مسؤولوا المكتب أولاً عن وثائق الإقامة، حتى يتسنى لهم ممارسة نشاطات أخرى، ثمّ عينت جبهة التحرير الوطني **محمد كلو** الذي شارك في جوان 1959 في المؤتمر المنعقد بلندن كما

---

1 ــ نفسه، ص 215.

2 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق ، ص 116.

ساهم في تأسيس اللجنة البريطانية لمساعدة اللاجئين الجزائريين، و مكّنت الإتصالات التي أجراها **محمد كلو** من كسب تعاطف و تأييد بعض الشخصيات السياسية النافذة في بريطانيا **كبيفان** الذي هو من أكبر رجال المملكة البريطانية الذي أصبح يؤكد بصراحة على ضرورة إستقلال الجزائر، ويعتبر أن وقف إطلاق النار، و الدخول في مفاوضات بين جبهة التحرير الوطني و فرنسا هو الحل العملي و الوحيد للمشكلة.

و قد حاول قادة الثورة من خلال مكتبهم في لندن بتحقيق جملة من الأهداف بداية من التأثير في الرأي العام البريطاني إلى محاولة الضغط على الحكومة البريطانية من خلال الإعتماد على مجموعات الضغط لإخراجها من جهة، و الظفر بما أمكن من مساعدات مادية للثورة من جهة ثانية، خصوصًا تلك التي تهم اللاجئين، و في هذا الإطار إستطاع مكتب لندن أداء هذه المهمة على أحسن وجه رغم مضايقات الحكومة البريطانية و تأثيرات الدعاية الفرنسية.[1]

أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فإنها كانت تنظر لمصالحها الإقتصادية بالدرجة الأولى لذلك فإن نظرتهم إلى الجزائر كجزء من العالم العربي الغني بالبترول، و عليه فإنّ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي لا تخرج عن هذا النطاق، فهي محددة بهدف معين هو ضمان مصالحها البترولية في المنطقة عن طريق الأنظمة السياسية الخاضعة لها و من هذا المنطلق فإن المغرب العربي و الشرق الأوسط كانت تمثل قاعدة مهمة من أجل أمن أوربا لمنطقة المغرب العربي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإلتفات لها و الإهتمام بها أكثر من المستعمرات الفرنسية الأخرى، بحيث كانت الجزائر هي الأساس في هذا الاهتمام على غرار البلدان المغربية و الإفريقية الأخرى، و ما كانت تزخر به من مواد طبيعية إلى جانب موقعها الجغرافي المميز في القارة الإفريقية، و تواجدها على سواحل البحر الأبيض المتوسط.[2]

---

1 ــ الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص ص 217، 218 .

2 ــ مريم الصغير، المرجع السابق، ص ص 176، 177.

و عليه فإنّه يمكننا حصر جملة من العوامل التي تحكمت في تطور موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية هذه العوامل هي:

1 ــ كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لمباركة أي حل تعرضه فرنسا حول القضية الجزائرية شريطة أن يكون هذا الحل مقبولاً من طرف الجزائريين.

2 ــ إن ظهور أنظمة في المغرب العربي ذات نهج رأسمالي و موالية للغرب، و لا يمكن للسياسة الفرنسية زعزعة إستقرارها في الشمال الإفريقي.

3 ــ تبقى الولايات المتحدة الأمريكية المتحدث باسم حركات التحرر ضد الإستعمار إلى أجل غير مسمى، و تسعى جاهدة لنجاحها شريطة أن يحافظ هذا النجاح على سلامة و أمن المصالح الأمريكية.

4 ــ نظراً لأهمية القضية الجزائرية في تأثيرها على النظام السياسي الفرنسي فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى من الضروري إشراك الأقلية الشيوعية من الفرنسيين في حكومة الأغلبية، ومنع الجبهة الشعبية من الوصول إلى السلطة في فرنسا، لحماية جيران الجزائر لكنهم ينتهجون النظام الرأسمالي، و كذلك الحفاظ على التوجهات الجديدة ضد الإتحاد السوفياتي في الحكومات الوطنية الجديدة.

بقيت الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية عام 1957 متحفظة في تصريحات قادتها حول القضية الجزائرية[1]، و أعربت عن تأييدها لفرنسا في مسألتين :

أولاً : التدخل لدى مصر لوقف حملات إذاعة "صوت العرب" أو بالتخفيف من حدة لهجتها على الأقل وقد ظهرت النتيجة فعلا.

ثانيًا : التسليح بأسلحة و عتاد الحلف الأطلسي.[2]

و لقد ظل موقف أمريكا كذلك التأييد الصارخ المفضوح في:

أولاً : المجال الحربي :

---

1 ــ مريم الصغير، المرجع السابق، ص، 178.

2 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الاولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبراو بعض ماثر نوفمبر، (دط؛ قسنطينة: دار البعث، دت)، ص ص 176 – 178 .

قدّمت لها السلاح و العتاد و الطائرات أيضاً، خاصة الطائرات العمودية فضلاً عن الأخصائيين و السّماح لفرنسا بتوجيه مساهماتها في الحلف الأطلسي إلى الجزائر معتبرةً ذلك دفاعاً عن الغرب في إطار ميثاق هذا الحلف.

ثانياً: المجال السياسي والدبلوماسي :

قامت بتأييد موقفها في مجال الإعلام، و مناصرتها في هيئة الأمم المتحدة و بالضغط على بعض حلفائها ليتّفقوا مع فرنسا في حربها الإستدمارية في الجزائر.

كان هذا التأييد تأييداً مفضوحاً وعلنياً، بل صارخ، و كانت ردود الفعل الأمريكية في إطار محاضرة ألقاها **جون فوستر دلاس** أمام الصحافة الأمريكية العالمية في باريس، كما أوردته جريدة " لوموند الفرنسية " جاء فيها: ‹‹ أمريكا تأيد تأييداً مطلقاً السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا ››.

كما ألقى الأمريكي **دوقلاس ديلون** خطاباً طويلاً كلّه تأييد لفرنسا، فقال:
‹‹ إننا نساعد فرنسا في الجزائر ››، ففي المجال الدبلوماسي أكّدت معارضتها تسجيل قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة، لذلك فإن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحضى بالتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية و بالذات في الجزائر.

و نجد **غي موليه** زعيم الإشتراكيين في فرنسا و رئيس حكومتها آنذاك يعلق على هذا التأييد المطلق من السفير الأمريكي باسم أمريكا كلها فيقول في تصريح له بدوره لمجلة أمريكية: ‹‹ إنّه تصريح ممتاز فعلاً، و خاصةً النداء من السفير الأمريكي إلى الصحافة الأمريكية و إلى الرأي العام الأمريكي لتفهم سياسة فرنسا في الجزائر، و مناصرة هذه السياسة ››.[1]

فالقضية الجزائرية كانت تهم مباشرة الحلف الأطلسي، و تهم البلدان الأخرى في شمال إفريقيا، فكان يجب على الولايات المتحدة أن تواجه الحقائق و المسؤوليات الباهظة التي تفرضها مكانتها كزعيمة للعالم الحر في الولايات المتحدة و الحلف الأطلسي و في برامج الإذاعة في الخارج، و في سير سياستها العالمية، و أنْ تفتح الطريق للجزائر نحو إستقلالها

---

1 ــ مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الاولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر**، ص ص 176 – 178 .

السياسي، و مهما يكن من أمر فإنّ القضية الجزائرية عندما تعرض على الأمم المتحدة، فإنّ أمريكا يجب عليها أن تعيد النظر بجدية عميقة في الموقف السابق.[1]

حاولت جبهة التحرير بذل كل الجهد لإحداث شرخ في الكتلة الفرنسية و إستغلال بعض صور التناقض و التنافس بين بعض الدول الكبرى و فرنسا، و هذا الحرص على إبراز، و إستغلال التناقضات الناشئة داخل المعسكر الغربي، إنما يلاحظ في مقالات كثيرة في صحيفة جبهة التحرير المركزية "المجاهد" مثلاً في هذا القول : « إن فرنسا تبتلع مواردها في الحرب، تجد نفسها عاجزة عن القيام بواجباتها في أوربا، و هذه تفهم الآن أنّ متابعة العمليات في الجزائر لا تضر بفرنسا فقط و لكن تؤذي من حيث النتيجة مجموعة البلاد الأوربية »، و المقصود هنا هو إبعاد بلاد المعسكر الغربي عن فرنسا و إقناعها بأنّ الدعم الذي تقدمه لهذه الأخيرة في حرب الجزائر يوشك أن يؤدي على المدى الطويل إلى الإضرار بمصالحها في شمال إفريقيا.[2]

كان أعضاء الحلف الأطلسي يعرفون حقيقة ما يجري في الجزائر، و يدركون أنّه يتنافى مع روح المادة السابقة [3] من ميثاقهم التي تمنع المساس بالحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، و في مقدّمتها حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكنّهم رغم ذلك كانوا متعاطفين مع فرنسا بسبب ما يجمع بينهم من منطلقات إستعمارية و إمبريالية ، و قد جاء التعاطف المذكور مجسدا في مواقف كل من أمريكا و بريطانيا على مستوى مجلس الأمن في غض الطرف عن تحويل فرنسا لقواتها العسكرية في قواعد الحلف الأطلسي داخل التراب الجزائري و هي محمّلة بأرقى ما أنتجته المصانع الحربية في الولايات المتحدة الأمريكية و في إنجلترا.

---

1 ــ عمار قليل، المرجع السابق، ص 143.

2 ــ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 449.

3 ــ تنص المادة الرابعة من ميثاق الحلف الأطلسي على أن المنظمة تجتمع كلما بدا لواحد من أطرافها، أن سلامة ترابه الوطني واستقلاله السياسي أو أمنه مهدد.

أمام هذا الوضع المتحيز الصارخ قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية تعبئة أقصى ما في حوزة جبهة التحرير الوطني من إمكانيات من أجل النفاذ إلى مختلف مستويات القرار في البلاد الغربية عامة، و في أمريكا و بريطانيا على وجه الخصوص.

و بفضل تحركات الكتلة الأفروآسيوية، و بعض مواقف المعسكر الإشتراكي [1] إستطاعت القضية الجزائرية أن تفرض نفسها على الساحة الدولية، و بالتدريج أصبحت الشعوب الغربية نفسها تتحدى حكومة فرنسا و تعلن عن مواقفها المساندة لكفاح الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني.[2]

المبحث الثالث : محاولة ديغول عزل القضية دوليا

إعتمدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على السلطة منذ إندلاع الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 على مبدأ القوة و العنف في تعاملها مع الثورة، واصفة عناصر جيش و جبهة التحرير الوطني بالمتمردين و العصاة، و الخارجين عن القانون، و أنّه يحق لها وفق ذلك إتخاذ الإجراءات الرّدعية و القمعية التي تحلو لها، بما أن الأمر يتعلق بأمورها الداخلية.

لقد إتخذت الإستراتيجية الإستعمارية في الميادين المختلفة العسكرية و السياسية و الدبلوماسية في إطار المواجهة الشاملة للثورة على الصعيدين الداخلي الخارجي، و رغم ذلك تمكنت جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني من الصمود رغم محدودية الوسائل و الإمكانيات، و هو ما أدّى إلى سقوط أربع حكومات فرنسية و كانت خاتمة هذه الأزمة السياسية التي أحدثتها الثورة سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، و هذا ما مكّن الجنرال **شارل ديغول** من العودة إلى سدّة الحكم بعد تمرد 13 ماي 1958، و بدوره سعى الجنرال **شارل ديغول** إلى رسم معالم إستراتجية لتحقيق حلم جنرالات الجيش الفرنسي

---

1 ــ محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954 – 1962**، ج2، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص ص 118، 119.

2 ــ تجلت هذه المواقف، خاصة في نشاط الصليب الأحمر العالمي، والحركات النقابية، وتجدر الإشارة إلى نداء اتحادية نقابة العمال. أنظر : **جريدة المجاهد**،" الصليب الأحمر الدولي ينادي بضرورة ‘عانة اللاجئين الجزائريين"، العدد14، 1957/12/15، ص10.

و غلاة المستوطنين في الجزائر، و المتمثل في القضاء على الثورة و تقويض دعائمها، على الصعيدين الداخلي و الخارجي.

كان الهدف من الإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية في بادئ الأمر العمل على محو الخسائر الدبلوماسية التي ورثتها عن سابقيها، و سببها إعتمادهم المفرط على القوة، و تتمثّل أهمها في:

ــ إختطاف الطائرة المقلة لأبرز قادة جبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956.[1]

ــ العدوان الثلاثي على مصر في 05 نوفمبر 1956.

ــ العدوان على ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958.

لقد ذاع صيت الثورة الجزائرية و إكتسبت تعاطفاً و دعمًا كبيرين على الصعيد الدبلوماسي خاصة المغرب العربي، حيث أدّى هذا العدوان إلى تقارب بين الجزائر و جارتها تونس و المغرب الأقصى، و دعم إضافي منها و مساهمة في رفع القضية الجزائرية إلى المنتظم الأممي.[2]

كما تقدّم الأمريكيين و الإنجليز بعرض وساطة **روبار مورفي** و **هارولد بيلي** لحل خلاف تونس و فرنسا، و هذا الدخول الذي ظهر في الموقف الأمريكي سببه هو إشتداد ثورة الجزائر التي أدّت إلى إثارة شمال إفريقيا كلها ضد الغرب ممّا جعل الأمريكان يتخوفون من ضياع الشمال الإفريقي لحساب المعسكر الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي، و كل هذا أدّى إلى حدّة الضغط الأمريكي على فرنسا بإنتشار الثورة، و تزايد حدة الصراع بين المعسكرين في حوض المتوسط، و الشرق الأوسط، و هذا ما ورد في رسالة الرئيس الأمريكي **أيزنهاور** إلى رئيس الحكومة الفرنسية **فليكس غايار** بتاريخ 11 أفريل 1958 و التي تضمنت ما يلي:

1 ــ تأكيد الدعم الأمريكي للدول العربية المناهضة للشيوعية .

---

1 ــ **قادة الثورة المختطفين هم:** أحمد بن بلة، حسين أيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف، و كانوا حينها بالمغرب الأقصى في زيارة رسمية قبل توجههم إلى تونس للمشاركة في قمة تونس إلى جانب لحبيب بورقيبة و الملك محمد الخامس، قام سلاح الجو الفرنسي بإيعاز من المخابرات الفرنسية بتحويل اتجاه الطائرة المغربية إلى الجزائر و إختطاف قادة الثورة، للمزيد أنظر: محمد لبجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، تر: على الخش، (دمشق: دار اليقظة العربية، 1965)، ص 244.

2 ــ جريدة المجاهد، " **التضامن الإفريقي الآسيوي مع الجزائر يتعزز** "، العدد 15، 01/ 01/ 1958، ص 01.

2 ــ ضرورة حل المشكلة الجزائرية حلاً تقبله الدول العربية الموالية للغرب خاصة تونس و المغرب الأقصى .

3 ــ عدم التدخل الأمريكي في الخلاف بين فرنسا و الشمال الإفريقي.

و قد تمخض عن هذه السياسة الفرنسية ما يعرف " بجبهة طنجة " في أفريل 1958 و هي دعم هام للنّضال الجزائري، كما أثمر عن إصدار توصية تخص التنظيم الهيكلي للثورة الجزائرية في التنظيم الإستراتيجي لجبهة التحرير الوطني تضمنت ما يلي:

1 ــ تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة.

2 ــ توجيه نداء جماعي إلى الدول الغربية، لتكف عن دعمها و مساندتها لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري.

3 ــ توجيه إنذار لفرنسا للتوقف عن إستخدام الأراضي التونسية و المغربية في حربها ضد الثورة الجزائرية.[1]

كانت الحكومات الفرنسية السابقة من (1954 ــ 1958) قد سعت بشتى الوسائل إلى عزل الثورة دوليا، و دفع المجموعة الدولية إلى عدم الإعتراف بجبهة التحرير الوطني و عدم تقديم المساعدة لها، بحكم أن الجزائر فرنسية و أنّ الأحداث التي تقع بها أحداث داخلية من صلاحيات فرنسا.

و في هذا السياق عمل **شارل ديغول** في دبلوماسيته على محاصرة الثورة، و دفع المجموعة الدولية إلى عدم الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وبالتالي الإحتفاظ بالجزائر في الإطار الفرنسي.

و واصلت الدبلوماسية الديغولية على خطى سابقتها، في إشاعة البهتان بواسطة دبلوماسيتها و صحافتها، حيث إعتمدت على أسلوب الدعاية المضادة لمواجهة أي تأييد للحكومة المؤقتة الجزائرية، فعملت على إظهار الثورة في مظهر ثورة لا قيادة لها و بدون رؤية واضحة.

---

1 ــ جريدة المجاهد، "**مؤتمر طنجة مرحلة حاسمة**"، العدد23، 01 / 09 / 1958، ص 01.

كما إعتمدت أسلوب التهديد و الوعيد، و الضغط على دول العالم الثالث التي تعترف بالحكومة المؤقتة، ثم دعّم **شارل ديغول** إستراتيجيته بأمور جديدة في شكلها قديمة من حيث هدفها و المتمثلة في المشاريع و المبادرات الخادعة بقصد زعزعة الصفوف و إضعاف موقف الجبهة و إحراجها أمام الشعب الجزائري، ثمّ أمام الرأي العام العالمي، و من بين أهم المشاريع و المبادرات مشروع " سلم الشجعان " في 23 أكتوبر 1958، حق تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 و في تصريح 10 نوفمبر 1959[1]، و الهدف المتوخي من هذه المبادرات هو:

1 ــ زرع الانقسام و القضاء على الثورة.

2 ــ كسب الرأي العام العالمي خاصة في هيئة الأمم المتحدة.

➢ **أولا : في العالم العربي :**

يشمل العالم العربي البعد الإستراتيجي للثورة الجزائرية، الذي أمدّها بالدعم المادي و الدبلوماسي، لذلك فقد أولته الإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية أهمية بالغة لخنق الثورة و الإجهاض عليها في هذا المجال.

أ/ على الصعيد المغاربي:

سعي **شارل ديغول** إلى محاولة كسر الجبهة المغربية التي أوجدها مؤتمر طنجة من 27 ــ 29 أفريل 1958، و التي جاءت في أعقاب العدوان الفرنسي عل التراب التونسي في أحداث ساقية سيدي يوسف و ما تبعه من تضامن بين الدول المغاربية، و هذا إدراكا من **شارل ديغول** لخطورة مقررات المؤتمر، ممّا يمكن من عزل الحكومة المؤقتة على الصعيد المغاربي و إحتواء و تجميد النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية، و قد تجسد ذلك في إقدام الحكومة التونسية على وقف مرور الأسلحة عبر ترابها في جوان 1958، كما أنّ تنقلات جيش التحرير الوطني أصبحت مراقبة بشكل صارم، و أصبحت السلطات التونسية

---

1 ــ يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 19ــ 20**، (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد)، ص ص 282-284.

تمنع الرخص و تفرض دفع ثمن الجمركة، مثلما يدفعها الخواص و يفسر ذلك برغبة التونسيين جر الجزائريين إلى التسوية مهما كان شكلها مع الفرنسيين.

كما أقدمت السلطات المغربية منع عبور وحدات جيش التحرير الوطني عبر منطقة فجيج وهذا ضغطا منها على الثورة لتعترف لها بسيادتها على إقليم توات، قرارة، تيدكلت [1] و الحقيقة أن **شارل ديغول** يدرك بأن الهزيمة لم تلحق بالثورة عسكريا ما لم يفقدها دعم و تأييد جارتيها و لأجل ذلك سعى إلى تفجير التناقضات بين جبهة التحرير الوطني و تونس والمغرب الأقصى حيث قام بجر تونس إلى توقيع إتفاقية لتمرير أنبوب الغاز الطبيعي الجزائري عبر التراب التونسي في إتفاقية إيجلي 30 جوان 1958، و هذا ما أدّى إلى إحتجاج جبهة التحرير الوطني حيث بعثت برسالة إلى الرئيس التونسي **الحبيب بورقيبة** و إعتبرت ذلك خرقا صارخا لمقررات مؤتمر طنجة.[2]

و في إطار سعي الحكومة الفرنسية لخنق الثورة بكل الوسائل فقد إستطاعت المناورات الديغولية من تحويل سوء التفاهم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة التونسية إلى أزمة حادة، حيث تخوف **الحبيب بورقيبة** من توسّع الحرب في الشمال الإفريقي و من إحتمال تحوّل قوات جيش التحرير الوطني إلى أداة في يد النظام المصري لإطاحة **الحبيب بورقيبة**، لكن الحكومة المؤقتة إستطاعت أن تقدم تطمينات للرئيس **الحبيب بورقيبة** مما أدّى إلى إنفراج الأزمة و تعهد **الحبيب بورقيبة** بمنع الأسلحة التي يحتاجها جيش التحرير الوطني طبعا من مخازن الأسلحة الجزائرية، و لكن هذا لم يمنع من إحتدام الصراع في المغرب العربي بين الجارتين تونس و المغرب الأقصى للعب دور الوساطة بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة الجزائرية، و قد عمدت هذه الأخيرة إلى محاولة تحييدها و التعامل معها بمرونة قصد كسبها في هذه المعركة الدبلوماسية.

ب/ في المشرق العربي :

---

1 ــ معمر العايب، **مؤتمر طنجة 1958**، المرجع السابق، ص 79

2 ــ جريدة المجاهد، " **بترول المغرب العربي مشاكله اليوم وغدًا**"، العدد 27، 22 / 07 / 1958، ص 02.

لقد أظهرت دول المشرق العربي دعمها و تأييدها للثورة الجزائرية منذ إندلاعها ليلة أول نوفمبر 1954 رغم تفاوت أهمية هذا الدعم، باختلاف توجيهات و إنتماءات الدول العربية في المشرق.

تصدرت مصر قائمة الدول المشرقية تأييدا و مساندة للقضية الجزائرية باعتبارها متبنية للنّضال ضدّ الإستعمار و الإمبريالية، ثم يضاف لها النظام الثوري في العراق، و لذلك سعت فرنسا إلى إتهام مصر الضلوع في الثورة الجزائرية، و خلق المشاكل في الجزائر و مما زاد من تأييدها على ذلك هو إحتجازها للباخرة " آتوس " القادمة من ميناء الإسكندرية المصري 17 أكتوبر 1956 و المحملة بـــ 70 طن من الأسلحة المصرية موجهة إلى جبهة التحرير الوطني.

كل هذا أقنع فرنسا بضرورة تحطيم هذه القوة العربية، و من أجل ذلك شاركت في العدوان الثلاثي على مصر في 31 أكتوبر 1956، لكن فشل هذا العدوان زاد من قوة مصر و عزّز من التضامن العربي و هو ما إستفادت منه الثورة الجزائرية عربيا و دوليا.[1]

و لهذا فإنّ السياسة الفرنسية في المشرق العربي لم تأتي بنتائج إيجابية، وفق ما كانت تهدف إليه سياسة **شارل ديغول** الساعية إلى محاولة تقليص الدعم العربي للحكومة المؤقتة الجزائرية، بل زاد من التضامن دوله مع القضية العادلة للشعب الجزائري.

➢ **ثانيا: اتجاه دول العالم الثالث :**

تعتبر الجزائر من دول العالم الثالث، و تربطها به عوامل المعاناة من السيطرة الإستعمارية، و بحكم التضامن الذي أبدته دوله تجاه القضية الجزائرية، فقد حاول الفرنسيون صد دبلوماسية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و قطع الطريق أمام كل أشكال الدعم المادي و الدبلوماسي.

أ / تجاه بلدان أفريقيا :

لقد أعلنت الثورة منذ إندلاعها عن بعدها الإفريقي، و سعت لنشر قناعتها الثورية لدى شعوب القارة في الجزائر، لذلك فقد عمدت الحكومة الفرنسية إلى مكافحة هذا المد التحرري

---

1 ــ Mouhamed teguia, **l'algerie en guerre**, (Alger : Ed OP.U, 1992), P 192.

الجزائري في القارة الإفريقية عن طريق تطبيق سياسات مرحلية هدفها إيجاد الشرعية القانونية لإحتواء القارة في إطار المجموعة الفرنسية الإفريقية، و تجريد الثورة الجزائرية من قواعدها الخلفية في إفريقيا.

و قد نجحت فرنسا في خلق حلفاء لها في بعض دول غرب إفريقيا، صوتوا إلى جانبها في الأمم المتحدة، و أيّدوا بقاءها في الجزائر و في مستعمراتها في إفريقيا مثل دولة مدغشقر، السنغال و ساحل العاج، و في المقابل لقيت القضية الجزائرية كل الدعم، من بعض النظم التقدمية المعادية للإستعمار و التي شاركت في مؤتمر أكرا 1958 و مؤتمر منروفيا 1959 و إضطر **شارل ديغول** بعد ذلك للإعتراف بإستقلال دول المجموعة الإفريقية سنة 1960 نتيجة ضغط بلدانها، و بفضل ضغط البعد الإفريقي للثورة الجزائرية، الذي أدى إلى تنامي الوعي الثوري لدى شعوب إفريقيا، و هذا ما ساعد في تشكيل جبهة أفرو آسيوي ة معادية للإستعمار شكّلت مصدر دعم طبيعي لحركات التحرر في العالم الثالث، و في طليعتها الثورة الجزائرية.[1]

ب / تجاه بلدان آسيا و أمريكا اللاتينية :

1 ــ آسيا :

تعتبر آسيا مهدا لتدويل القضية الجزائرية من خلال مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني بقيادة **حسين آيت أحمد** و **محمد يزيد** في أفريل 1955 في مؤتمر باندونغ بأندونيسيا كما شهدت تأسيس أول مكتب لجبهة التحرير الوطني خارج الدول العربية في جاكرتا في نفس السنة.

أمام هذا التضامن و الدعم الآسيوي، لم تجد فرنسا من أسلوب للمواجهة غير الإحتجاج و التهديد و الضغط، مثلما حدث مع الحكومة الإندونيسية سنة 1958 بمناسبة مشاركتها في اليوم التضامني مع القضية الجزائرية، الذي حددته اللجنة الأفروآسيوية في

---

1 ــ ناصر الدين سعيدوني، **البعد التحرري في الثورة الجزائرية**، ملتقى دولي حول الثورة الجزائرية وإشكاليات التحرر، الأوراسي، الجزائر، فيفري 2005، ص 64.

30 مارس 1958[1] ثم في 1959 بعد برمجة زيارة الرئيس **فرحات عباس** إليها على رأس وفد الحكومة المؤقتة، فأشهرت الحكومة الفرنسية ممثلة في شخص سفيرها في جاكرتا سلاح التهديد حيث قام بالاحتجاج و هدّد بمراجعة موقف بلده الحيادي من الأحدا ث التي كانت تعيشها جزيرة سومطرة لكن ذلك لم يجد نفعا، و واصلت الحكومة الأندونيسية دعمها بشكل أكثر فعالية.

و قد مارست الأجهزة الدبلوماسية و الإعلامية الفرنسية حملات تضليل و تعتيم إعلامي في ماليزيا بالخصوص، و هو ما تُرجم في بداية الأمر بعدم التفاهم و التضامن من جعل الأوساط الماليزية سواءً الرسمية منها أو الشعبية، و قد تطلّبَ ذلك حملة دعائية مضادة من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ممّا أثمر في تغيير الموقف الرسمي و الشعبي في ماليزيا بتعهد ملك ماليزيا بتقديم الدعم المادي و مساندة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.[2]

2 ــ أمريكا اللاتينية:

كانت دول أمريكا اللاتينية تسبح في السيطرة الغربية، و تدين بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فقد كانت ميداناً خصبا للدعاية الفرنسية، و ذلك بارسال الوفود و البعثات لشرح الموقف الفرنسي و الترويج له.

إضافة إلى أهمية العلاقات الإقتصادية بين فرنسا و دول أمريكا اللاتينية، فإنّ أعين الفرنسيين كانت موجهة كذلك لأصوات عشرين دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما أدّى النشاط الثقافي العلمي، الدبلوماسي، التجاري و الإعلامي الفرنسي القوي و كذا إستغلال الدبلوماسية الفرنسية للتغلغل و السيطرة الأمريكية على دول القارة لفرض سيطرتها على الدبلوماسية و الإعلامية، أدى إلى عدم تمكن الحكومة الجزائرية الفتية آنذاك من الظهور بقوية في الأوساط الرسمية و الشعبية لدول أمريكا الجنوبية.[3]

---

1 ــ الملحق رقم: 04 وثيقة تشير إلى المراحل التي مرت بها القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

2 ــ عمر بوضربة، **العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)**، " رسالة ماجستير"، جامعة الجزائر،2002، ص9.

3 ــ عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص 9، 10

➢ **ثالثًا: في الدول الغربية و الاشتراكية:**

1 ــ في الدول الغربية الرأسمالية :

تعتبر الدول الغربية الحليف الطبيعي لفرنسا الإستعمارية بحكم الروابط الحضارية و الإقتصادية و السياسية التي تربطها بها، و خاصة عن طريق منظمة الشمال الأطلسي،[1] أو من خلال منظمة السوق الأوربية المشتركة.

ساندت الدول الغربية الحليفة لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري منذ إندلاع الثورة التحريرية و أمدّت الفرنسيين بالأسلحة و ساندتها دبلوماسيا في هيئة الأمم المتحدة إضافة إلى أنّها كانت ميدانا خصبا لنشاطها الدعائي، و بعد أن طال النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة ، ذلك بتأسيس المكاتب و إرسال البعثات الدبلوماسية قام الفرنسيون باستعمال كل الطرق و الوسائل لصد المد الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، و الإبقاء على الدعم الإستراتيجي الذي تحظى به من طرف هذه الدول، و من ضمن الأساليب التي لجأ إليها هي:

1 ــ التدخل لدى الحكومات الغربية خاصة الأوروبية منها لمنع مشاركة ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المؤتمرات والندوات التي تُنظَّم على أراضيها من طرف الدول غير الحكومية.

2 ــ إنتهاج أسلوب الدعاية المضادة في حال نجاح دبلوماسيي الثورة في ولوج الساحة الدعائية لهذه الدول.

3 ــ اللجوء إلى أسلوب الإغتيالات و التهديد، و هذا لتحقيق هدفين في آن واحد هما:

ــ **الهدف الأول:** التأكيد لسلطات البلدان المستضيفة لنشاط المكاتب الخارجية للحكوم ة بأن ذلك يعتبر مصدر مشاكل و حوادث خطيرة تهدد أمن وسلامة مواطنيها.

---

1 ــ أنشئ حلف شمال الأطلسي سنة 1945، وهو حلف دفاعي ينص على الدفاع المشترك ضد أي خطر شيوعي، ويعتبر أحد أحلاف المعسكر الرأسمالي العربي، تقوده الولايات المتحدة، وتعد فرنساعضوًا فعالاً فيه، اضافة غلى بلجيكا، النرويج، البرتغال، اسلاندا، ايطاليا، بريطانيا، كندا، الدنمرك، لكسومبورغ، هولندا وانضمت واليونان عام 1952، و ألمانيا انضمت بعد انقلاب باريس1955. أنظر: الموسوعة العسكرية، (ط1؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1981)، ص ص 834، 835 .

ــ **الهدف الثاني:** التخلص من العناصر النشيطة في دبلوماسية الثورة مثلما حدث في المحاولتين الإنقلابيتين ضد ممثل مكتب بون **حسين آيت أحمد** في نوفمبر 1958 و ضد ممثل مكتب روما **طيب بولحروف** في جويلية 1959.

و تجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية كانت تتفاوت في حدة عداوتها للقضية الجزائرية حيث أن البعض سمح بالنشاط الإعلامي و الدّعائي، في حدود ما تسمح به قوانينها و أحوال علاقاتها مع فرنسا مثل السويد التي قدمت دعما ماليا للجزائر بطريقة غير مباشرة.

4 ــ نشر الأكاذيب بخصوص نشاط ممثلي مكاتب الحكومة المؤقتة، و القضية الجزائرية عموما.[1]

كما عمد الدبلوماسيون الفرنسيون إلى نشر أطروحة البعد الشيوعي لجبهة التحرير الوطني تارة و وصفها بالحركة القومية العنصرية المتعصبة تارة أخرى، حتّى تنفر منها الأوساط اللبرالية الغربية، و تتفادى التعامل و الإتصال بها لما كانت تشهده العلاقات الدولية من صراع شديد بين الرأسمالية و الإشتراكية في إطار الحرب الباردة.

لكن مع مرور الوقت ستفقد فرنسا دعم هذه الدول شيئا فشيئا، نتيجة تأثير الحرب الباردة والعلاقات الدولية المطبوعة بالصراع الإيديولوجي آنذاك، وما يشكله استمرار حرب الجزائر من خسائر على العالم الرأسمالي، وما يتيحه من فرص كبيرة للإتحاد السوفياتي و المعسكر الشيوعي للظهور بمظهر المدافع عن الشعوب المستعمرة.

لقد كانت الحكومة المؤقتة على دراية بتطورات السياسة الدولية، حيث بدأ يظهر تغير في مواقف الدول الغربية، و شرع الغربيون في العمل على الضغط على فرنسا من أجل السلم في الجزائر.

2 ــ في البلدان الاشتراكية :

تعد مناهضة الدول الإشتراكية للإستعمار الأوربي مبدأ أساسيا في سياساتها، و هذا منذ قيام النظام الشيوعي في الإتحاد السوفياتـــي عقب الثورة البلشفية 1917 بروسيا و ظهور الإتحاد السوفياتي الذي دعم شعوب العالم الثالث للإنتفاض ضد الإستعمار الرأسمالي

---

1 ــ عمر بوضربة، المرجع السابق، ص12 .

الأوربي، فدعم الثورة الصينية و الهند الصينية ، و قد زاد توجه هذه الدول في هذا الإتجا ه بعد تجدد صراعها الإيديولوجي عقب الحرب العالمية الثانية مع النظام الرأسمالي الغربي و الولايات المتحدة الأمريكية و دول غرب أوربا، و قد إتخذ هذا الصراع أشكالا متعددة مثل السباق نحو التسلح المشاريع الإقتصادية، إنشاء الأحلاف العسكرية.

لكن منذ وفاة الرئيس السوفياتي **ستالين** سنة 1953 تغيرت معطيات الصراع و خفّت حدته، لتظهر ما يعرف بمحاولات التعايش السلمي، و هو ما ميز العلاقات الدولية عن د إندلاع الثورة الجزائرية في 01 نوفمبر 1954، كما إتسم الموقف السياسي للإتحاد السوفياتي و دول المعسكر الإشتراكي في السنوات الأولى من عمر الثورة الجزائرية بالغمو ض و التردد، و هو ما سعى الفرنسيون لإستغلاله؛ حيث أوهموا الولايات المتحدة بأنّها ستنتهج سياسة مستقلة عن المعسكر الغربي و الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

و مع مرور الوقت إتضحت الرؤية أكثر في تطور الثورة داخليا و خارجيا، و تطور نشاطها الدبلوماسي بواسطة الحكومة المؤقتة تغير الموقف الدولي و السوفياتي خاصة منذ نهاية 1957 و بداية 1958، و تجسد في بادئ الأمر في تعبير سفير الإتحاد السوفياتي في باريس عن إنشغال حكومته عقب قصف ساقية سيدي يوسف التونسية في 08 فيفري 1958 و إهتمام الإتحاد السوفياتي بعملية إحلال السلم في الجزائر، ثم بتقديم المساعدات المادية للاجئين الجزائريين، رغم عدم إعتراف الإتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة في هذه الفترة إلاّ أنّه أعلن في قبوله بمدها بالمساعدات المادية و الأسلحة كذلك، و هو ما سيتجسد لاحقا فيما بين جانفي 1960 إلى أوت 1961، كما ساهم الإتحاد السوفياتي رفقة الصين الشعبية بإمداد قوات جيش التحرير الوطني في تونس بأربعة شحنات أسلحة، كما قدم شحنتين أخرتين إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب.

---

1 ــ عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 15.

و تجدر الملاحظة أن الدعاية الفرنسية للدول الإشتراكية كانت محدودة إن لم نقل معدومة بفضل طبيعة نظم هذه الدول التي لا تسمح بالنشاط الدعائي الغربي بها، و هذا ينطبق على الإتحاد السوفياتي كما ينطبق على الدول الاشتراكية التي تسير في فلكه.[1]

1 ــ عمر بوضربة، المرجع السابق ، ص15.

الفصل الثالث

التدويل الفعلي للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

المبحث الأول: بداية تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم

المبحث الثاني: المناقشات الجادة للقضية الجزائرية

المبحث الثالث: هيئة الأمم المتحدة تتبنى القضية

المبحث الأول : بداية تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم

أولا: الدورة العاشرة (سبتمبر، نوفمبر 1955)

شكّل الوطن العربي المجال الطبيعي لتنسيق و تصعيد النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من أجل تدويل القضية الجزائرية عقب مؤتمر باندونغ 1955[1]، و كان صانعوه الأساسيون هم **حسين آيت أحمد***، **محمد يزيد***، على رأس المكتب الإعلامي لجبهة التحرير الوطني الذي كان نشاطه سببًا في كسب ود الكثيرين لجبهة التحرير الوطني و النضال الذي تقوم به، و قد طالبت 14 دولة من الدول الأسيوية و الإفريقية المنتسبة للأمم المتحدة، في الجلسة العاشرة لهيئة الأمم عام 1955 بوضع القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية[2] ممّا لفت ممثلي العربية السعودية و أنظار الأمم المتحدة إلى الحالة الخطيرة التي تعيشها الجزائر غير أنّ هيئة الأمم المتحدة أنهت دورتها لتلك السنة دون أن تلتفت إلى الوضعية التي تعيشها الجزائر خاصة أنّ فرنسا في تلك الفترة كانت قد توصلت إلى إتفاق مع تونس و منحتها إستقلالاً شبه داخلي، كما أبدت إستعدادها للوصول إلى حل مرضي فيما

---

1 ــ إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 37 .

*. **حسين آيت أحمد:** ولد في 26 أوت 1926 بعين الحمّام في حضن عائلة معروفة بالمنطقة، بدأ الدراسة بمسقط رأسه و تابع دراسته الثانوية بتيزي وزو، ثمّ ببن عكنون أين تحصل على البكالوريا، بدأ نشاطه السياسي مبكرا حين إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري و ما زال طالبا بالثانوية، بعد مجازر 08 ماي 1945 كان من أنصار العمل العسكري لأنّه السبيل الوحيد المؤدي إلى الإستقلال، و أصبح بعدها عضو اللجنة المركزية للحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية، و حين تأسست المنظمة الخاصة كان أحد أبرز عناصرها، و ثاني رئيس لها بعد وفاة محمد بلوزداد، شارك مع أحمد بن بلة في عملية بريد وهران سنة 1949، و حين ظهرت الأزمة البربرية سنة 1949 إلتحق بمصر كممثل للبعثة الخارجية. أنظر: محمد الشريف ولد الحسين، **من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال (1830 ــ 1962)**، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2010)، ص 55.

*. **محمد يزيد:** ولد في البليدة و أتمّ فيها دراسته الإبتدائية و الثانوية و دراسته العليا في باريس، و له شهادة ليسانس في الحقوق، عيّن من طرف إدارة إنتصار الحريات مرشحا في إنتخابات 1948 للمجلس الجزائري، ألقي عليه القبض عند وصوله إلى مطار الجزائر، بقي عامين في السجن، صدر عليه الحكم بالإبعاد عن باريس لعشر سنوات، و رغم ذلك بقي بها سرا، أصبح رئيسا لرابطة إنتصار الحريات بفرنسا، و سيّرها مدة إختفائه و وجوده غير الشرعي بباريس فكوّن نواة من الجزائريين الذين قاموا اليوم بدورهم في الكفاح التحريري داخل فرنسا نفسها، خرج من السجن سنة 1950 و أصبح عضوا في اللجنة المركزية لإنتصار الحريات سنة 1952، و في سنة 1954 قررت اللجنة المركزية إرساله إلى الخارج للإتصال بمسئولي الحركة الحركة و نواب الجبهة في الخارج، عين مع آيت أحمد حسين ممثلا للجبهة في الأمم المتحدة. أنظر: جريدة المجاهد، العدد طبعة خاصة، 19 / 09/ 1958، ص 04.

2 ــ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص 436، 437.

يخص القضية المغربية، الشيء الذي جعل الوفود الدولية في هيئة الأمم المتحدة تعتقد أنّ فرنسا سوف تصل إلى الحل نفسه في الجزائر [1]، خاصة أنّها كانت تعتبر القضية الجزائرية مشكلة داخلية و لا يحق للأمم المتحدة أن تناقشها، و هي الحجة الوحيدة التي قدمتها فرنسا في هذه الدورة.[2]

إنّ التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية و النتائج الإيجابية من أجلها طلب في 26 جويلية 1955 تسجيل القضية الجزائرية في جدول الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة في الفاتح أكتوبر 1955[3]، ممّا أدّى إلى إنسحاب الوفد الفرنسي بصورة الإحتجاج، لكن الجمعية العامة لهيئة الأمم أقرت يوم 25 نوفمبر 1955 بتعليق النقاش حول القضية الجزائرية و تسجيلها في جدول أعمالها.[4]

كما يمكننا تسجيل موقف الدول الرافضة و القابلة لإدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة فيما يلي:

الدول التي وافقت على التسجيل :

لبنان، المملكة العربية السعودية، العراق، سوريا، اليمن، مصر، أفغانستان، الأرجنتين بورما، روسيا البيضاء، إيران، تايلاندا، أوكرانيا، ليبيريا، المكسيك، باكستان، الفلبين بولونيا، الإتحاد السوفياتي، الأورغواي، يوغسلافيا*.

---

1 ــ فوزية بوسباك، **الثورة الجزائرية في المحافل الدولية**، " مجلة الذاكرة" ، المتحف الوطني للمجاهد ، العدد 03، 1995، ص 162.

2 ــ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 437 .

3 ــ فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 163 .

4 ــ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 437.

* . **يوغسلافيا:** تقع الجمهورية الشعبية اللفيدرالية اليوغسلافية في أوروبا الشرقية و تبلغ مساحتها 225.804 كلم^2 و هي بلاد جبلية تشقها أنهار كبيرة و هضاب مرتفعة، و جبال عالية، و تتكون من خمسة شعوب رئيسية هي: شعوب الصرب و الكروات و السلوفيين و المقدونيين، و سكان الجبل الأسود. أنظر: جريدة المجاهد، " يوغسلافيا مثال حي للنضال من أجل الحرية"، العدد 45، 29/ 02/ 1959، ص 05.

الدول التي رفضت التسجيل :

أستراليا، بلجيكا، كندا، الشيلي، كولومبيا، كوبا، الدنمارك، الدومينيك، فرنسا، هايتي هندوراس، لكسمبورغ، هولندا، زلاندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، البيرو، السويد، تركيا إتحاد جنوب إفريقيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الدول الممتنعة :

الصين، سلفادور، إثيوبيا، نيوزيلندا، البرغواي.

وقد تضمّن الحدث التاريخي كل الأحقاد الفرنسية على الثورة الجزائرية و الدليل على ذلك[1] إنسحاب الوفد الفرنسي من الجلسة، و إمتناعه عن المشاركة في مناقشة القضايا الأخرى المدرجة في جدول الأعمال التي إستمرت مناقشتها من الفاتح أكتوبر حتى آخر شهر نوفمبر، و قد صرح وزير الخارجية **بيناي** أنّ الحكومة الفرنسية تعتبر كل ذلك باطل و لا قيمة لكل التوصيات التي تتخذ في هذا الشأن.[2]

و قد بدأت الوفود المشاركة تفكر في البحث عن وسيلة ترجع بها الوفد الفرنسي إلى مقعده داخل الجمعية العامة، فكان المشروع الذي تقدمت به كل من الشيلي، الإكوادور، كوبا كولومبيا، يوم 23 نوفمبر يقضي بشطب القضية من جدول الأعمال بحجة أن القضية ليست من إختصاص هيئة الأمم[3]، و لقي المشروع معارضة من طرف الكتلة الأفروآسيوية، و قد تقدّم ممثل الهند السيد **كريشينا** بمشروع قرار يقضي بإعراض المنظمة الدولية على مناقشة القضية هذه السنة، مع الإحتفاظ بالدول المعنية بحق إثارتها و طرحها على المنظمة الدولية متى دعى الأمر لذلك، و صودق على القرار من طرف الجمعية العامة بالإجماع دون المناقشة[4]، لكن مهما كانت النتيجة التي توصلت إليها القضية الجزائرية في هذه الدورة فإنّها

---

1 ــ فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 163.

2 ــ عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، (د ط؛ عين مليلة: دار الهدى للنشر والتوزيع، د ت)، ص 220.

3 ــ أنظر الملحق رقم: 05 مدونة حول الإقتراع للدورة العاشرة للجمعية العامة حول مسألة قضية الجزائر التي يجب عدم إدراجها في جدول الأعمال طبقًا لتوصية اللجنة العامة 30 سبتمبر 1955.

4 ــ فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 163.

نتيجة مشجعة، و حتى لو كانت القضية لم تعرض رسميًا في هذه الدورة فإنّها كانت محل إهتمام كبير من طرف الوفود الحاضرة، فكان هذا في حد ذاته إنتصار للقضية الجزائرية بصفة عامة و دبلوماسية جبهة التحرير الوطني الخارجية بصفة خاصة من أجل قضيتها سياسيًا، و هذا ما فعلته في السنوات اللاحقة؛ إذ فرضت نفسها و وجودها في كل دورة من دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.[1]

ثانيا : الدورة الحادية عشر "جانفي، فيفري 1956 ":

إعتبرت الدورة الحادية عشر دورة حاسمة بالنسبة للقضية الجزائرية من خلالها تمّ مناقشة القضية لأوّل مرّة بعد تأجيلها في الدورة العاشرة حيث أن جبهة التحرير كانت تعلق آمالاً كبيرة على القرار الذي سوف تصدره في شأنها، فالمناخ المعادي للإستعمار الذي ساد أروقة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة، خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956، و شجب الولايات المتحدة لهذا العمل كان مبعث تفاؤل لدى جبهة التحرير الوطني التي عبأت الشعب الجزائري تعبئة كاملة لمساندة القضية الجزائرية عند عرضها للمناقشة و في إطار هذه التعبئة تمّ الإعلان عن إضراب ثمانية أيام في فيفري 1956 عبر كامل التراب الوطني تزامنا مع إنعقاد الجمعية العامة.

و على مستوى العمل المباشر في مقر الأمم المتحدة سلّمَ وفد جبهة التحرير الوطني في 12 نوفمبر 1956 رسالة إلى رئيس الدورة الحادية عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة:

« ... أن نتشرف بتبليغكم في هذه الرسالة بأمر من جبهة التحرير الوطني، التي تمثلها المذكرة المتعلقة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر و الذي قدّمته أثناء ثورة نوفمبر 1954 و الممثلون القارّون لدول الأفغان، المملكة العربية السعودية الأردن ليبيا لبنان، أندونيسيا، العراق، ألمانيا، سيلان، مصر، باكستان، الفلبين، سوريا اليمن ».[2]

---

1 ــ عمار ملاح، المرجع السابق، ص 221 .

2 ــ أنظر الملحق رقم: 04 وثيقة من الحكومة المؤقتة الجزائرية تبين المراحل التي مرت بها القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

و تعتبر هذه المذكرة كتدعيم لما طرحته المجموعة الأفروآسيوية من 06 ماي إلى 19 جوان 1956، و كان الهدف من الاجتماع هو دراسة كل جوانب القضية الجزائرية و عرضها على مجلس الأمن الدولي، و بالفعل وافقت 13 دولة على قرار عرض القضية على مجلس الأمن و هذه الدول هي:

أفغانستان، مصر، أندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية سوريا الأردن، ليبيا، اليمن، تايلندا.[1]

الدول المعارضة :

تركيا، الحبشة، الفلبين، الهند، سيلان، برومانيا، نيبال، لاووس.

لكن مع هذا فإنّ مجلس الأمن رفض النظر في القضية الجزائرية بحجة أن الوقت لم يكن مواتيا لذلك، و معنى هذا أنّ مجلس الأمن لم يكن في هذه الفترة يعترف بالإدّعاءات الفرنسية و بحجتها الواهية القائلة بأن مشكلة الجزائر " قضية داخلية و أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا " فالمجلس إذن ما دام لم يرفض مناقشة القضية رفضا مطلقا بحجة عدم وجود الوقت المناسب فقط هذا يعني أنه إعترف بدولية القضية الجزائرية و إقتنع أن الحرب الدائرة بالجزائر من شأنها أن تهدد الأمن الدولي و أنّ للمجلس حق النظر فيها.[2]

في أواخر شهر سبتمبر 1956 تقدمت الكتلة الأفروآسيوية من جديد بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة و قبل هذا الطلب سجلت القضية في جدول أعمال هذه الدورة دون مناقشتها، و كان ذلك يوم 15 نوفمبر 1956، و شرعت اللجنة السياسية في مناقشتها إبتداءا من 4 ــ 13 فيفري 1957؛ حاولت حينها فرنسا أن تتمسك بموقفها الصارم لكن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية غير من موقف فرنسا فقد قبلت تسجيل القضية دون نقاش، و شاركت في المناقشة بعد أن كانت ترفضها رفضا قاطعا و هذا

---

1 ــ محمد السعيد هارون ، " **صدى القضية الجزائرية في المحافل الدولية** "، جريدة المجاهد، المتحف الوطني للمجاهد، العدد (77 – 83)، 02 جويلية 1982، ص 78 .

2 ــ محمد السعيد هارون، مرجع سابق، ص 79.

ناجم عن إحساس فرنسا و حلفاءها بإمكانية مناقشة القضية الجزائرية و لو غاب وفدها عن المناقشات من طرف هيئة الأمم.[1]

و هكذا أصبحت فرنسا تعترف ضمنيا بالقضية الجزائرية و لم يبق بيدها إلاّ جانب واحد و هو محاولة الدول الأعضاء و لا سيما حلفاءها للإدلاء بأحكام و نصوص غامضة يجنبها الوقوع في الفخ المرتقب.[2]

و لتحقيق ذلك أوفدت شخصيات سياسية للدعاية في العالم ، فكانت وجهة وزير خارجيتها إلى أمريكا الجنوبية، في حين توجه **جاك سوستال** و قدماء المحاربين، و الرياضي **ميسون عبد السلام** إلى طرح نقاط أخرى، لكن هذا لم يفد فرنسا في شيء، و قد نوقشت القضية الجزائرية لمدة 10 أيام كانت نتيجتها أنْ أصدرت هيئة الأمم عريضة تدعوا فيها الطرفين لإيجاد حل عادل و سلمي و ديمقراطي للمشكل الجزائري بإجماع الأصوات.[3]

حيث تقدمت 18 دولة إفريقية و أسيوية بمشروع قرار تحت رقم 195 ينصُّ على ما يلي: « إنّ الجمعية العامة نظرا لحالة القلق و الإضطراب و النزاع السائد في الجزائر و التي سببت كثيرا من الألم، و تهدد العلاقات بين الأمم و الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لنص ميثاق الأمم المتحدة ».[4]

و تضمنت :

أ ــ تطلب من فرنسا الإستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

ب ــ تدعو فرنسا الشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لإيقاف القتال و تسوية الموقف سلميا.[5]

---

1 ــ جمال قنان، **نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني**، " مجلة الذاكرة "، مجلة الدراسات التاريخية والثورة، العدد 04، 1996، ص 19.

2 ــ نفسه، ص 19 .

3 ــ محمد السعيد هارون، المرجع السابق، ص 78.

4 ــ جريدة المجاهد، " **نص قرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة** "، العدد 10، 05 / 09 / 1957، ص 09.

5 ــ الملحق رقم : 04 وثيقة من الحكومة المؤقتة الجزائرية تبين المراحل التي مرت بها القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

ج ــ تطلب من السكرتير العام أن يساعد الطرفين على إجراء تفاوض و أنْ تقدّم تقرير للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر.[1]

و بهذا عبَّرت عن أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، و لا شك أن هذا الموقف مصالحة أو حل وسط يعكس إهتمام أكثرية أعضاء الهيئة العامة.[2]

و على إثر صدور القرار أصدرت جبهة التحرير الوطني بيانا يشرح عدة نقاط من بينها ردها عن قرار الأمم المتحدة، و توجهت بندائها الحاسم العلني لمنظمة الأمم المتحدة لكي تحكم بنفسها و تتخذ موقفًا محددًا و حاسمًا بصفتها الحارس الأمين على ميثاقها [3]، إلاّ أنّ فرنسا تجاهلت هذه القرارات و إستمرت في عدوانها.

---

1 ــ فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 164.

2 ــ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 437.

3 ــ مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، (د.ط؛ بيروت: دار الشورى، د. ت)، ص ص 353–357.

المبحث الثاني : المناقشات الجادة للقضية الجزائرية

➢ الدورة الثالثة عشر 09 ديسمبر 1958 :

إستمرّ الفرنسيون في مناوراتهم و حربهم العدوانية ضد الشعب الجزائري، و إستغلوا المهلة التي منحتها إياهم الأمم المتحدة لا للبحث عن حل سلمي عادل للقضية، و لكن لمحاولة حلّها عسكريًا قبل مجيء الدورة الثالثة عشر، و ذلك بتعميم حرب الإبادة و تطبيق أبشع الممارسات الإستعمارية، لكن رغم ذلك فشلت فرنسا في سياستها، و جاءت الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة، و نوقشت القضية الجزائرية و كان ذلك بطلب الكتلة الأفروآسيوية.[1]

في هذه الدورة تقدّمت 24 دولة أفروآسيوية بطلب إلى الجمعية العامة لأجل مناقشة القضية الجزائرية في 09 ديسمبر 1958، و قد ذكّرت المجموعة بالقرارات المتّخذة سابقًا و أنّ الوضع في الجزائر يزداد سوءًا، و أنّ فرنسا لم تطبق قرارات الهيئة.[2]

و ممّا جاء في طلب هذه المجموعة: « أنّ الحرب ظلت مستمرة في الجزائر دون هوادة فتسبب في تزايد الخسائر و الأرواح البشرية، و ليس هناك أية بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة علائم تثير القلق ظهرت في الأشهر الأخيرة تدّل على أن الوضعية قد إزدادت خطورة، لأنّ الحوادث قد إجتازت الحدود الجزائرية ».[3]

و بالفعل نوقشت القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية[4] كما قدّمت 17 دولة مشروع إقتراح يشير إلى حق الجزائريين في الإستقلال[5]، و إلى إستعداد الحكومة المؤقتة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، لكن فرنسا لم تتقدم بأية خطوة جديدة و إستمرت الحرب في الجزائر[6]، و تمت عملية التصويت من طرف اللجنة السياسية على المشروع الأساسي و أقر للمشروع بأغلبية 35 صوت مقابل 18 صوت مع إمتناع

---

1 ــ محمد السعيد هارون، المرجع السابق، ص 81.

2 ــ خيري حماد، **قضايا في الامم المتحدة**، (دط؛ د. م: منشورات المتحف الفوجاري، دت)، ص 402 .

3 ــ أحمد الشقيري، **قضية الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال**، (د ط؛ بيروت: دار العودة، د ت)، ص 98.

4 ــ نفسه، ص 98 .

5 ــ أنظر ملحق رقم: 06 مدونة الاقتراع للدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للجنة الأولى حول "قضية الجزائر".

6 ــ خيري حماد، المرجع السابق، ص 402.

18 عضو عن التصويت[1]، و لكن عند عرض هذا القرار على الجمعية العامة يتحصل على أغلبية الكتلتين.[2]

و قد إستطاع الوفد الجزائري في الأمم المتحدة، و خلال دورتها الثالثة عشر أن يحقق الأهداف التي كانت قد رسمتها الحكومة المؤقتة، و من بينها الإعتراف بها و لو ضمنيًا في المؤسسة العالمية و الإعتراف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال و وجوب التفاوض بين الطرفين، و بذلك لم تجد فرنسا من بين 52 دولة إلاّ 18 دولة التي تساندها في سياستها الإستعمارية.[3]

و عندما وجد الجنرال **شارل ديغول** نفسه مرغما على الإعتراف بحق الجزائر في إستقلالها مع فكرة التفاوض و تقرير المصير في عدة تصريحات صدرت عنه، كان أوّلها تصريح 16 سبتمبر 1959 حيث جاء بيانه كما يلي :

« إذا قدر لي الله الحياة فإنني ألزم نفسي بأن أسأل الجزائريين ماذ ا يريدون في النهاية، و أن أطلب من الفرنسيين أن يؤيدوا ما يختاره الجزائريون »[4]، لكن يبقى التساؤل في هذا القول هل يعني الجنرال **شارل ديغول** أن الخيار بيد الجزائر أم بيد فرنسا؟. و ما هي وجهة نظره في قضية تقرير المصير؟.

و يتجلى لنا موقفه من خلال الدورة الرابعة عشر و تتّضح لنا الإجابة عن كل هذه التساؤلات.

➢ **الدورة الرابعة عشر سبتمبر – ديسمبر 1959 :**

رغم إعتراف **شارل ديغول** بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره 16 سبتمبر 1959 إلاّ أنّه بقي حبرًا على ورق، و لذلك تدّخل المندوب الباكستاني بالنيابة عن الكتلة الأفروآسيوية (22 دولة) بقوار معدل " يستعجل الطرفين المعنيين للدخول في

---

1 ــ ملحق رقم: 04 وثيقة من الحكومة المؤقتة الجزائرية تبين المراحل التي مرت بها القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

2 ــ نفسه، ص 402.

3 ــ فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 167 .

4 ــ أحمد الشقيري، المرجع السابق، ص 68.

محادثات لتقرير البدء في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار ".[1]

و قد مرّ هذا القرار بسهولة يوم 08 ديسمبر و حصل على 38 صوت ضد 26 صوت[2]، و ذلك بالرّغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راغبة في إستثارة عداء **شارل ديغول** لهذا القرار، فقد أعطت صوتها ضد القرار و هو نفس الموقف الذي عبرّت عنه المملكة المتحدة (بريطانيا) و قاطعت فرنسا الإجتماع بالطبع لأنّها لا تزال مشكلة بزعمها " لا يحق للهيئة الدولية التعرض لمشكلة فرنسا من شؤونها الداخلية ".

و في أثناء إنعقاد الجمعية العامة في 12 ديسمبر وقع شيء لا سابق له في تاريخ الأمم المتحدة، وقت قراءة القرار و أخذ الرأي عليه في المجموعة بعد ذلك بدقائق، قلبت بعض الوفود رأيها فأصبحت البرغواي معارضة بعد أن كانت موافقة و كذلك فعلت أستراليا الأكوادور، الهندوس، لاووس، إذ انتقلت من الإمتناع عن التصويت إلى الرفض بينما ظهرت دولة نيكاراغو التي كانت غائبة أثناء دورة النداء لتعطي صوتا آخر بالرفض، و لهذا هزم القرار لما أسماه الوفد الفرنسي إستراتيجية و تعاون فرنسا مع مجموعة من أصدقاءها و إستنكر الجزائريون و هم يشعرون بالمرارة، هذه النتيجة التي جاءت بسبب مناورات و ضعف الحلف الأطلسي الذي وقع حازمًا على طلب فرنسا من أي قرار لصرف النظر عن مضمونه و محتواه، و قد ألزم الجزائريون الولايات المتحدة الأمريكية لممارسة الضغط على عدد من الدول الصغرى حتى تعطي صوتها بشكل مناسب، ثمّ غيرت الولايات المتحدة موقفها على أمل أن تهدئ من غضب الشعب الجزائري، لكنه في الوقت ذاته أغضب فرنسا إذ كانت تتوقع تضامنًا آملاً مستمرًا.[3]

---

1 ــ الملحق رقم: 04 وثيقة من الحكومة المؤقتة الجزائرية تبين المراحل التي مرت بها القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

2 ــ الملحق رقم: 07 لائحة اللجنة السياسية.

3 ــ بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني**، (ط1؛ بيروت: دار النفائس، 1984)، ص ص 169، 170 .

و ما يلاحظ من هذه الدورة هو تصدي الحلف الأطلسي حيث وجد نفسه هذه المرة محاصرًا، و لم يجد بين يديه ما يدافع به على الموقف الفرنسي الذي لم يعد قادرًا على التهرب من مسؤولياته. [1]

لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث ستواجه هذه القرارات رد فعل دبلوماسي مؤيد للقضية الجزائرية. [2]

1 ــ محمد السعيد هارون، المرجع السابق، ص82.

2 ــ الملحق رقم : 08 بلاغ الوفد الجزائري في الأمم المتحدة

المبحث الثالث: هيئة الأمم المتحدة تتبنى القضية

➢ **الدورة الخامسة عشر " ديسمبر 1960 "**

كانت هذه الحوادث البارزة في هذه الفترة من الجهة الأولى، مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي قامت بها إطارات جيش التحرير الوطني و جبهة التحرير الوطني إذ خرج الشعب الجزائري كالسيل العارم في أغلب المدن الجزائرية كالجزائر، وهران قسنطينة، عنابة، باتنة، سطيف، تلمسان، سيدي بلعباس، البليدة، تبسة، بسكرة و بجاية في مسيرات منتظمة ضمن عشرات الآلاف من الجزائريين رجالاً و نساءً و شيوخًا و شبانًا حاملين الأعلام الجزائرية و اللافتات، و أثناء المظاهرات إصطدم العدو بكل وحداته و شرائحه ضد الشعب الجزائري فتراجع عن موقفه الذي أظهر فيه العداء للجنرال **شارل ديغول** من 9 – 10 ديسمبر 1960 فوحد الجنرال صفوفه المتكونة من وحدات الجيش و المليشيات المدنية ليواجهوا المظاهرات السلمية، و أثناء مظاهراتهم كانوا يسعون بكل الوسائل لإشراكهم فيها و قاموا بجملة من الأعمال التعسفية التي أدت إلى إشتباكات بين الجزائر من جهة و فرنسا من جهة أخرى و قد تدعم الجيش ضد هذه المظاهرات الإصطدامات و الإشتباكات بالفرق و الدوريات العسكرية.[1]

و قد قامت وسائل الإعلام التي عايشت الحدث التاريخي بدور هام في نقل المظاهرات بكل حقائقها بواقعية و نزاهة، الشيء الذي أدّى إلى التعريف و التشهير عالميًا بالوضع السياسي و العسكري في الجزائر، و هو ما يزيل الشّك من موقف و صمود الشعب الجزائري في جدِّيته و تصميمه على خوض المعركة التحريرية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني.

و نظرًا لهذا الضغط الإعلامي العالمي فإن بعض الجمعيات المناهضة للإستعمار أصدرت الوثيقة المشهورة التي شارك فيها رجال الفكر و الأدب في أواخر 1960؛ و التي أمضاها 121 شخصية فرنسية، و قد إستنكر رجال الكنائس ما يجري في الجزائر

---

1 ــ جمعية أول نوفمبر، **الثورة الجزائرية، أحداث وتأملات،** (باتنة: مطبعة عمار قرفي، 1994)، ص ص134، 135.

و طالبوا الحكومة الفرنسية بفتح ملف الجزائر و الشروع في المفاوضات مع قادة جبهة التحرير الوطني لإيقاف الحرب في الجزائر، و وضع الإنتهاكات المستمرة في حق المواطنين.

سنة 1960 كانت أحسن فترة في التاريخ الدبلوماسي للجبهة، إذ تميزت بنشاط كثيف توج بإنتصار ساطع في الدورة الخامسة عشرة للأمم المتحدة (سبتمبر ــ ديسمبر 1960) و يُرد ذلك إلى أسباب عديدة في مقدمتها التغير الذي طرأ على وزارة الخارجية في بداية السنة، فلا أحد ينكر أنّ تعيين كريم بلقاسم وزيرًا للخارجية في الدورة الثالثة للمجلس الوطني أعطى دفعا قويا لدبلوماسية الجبهة و حقّق نتائج ربما لم يكن يتوقعها أولئك الذين عينوه في ذلك المنصب أنفسهم، من المعلوم أن **كريم بلقاسم** منح حقيبة الخارجية تعويضا في خسارة كبيرة بالنسبة إليه و هي إبعاده من قيادة الجيش، هذا الرجل الذي رفض المنصب بدعوى أنّه " غير مؤهل "، قائلا لمن جاء من زملائه لإقناعه بالقبول : « و كأني بكم قد أخذتم حلاقا و أنت بحاجة إلى طبيب أسنان »!،[1] تبيّن فيما بعد أنّه دبلوماسي من الطراز الأول، بعد سنة من توليه المنصب حقّق نجاحا دبلوماسيا لم يجادل فيه أحد بما في ذلك خصومه في قيادة الجبهة.

كان **كريم بلقاسم** مدركا لطبيعة المرحلة التي وصلت إليها حرب التحرير و أوليات النضال فيها، في مطلع 1960 كانت ظروف النضال بالداخل صعبة و قيادة الخارج عاجزة عن تقديم الكثير له، فلم يبقى لها سوى التركيز على الجبهة الدولية، فقرّر **كريم بلقاسم** شن " هجوم دبلوماسي " في مختلف القارات و في الأمم المتحدة قبل ذلك، و بمجرد توليه المنصب شرع في إعادة تنظيم وزارته في مقر وزارة الخارجية بالقاهرة، إستدعى **كريم بلقاسم** رؤساء الدوائر و أبلغهم أنّه يريد تنظيما جيدا أكثر عقلانية و فعالية من السابق و أنّه يريد من كل ممثل في الخارج تقريرا مفصلا عن نشاطه ثمّ قام بإستدعاء رؤساء البعثات* و ممثلي الجبهة بالخارج، و أعلن سلسلة من التعيينات الجديدة، و أحاط نفسه في

1- Y. Courriére, **Les Feux Du Déspoir Fayard**, Paris, 1970, P 45.

الوزارة بمساعدين أكفّاء و من كبار الدبلوماسيين في الجبهة: **سعد دحلب، مبروك بلحسين محمد الصديق بن يحي، محمد حربي ....**

قرّر **كريم بلقاسم** تركيز الجهود الدبلوماسية في إتجاهات ثلاثة: البلدان الإشتراكية البلدان العربية، و الأمم المتحدة، و بدأ بالبلدان الإشتراكية التي خصّها بأول زياراته كوزير للخارجية في ماي 1960، و تدعيما للمكاسب التي حققتها الجبهة على إثر تلك الزيارة ذهب **كريم بلقاسم** إلى مؤتمر وزارة الخارجية العرب الذي إنعقد في شتورة[1] بلبنان خلال شهر أوت 1960؛ قدّم فيه تقريرا شاملا عن وضع القضية الجزائرية طالبا من المشاركين مزيدا من الدعم المالي و الترخيص لمن أراد من المتطوعين العرب أن يلتحق بجيش التحرير، يوم 24 أوت 1960 كلّ البلدان العربية كانت قد قبلت جزئيا على الأقل طلبات **كريم بلقاسم** فأعلنت أنّها سترفع مبالغ الدعم المالي للجبهة و سترسل متطوعين للقتال في صفوف جيش التحرير.

في النصف الثاني من 1960، تركزت الجهود الدبلوماسية للجبهة على تعزيز الدعم الدولي في الدورة المقبلة للأمم المتحدة إنطلاقا من مستجدات تلك السنة التي من أهمها فشل محادثات **مولان** في أواخر جوان 1960، و حصول العديد من البلدان الإفريقية على إستقلالها؛ بالنسبة إلى النقطة الأولى أرادات الحكومة المؤقتة أن تستغل الفشل لصالحها فراحت تؤكد لمحدثيها الدوليين أنها تريد السلام، لكنها وجدت نفسها أمام خصم يقرر ما شاء من طرف واحد، و بالتالي فهو رافض لمفاوضات حقيقية.[2]

فيما يخص الحدث الدولي الجديد في تلك السنة؛ يعني إستقلال العديد من البلدان في إفريقيا كانت الجبهة واعية بأهمية أصوات تلك البلدان في الأمم المتحدة، لاسيما و أنّ الكثير منها كان مواليا للأطروحات الفرنسية، فلا بد إذا أن تضاعف جهودها الدبلوماسية لضمان التأييد من بعضها أو على الأقل عدم قيامها بإفشال مشروع اللائحة عن الجزائر الذي سيعد كالعادة في المجموعة الأفروآسيوية للأمم المتحدة.[3]

---

1 ــ أنظر الملحق رقم: 09 النص الكامل لمذكرة الوفد الجزائري.

2 ــ جريدة المجاهد، " **لماذا نطلب من الأمم المتحدة أن تشرف على الإستفتاء** "، العدد 76، 05 / 09 / 1960، ص 01.

3 ــ جريدة المجاهد، " **لماذا نطلب من الأمم المتحدة أن تشرف على الإستفتاء** "، ص 02.

في ذلك المنظور كشف قادة الجبهة زياراتهم إلى مختلف البلدان، فذهب **كريم بلقاسم** كما رأينا إلى لبنان، و قام **بن يوسف بن خدة** على رأس وفد هام بجولة إلى أمريكا اللاتينية قادته إلى فنزويلا و الشيلي و البرازيل، و ذهب في أكتوبر **فرحات عباس** إلى موسكو و بعدها إلى بكين، التي إستقبل فيها بوصفه رئيس دولة في إفريقيا محل الإهتمام الخاص من الجبهة في تلك السنة، كان مندوبو الحكومة المؤقتة الدائمون فيها لاسيما **عمر أوصديق** و **فرانس فانون** على التوالي في أكرا و كونا كري من خلال تنقلاتهم في العواصم الإفريقية و مشاركتهم في اللقاءات الدولية التي إحتضنتها تلك العواصم يدافعون عن البنود التي يريدون أن تصادق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في لائحتها المقبلة عن الجزائر، غير أنّ تلك الجهود المكثفة في إفريقيا لم تفلح في إقناع دول المجموعة المستقلة حديثا بدعم الجبهة و التخلي عن ولائها القديم لفرنسا، فهي التي أرسلت في نوفمبر 1960 بعثه إلى تونس لإقناع الحكومة المؤقتة بإستئناف المفاوضات، و بعد ذلك عندما جاء دور القضية الجزائرية في الجمعية العامة التي ساهمت تلك الدول بمعارضتها في إفشال اللائحة بصيغتها الأولى كما أعدّتها المجموعة الأفروآسيوية.

في الواقع كانت الجبهة هذه المرة تريد لائحة تتضمن الإعتراف الصريح بالإستقلال و سلامة التراب الجزائري، و نقطة أخرى جديدة و مهمة هي رقابة الأمم المتحدة لإستفتاء تقرير المصير، هذه المطالب كانت موجودة في المشروع لكن اللائحة التي صادقت عليها الجمعية حذفت منها الفقرة التي تقضي بأن " يتم في الجزائر إستفتاء تنظّمه و تراقبه و تحرسه الأمم المتحدة "، يبقى أنّ اللائحة حقّقت مطالب أخرى أساسية للجبهة، حيث إعترفت للشعب الجزائري بحقّه في تقرير مصيره بحرية و في الإستقلال، و عبّرت بشكل صريح عن تأييدها " لإحترام وحدة التراب الجزائري و سلامته ".

بالرغم من رفض الفقرة الخاصة برقابة المنظمة الأممية للإستفتاء، كانت اللائحة الإيجابية إلى حد كبير لأنّها أيّدت الإستقلال بدون لبس، و عارضت التقسيم التي كانت فرنسا تلوح به و تساوم إلى غاية سبتمبر 1961 كانت الأغلبية التي أقرت تلك اللائحة عريضة، و السبب في ذلك يعود جزئيا إلى مظاهرات 11 ديسمبر 1960 * التي بلغت أصداؤها الأمم المتحدة و هي على وشك الشروع في مناقشة القضية الجزائرية.

---

*. من نتائج هذه المظاهرات العظيمة ما يلي:

ــ إندهاش السلطة الإستعمارية و على رأسها الجنرال **شارل ديغول** لهذا الإنفجار الشعبي المنظم في مظاهرات عارمة سلمية عبر مدن الوطن، و قد عبرّت هذه المظاهرات عن الوحدة و التضامن و عن إرادة الشعب الجزائري السياسي الذي لم يتقهقر و لم يصبه الوهن أو الفشل رغم ما سلطه عليه المستعمر من ألوان التعذيب و التقتيل و التدمير، و لم

معارضة دول المجموعة التي ألغت الفقرة الرابعة من مشروع اللائحة؛ و المتعلقة برقابة الأمم المتحدة للإستفتاء كانت محل إدانة شديدة من الجبهة، صحيفة المجاهد في معرض تقييمها لنتائج الدورة كتبت عن بلدان المجموعة المناهضة لمواقف الجبهة " ضمن المجموعة التي وضعت نفسها أثناء الدورة الخامسة عشرة صراحة في خدمة الإمبرالية، كان الطوغو هو الوحيد الذي تجرأ على دعمنا طيلة أيام الدورة[1]، وزير الخارجية من جهته كان في تقييمه أشد قسوة على موقف وفود المجموعة عن طريق تصريح 20 ديسمبر 1960 قال فيه: « لقد تبين أنّ التصويت المعادي لهذه الوفود كان ذا أهمية حاسمة في رفض الفقرة التي تضمنتها اللائحة الأفروآسيوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بينما كانت حتى البلدان الأعضاء الحلف الأطلسي تمتنع عن التصويت النهائي، رأينا دول المجموعة وحدها تتخذ موقفا معاديا ضدّ الجزائر برفقة إتحاد جنوب إفريقيا و البرتغال.[2]

كرّست الدورة الخامسة عشرة نهائيا في الرأي العام الدولي الحكومة المؤقتة بوصفها المتحدث الشرعي الوحيد بإسم الشعب الجزائري، فقد عاد **كريم بلقاسم** و زملاءه من نيويورك بصورة قادة لحركة معترف بها، و إنتهى عهد المتمردين الذين يريدون أن يفرضوا أنفسهم بالقوة، حسب أقوال الوفد الفرنسي في نيويورك « نعم حقق هذه المرة إنتصارا بسيكولوجيا و سياسيا لم يسبق لوفد الجبهة أن حقّقه في الدورات السابقة »، نظرا لأهمية تلك الدورة عند الجبهة قرّر كريم بلقاسم أن يذهب بنفسه إلى نيويورك على رأس وفد ضمّ عددًا من كبار السياسيين و الدبلوماسيين في الجبهة، أعطى **كريم بلقاسم** تعليماته لأعضاء الوفد و شرع في العمل، و منذ البداية حقق إنتصارا بسيكولوجيا؛ **جاك سوستال** الذي كان قد شرع في حملة دعائية ضد الجبهة، غادر نيويورك بعد سماع أخبار مظاهرات ديسمبر، فتغيبت فرنسا عن النقاش و لم تقدم حججا ضد وفدها.[3]

ينسلخ عن قيادة جبهة التحرير الوطني الذي هو وعاؤه و ردعه. أنظر: **الثورة الجزائرية، أحداث وتأملات** ، المرجع السابق، ص ص 139، 140.

1 ــ جريدة المجاهد، " **لقد عدت الجزائر أصدقاءها** "، العدد 76، 05/ 01/ 1961، ص 05.

2 ــ صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص 344.

3 ــ نسفه، ص 345.

لكن الإنتصار الدبلوماسي الأهم الذي حقّقه **كريم بلقاسم** في تلك الدورة يعود إلى الإتصالات المتكررة التي جرت بينه و بين الرئيس السوفيتي **خروتشوف**، الأمر الذي جلب للوفد الجزائري و رئيسه إشهارا واسعا في الصحافة الدولية، في الواقع سلّطت هذه الأخيرة الأضواء خلال تلك الدورة على حضور الزعيم السوفيتي، و كانت تقتفي أثره و تتابع تحركاته و تصريحاته أكثر مما فعلت مع رؤساء الدول الآخرين، و قد تمكن **كريم بلقاسم** من لقائه و الحديث معه، فكان ذلك مفاجأة للصحافيين الذين علقوا بإسهاب على الحدث و مفاجأة أيضا لرئيس الوفد الجزائري الذي وجد نفسه أمام كاميرات الصحافيين جنبا إلى جنب مع بعض كبار العالم في ذلك الوقت من أمثال **خروتشوف**، **نهرو** و **تيتو** ، ذلك أنّ **كريم بلقاسم** تقابل مع **خروتشوف** ثلاث مرات لا مرة واحدة، و في كل مرة صور و تعاليق عن اللقاء و موقف الزعيم السوفيتي مختلف عن الموقف المعهود لدى الحكومة السوفيتية من القضية الجزائرية قبل ذلك الحين.

المرة الأولى إستقبل فيها وفد الجبهة رسميا بمقر الإقامة السوفيتية في نيويورك صافح **خروتشوف كريم بلقاسم*** بحرارة خاصة، و أخذ معه صورا واضعا يديه على كتفي ضيفه بعد هذا جرى حديث مطول بين الرجلين على إنفراد؛ لمّح فيه **كريم بلقاسم** إلى مسألة الإعتراف بالحكومة المؤقتة، فوعد **خروتشوف** بدعم بلاده للجبهة، و بالنظر في موضوع الإعتراف المطلوب، بعد ذلك بثماني و أربعين ساعة دعت السفارة السوفيتية وفد الجبهة إلى حفل أقيم تكريما للرئيس **خروتشوف** عند مدخل السفارة، وجّه أعضاء الوفد نحو القاعات المخصصة للوزراء و الشخصيات المدعوة، أمّا **كريم بلقاسم** فرافقه رئيس البروتكول إلى صالون رؤساء الدول، و تقدّم **خروتشوف** بنفسه لملاقاته و أخذ يداعبه طالبا أن تؤخذ لهما صور مع نهرو في اليوم التالي، عبّرت الصحافة الفرنسية عن مرارتها تجاه الحدث فكتبت:

---

*. **كريم بلقاسم:** من أوائل المقاتلين في منطقة القبائل إنخرط في حزب الشعب سنة 1946، كان قريبا من المصاليين في أزمة 1953، من مؤطري مؤتمر الصومام مع عبان و بن مهيدي، كان عضو في المجلس الوطني و في لجنة التنسيق، وزير الشؤون الخارجية و نائب الرئيس سنة 1960، وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الثالثة أوت 1961، رئيس الوفد الجزائري بجميع مراحلها (1961 ــ 1962)، نائب في المجلس التأسيسي، مات مغتالا بفندق بمدينة فرانكفورت يوم 18 أكتوبر 1970. أنظر: محمد الشريف ولد الحسين، **من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال**، المرجع السابق، ص 718.

« لم يكن المندوب الفرنسي حاضرا في قاعة رؤساء الدول، لكن كريم القائد المتمرد كان موجودا فيها ».[1]

و كان اللقاء الثاني بين الرجلين في الحفل الذي أقامه وزير الخارجية العراقي على شرف الوفد الجزائري و حضره الزعيم السوفيتي على نحو غير متوقع، هذه المرة كان **كريم بلقاسم** هو الذي خرج لإستقبال **خروتشوف**، فصافحه هذا الأخير بلطف و ضرب على كتفيه و هو ينظر نحو كاميرات التليفزيون، أثناء الحفل تقدّم نائب رئيس قسم الصحافة بالأمم المتحدة مع الرئيس السوفيتي و سأله عمّا إذا كان لقاؤه لعدة مرات مع نائب رئيس الحكومة المؤقتة يمكن أن يفسر على أنّه إعتراف من الحكومة السوفيتية بالحكومة المؤقتة الجزائرية فأجابه **خروتشوف:** « بإمكانكم أن تفسروا هكذا، سيتم ذلك رسميا بمجرد عودتي إلى موسكو »، كان ذلك يوم 03 أكتوبر 1960 الذي هو إذا تاريخ الإعتراف السوفيتي الفعلي بالحكومة المؤقتة.

يوم 08 أكتوبر في مأدبة مع مراسلي الصحافة في نيويورك قال الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي: « يمكن أن تعتبر إجتماعاتنا و محادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية على أنها إعتراف فعلي بهذه الحكومة، بودي أن أضيف بأنّنا لسنا الوحيدين بين الذين إعترفوا فعليا بالحكومة المؤقتة الجزائرية، بل العالم كلّه بدءًا برئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال **شارل ديغول**، ما دام أنّه قد شرع في مفاوضات مع هذه الحكومة [2]، بعد عودة رئيس الحكومة السوفيتية إلى موسكو تأكّد هذا الموقف يوم 21 أكتوبر بإعلان الإتحاد السوفيتي إعترافه الفعلي بالحكومة المؤقتة، صحيح أنّ هذه الأخيرة كانت تنتظر إعترافا قانونيا، و أنّ هذا لم يحدث إلاّ يوم التوقيع على إتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962، و لكن المهم أنّ الحكومة المؤقتة تعزز مركزها بفضل ذلك الإعتراف، و تأكدت صفتها التمثيلية للشعب الجزائري.

---

1 ــ Y. Courriére, **Les Feux Du Déspoir Fayard**, Op CIt, P 251.

2 ــ Mohamed Bedjaoui, **La Révolution Algérienne Et Le Droit**, Op Cit, P 141.

إنّ المعركة التي خاضها الشعب أثناء المظاهرات، ضد قوات العدو المدنية و العسكرية قد كان لها أبلغ صدى، و أعمق أثر في العالم و بالأخص في رواق منحى الأمم المتحدة.

إنّ ما نشرته الصحف العالمية عن هذه المظاهرات يعد إنتصارًا ساطعًا للقضية الجزائرية و شهادة في قبضتهم، و تحت رحمة الوحدات القمعية، و أنّ المدد العسكرية لم يصل من الخارج إلى جيش التحرير الوطني بسبب خطي " شال " و " موريس" و أنّ الثورة في حالة إحتضار.[1]

إنّ هذه الإنتفاضة الشعبية كذّبت هذه الأقاويل و الأوهام و قضت على مشروع الجنرال **شارل ديغول** عن القوة الثالثة، و عن إعتقاد السلطة الإستعمارية، و عن مظاهرات الأوربيين و قد خرجت الحكومة الجزائرية منتصرة قوية معززة الجانب، و لهذا حاولت جبهة التحرير الوطني من خلال هذه الدورة أن تحصل على تدخل الأمم المتحدة في الإشراف على الإستفتاء حول تقرير المصير في الجزائر[2]، و رغم هذا فإن الجمعية العامة لم تستجب لطلب الحكومة بإجراء إستفتاء تحت إشرافها.

➢ **الدورة السادسة عشر (نوفمبر – ديسمبر 1961)**

تعتبر الدورة السادسة عشر من أهم الدورات بالنسبة للقضية الجزائرية، لأنّها تميزت بسير المشكلة الجزائرية إلى حلها النهائي [3]، خاصة بعد إخفاق مفاوضات إيفيان 13 جوان 1961، و محادثات **لوقران** من 20 ــ 29 جويلية 1961 بسبب الإختلافات حول مشكلة الصحراء.[4]

و نتيجة للتطور الذي حدث على الساحة الدولية بالنسبة للقضية الجزائرية، و الذي رأيناه في الدورات الأخيرة فإن الدعم الدولي و الإنتصار زاد من الإهتمام بالقضية الجزائرية لأجل التوصل إلى حل نهائي لها، لأنّها تشكل خطرًا على الأمن و السلام العالميين.

---

1 ــ **الثورة الجزائرية، أحداث وتأملات** ، المرجع السابق، ص ص 139، 140.

2 ــ نفسه، ص ص 140، 141.

3 ــ سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 440.

4 ــ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، (الجزائر: سلسلة الملتقيات، د.ت)، ص 53.

بعد فشل القوات الإستعمارية في عملية التمشيط التي قامت بها ضد جيش التحرير الوطني سعت الإدارة الفرنسية لتطبيق سلسلة إصلاحات لم تزد عن أنّها كانت شكلية سرعان ما فشلت أمام تصاعد العمل الفدائي في المدن و القرى.[1]

و من جديد توفرت الشروط المناسبة للعودة إلى المفاوضات، و أصبح الإهتمام كلّه يدور حول المناقشات بين مبعوثي الحكومة الفرنسية و مندوبي الحكومة المؤقتة.[2]

و بذلك كان طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة قد جاء من طرف 42 دولة أفروآسيوية التي أكّدت على عودة الهيئة لمناقشة القضية لأنّ المفاوضات بين الطرفين لم تؤدّي إلى نتيجة مثمرة.

و قد ذكّرت المجموعة في طلبها للجمعية العامة بقرارها المتّخذ في الدورة الخامسة عشر و الذي يعترف بحالة الحرب في الجزائر التي تهدد السلم و الأمن الدوليين و وافقت الجمعية العامة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها و إحالتها على اللجنة السياسية الأولى لمناقشتها.[3]

و بذلك أكّدت هذه اللجنة في دورتها هذه على دراسة و مناقشة كل تفاصيل القضية الجزائرية ليوم 14 ديسمبر 1961 ، و تمّت المصادقة على اللائحة دون النقاش حولها بسبب الخطوات التي قطعتها القضية الجزائرية و التطورات التي حدثت في فرنسا و قد تضمنت هذه اللائحة المقدمة الدعوة إلى إستئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير المصير و حصوله على إستقلاله الكامل و هذا نصها: « إنّ ممثّلي الدورة الإفريقية الأسيوية بعد أن عبّروا عن أنفسهم أمام إستمرار الحرب في الجزائر، و لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر و البحث عن حل تفاوضي سلمي على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير

---

1 ــ جريدة المجاهد، " **تصريح رسمي لوفد الجزائر لدى الأمم المتحدة** "، العدد 86، 02 / 01/ 1961، ص 02.

2 ــ سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 440.

3 ــ محمد السعيد هارون، مرجع سابق، ص 83.

و في الإستقلال، فإنّهم يدعون الحكومة الفرنسية المؤقتة لإستئناف التفاوض من أجل حق تقرير المصير و الإستقلال، و ذلك في نطاق إحترام وحدة و سلامة الوطن الجزائري.[1]

و على هذا الأساس فإن الجمعية العامة تدعوا الطرفين إلى إستئناف المفاوضات التي تهدف إلى حصول الشعب الجزائري على تقرير مصيره مع إحترام وحدة الجزائر، و أثناء بدأ مناقشة هذا القرار في اللجنة السياسية و التصويت عليه، ظهر هناك نوع من التحيز من بعض الدول إلى فرنسا، و لكل واحد من هذه الوفود أسبابه، فمنهم من لا يقبل بكلمة الحكومة الجزائرية المؤقتة، و منهم من يرى مادامت رغبة الطرفين قد تمت على البدء في المفاوضات فإنّه لا حاجة للتصويت على مثل هذا القرار، و كما رأى طرف آخر بأن هذا القرار يتناقض مع وجهة نظر فرنسا و أنّه إقتصر على الدعوة إلى إستئناف المفاوضات و نتيجة لهذه المواقف نستطيع أن نلمس نية هذه الدول في التحيز إلى فرنسا و إلى الدول الإستعمارية.[2]

و أخيرًا وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بأغلبية 62 صوت و إمتناع 37 صوت عن التصويت و من بين هذه الدول التي إمتنعت عن التصويت كل من : جمهورية إفريقيا الوسطى، إسرائيل، الأرغواي، تشاد، أستراليا، مقابل لا شيء على لائحة اللجنة السياسية التي تطلب من الحكومة الفرنسية و الحكومة الجزائرية إستئناف المفاوضات من أجل حق تقرير المصير و إستقلال الجزائر في إطار الوحدة الترابية للجزائر.[3]

و بهذه النتيجة إعتبر القرار المعلن عنه، و الذي صوتت عليه الأغلبية بمثابة نصر للقضية الجزائرية، لأنّه إعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقريره مصيره و سيادته و وحدته الترابية، و كذلك إعتراف الأمم المتحدة بالصفة الدولية للحكومة الجزائرية المؤقتة

---

1 ــ خيري حماد، المرجع السابق، ص 406.

2 ــ محمد السعيد هارون، " **صدى القضية الجزائرية في المحافل الدولية**"، جريدة المجاهد، العددين 77 ــ 83، 1982، ص 463.

3 ــ بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني**، مرجع سابق، ص 172.

و أنّ القضية الجزائرية هي قضية إستعمار لأنّها تهدد السلم و الأمن الدوليين و هي تشغل بال الأمم المتحدة.[1]

و من خلال كل ذلك نستنتج أن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تدعوا إلى التفاوض أي إختارت الطريقة السليمة، أمّا الكفاح المسلح لم يكن إلاّ وسيلة لتدعيم موقفها السياسي على عكس ذلك ما نلمسه في السياسة الفرنسية التي تدعوا دائمًا إلى التصعيد العسكري و إتباع سياسة الإصلاحات في الجزائر التي تخدم القضية و حقه في الإستقلال، إضافة إلى الدور الذي لعبته الكتلة الأفروآسيوية التي تبنت القضية الجزائرية و عملت على إدراجها و مناقشتها في جلسات هيئة الأمم المتحدة.

هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تفعيل دبلوماسية الحكومة المؤقتة و زجّت بالحكومة الفرنسية للدخول في مفاوضات جدّية على أساس الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره تحت رعاية أممية.[2]

و تمثل ذلك في مفاوضات إيفيان التي عقدت يوم 20 ماي 1961 في مدينة إيفيان إعتراف الشعب الفرنسي باستفتاء 8 يناير 1961 بحق إختيار الجزائريين بشأن مصيرهم السياسي بالنسبة للجمهورية الفرنسية، و قد إنتهت هذه المحادثات يوم 18 مارس 1962 بالنتيجة التالية:

تم الإتفاق على وقف إطلاق النّار و أمر باسم الحكومة الجزائرية المؤقتة بإنهاء العمليات العسكرية و الكفاح المسلح في الأراضي الجزائرية يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر، و قد تمّ بالاتفاق المشترك على تحديد المنظمات الخاصة بتنفيذ تقرير المصير و تنظيم السلطة في الجزائر، و أثناء فترة الإنتقال حيث تكون دولة مستقلة ذات سيادة عقب تقرير المصير، و قد كان وقف إطلاق النّار بداية للمرحلة الإنتقالية للثورة

---

1 ــ خيري حماد، المرجع السابق، ص 463.

2 ــ محمد على الرفاعي، **الجامعة العربية وقضايا التحرر**، (ط1؛ مصر: الشركة المصرية للطباعة و النشر، 1971)، ص 123.

الجزائرية يوم 18 مارس 1962 إلى غاية تنظيم الإستفتاء الذي أعلن عن نتائجه يوم 03 جويلية 1962 صوّت الشعب الجزائري لصالح الاستقلال.[1]

خلاصة الدورات

1 ــ دورتا الحادية عشر، و الثانية عشر 1956 – 1957 كانت القضية الجزائرية تحت الملاحظات و النضج السياسي.

2 ــ دورتا الثالثة عشر، و الرابعة عشر 1958– 1959 أكّدت مسؤولية جمعية الأمم المتحدة في القضية الجزائرية و الإهتمام المتزايد للمجموعة الدولية لثورة الجزائر، و قد كانت بعض المحاولات من الدول الغربية لإخماد كل المبادرات لإيجاد حل لقضية الجزائر.

3 ــ دورتا الخامسة عشر و السادسة عشر 1960 – 1962 هاتان الدورتان عززتا و أكدتا مسؤولية جمعية الأمم المتحدة لحل القضية، و وضع حد للصراع القائم بين فرنسا الإستعمارية و الشعب الجزائري الذي أراد حريته و إستقلاله، و إنّ القضية الجزائرية هي التي طرحت قضية الإستعمار في العالم لجمعية الأمم و سهّلت للدول الإفريقية أن تنال إستقلالها.[2]

---

1 ــ بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر**، إتفاقيات ايفيان، تع: لحسن زغدار، تر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسن، (دط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1987)، ص 38.

2 ــ عمار ملاح، المرجع السابق، ص 227.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تدويل القضية الجزائرية و ما مرت به من خطوات مختلفة عكست مجمل الوضع العالمي ونظرته إلى الثورة الجزائرية في مراحلها المتعددة يمكنني أن أسجّل مجموعة من النتائج تعتبر نقاطا مضيئة في مسيرة المعركة الدبلوماسية التي لم تُقل ضرورة عن معركة السلاح داخل حدود الوطن الجزائري.

و نتيجة للعامل المشترك بين الدول الإفريقية و الأسيوية المجسدة في عنصر الإستعمار أدّى ذلك إلى مساندة هذه الدول للقضية الجزائرية، و ذلك للسماح للوفد الجزائري للمشاركة في مؤتمر باندونغ كعضو ملاحظ، بالرغم من أنّ هذا المؤتمر لا يضم إلاّ الدول المستقلة و المشاركة في هذا المؤتمر إكتسبت القضية الجزائرية الصبغة الدولية وأصبحت تشارك كعضو رسمي في جميع مؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية، و ألمس من خلال دراستي لهذه المؤتمرات وجود حركة تضامنية أفروآسيوية واسعة مع القضية الجزائرية، خاصة بعد الإعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة سنة 1958، و بطبيعة الحال كانت لهذه المؤتمرات عدة قرارات نستطيع القول عنها أنّها خدمت القضية الجزائرية منها:

ــ إدانة الإستعمار الفرنسي في الجزائر، و حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و ضرورة إستقلال الجزائر، إضافة إلى المساعدات المادية و العسكرية، و بالرغم من أهمية هذه القرارات إلاّ أنّ البعض منها لم يُنفّذ لسبب أو لآخر و نجد أنّ بعضها الآخر طبق على أرض الواقع خاصة منها المساندة المطلقة للكتلة الأفروآسيوية في هيئة الأمم المتحدة، هذا الدعم فتح الطريق أمام الكتلة الشرقية و الفرنسية ممثلة في الحلف الأطلسي و المعسكر الشيوعي اللذان قدّما الدعم بمختلف أنواعه لجبهة التحرير الوطني من أجل إظهار عدالة القضية الجزائرية.

و نفس الدعم الذي فتح أمام الأمم المتحدة التي وجهت رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة الصادرة من طرف 14 دولة شاركت في مؤتمر باندونغ مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة العادية للجمعية العامة، و كانت نتيجة هذه الدورة أنْ سجلت في جدول أعمال الجمعية، و بعد معرفة الوفد الفرنسي للنتيجة إنسحب محتجا من الجلسة أمّا الدورتين الحادية عشر و الثانية عشر فلم تناقش فيها القضية الجزائرية ببعدها السياسي و القانوني (الحق في تقرير المصير) بل ببعدها الإنساني (المعاناة و الخسائر البشرية).

و أعرب جميع المشاركين بالإجماع عن أملهم في إيجاد حل سلمي ديمقراطي للقضية الجزائرية، إذن فالأمم المتحدة لم تقم بواجبها كاملا بل إكتفت بالتأكيد على المبادئ و لكنها أجمعت على تحمل مسؤولياتها الكاملة في إدانة السياسة الإستعمارية الفرنسية المتوحشة.

أمّا الدورتين الثالثة عشر و الرابعة عشر فقد أكّدتا على ضرورة التفاوض بين الطرفين على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها بما في ذلك وقف اطلاق النار، لكن هاتين الدورتين و رغم إجماع الدول في الجلستين على التفاوض إلا أنّ المناورات التي كانت تقوم بها فرنسا في هيئة الأمم بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على بعض الدول للإمتناع عن التصويت لصالح القضية الجزائرية أدّى إلى تأخير التفاوض بسبب عدم إحترام فرنسا لقرارات هيئة الامم المتحدة، و إختراقها للشرعية الدولية، ذلك لأنّها كانت مدعمه من قبل الحلف الاطلسي من جهة و الولايات المتحدة صاحبة القرار من جهة أخرى، و نتيجة لضعف الكتلة الأفروآسيوية في هيئة الأمم كان لابدّ من وجود دورات أخرى تطرح فيها القضية الجزائرية و كان ذلك في الدورتين الخامسة عشر و السادسة عشر أين صادقت الأمم المتحدة على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بطريقة عادلة و إحترام الوحدة الترابية للجزائر، و ضرورة مواصلة المفاوضات بين الطرفين.

و أخيرا إنتهت دورات الأمم المتحدة التي إمتدت من 1955 إلى 1961 بضرورة إستقلال الجزائر و إحترام سيادتها.

نستنتج في الأخير أنّ هيئة الأمم لم تعط الصبغة الرسمية و الشرعية للقضية الجزائرية في بادئ الأمر، لكن نتيجة لضغط الكتلة الأفروآسيوية و زيادة التعاطف في أوساط الرأي العام العالمي كان لزاما عليها دراسة القضية بصيغة أكثر جدية، لأنّها أصبحت قضية تهدد الأمن و السلام الدوليين، كما كانت خطر على العلاقات الدولية في العالم و نتيجة لذلك إعترفت الأمم المتحدة بعدالة القضية، و شرعية الحكومة الجزائرية المؤقتة و إستطاعت المشاركة في إنهاء الصراع بين فرنسا و الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم 01: بيان أول نوفمبر 1954

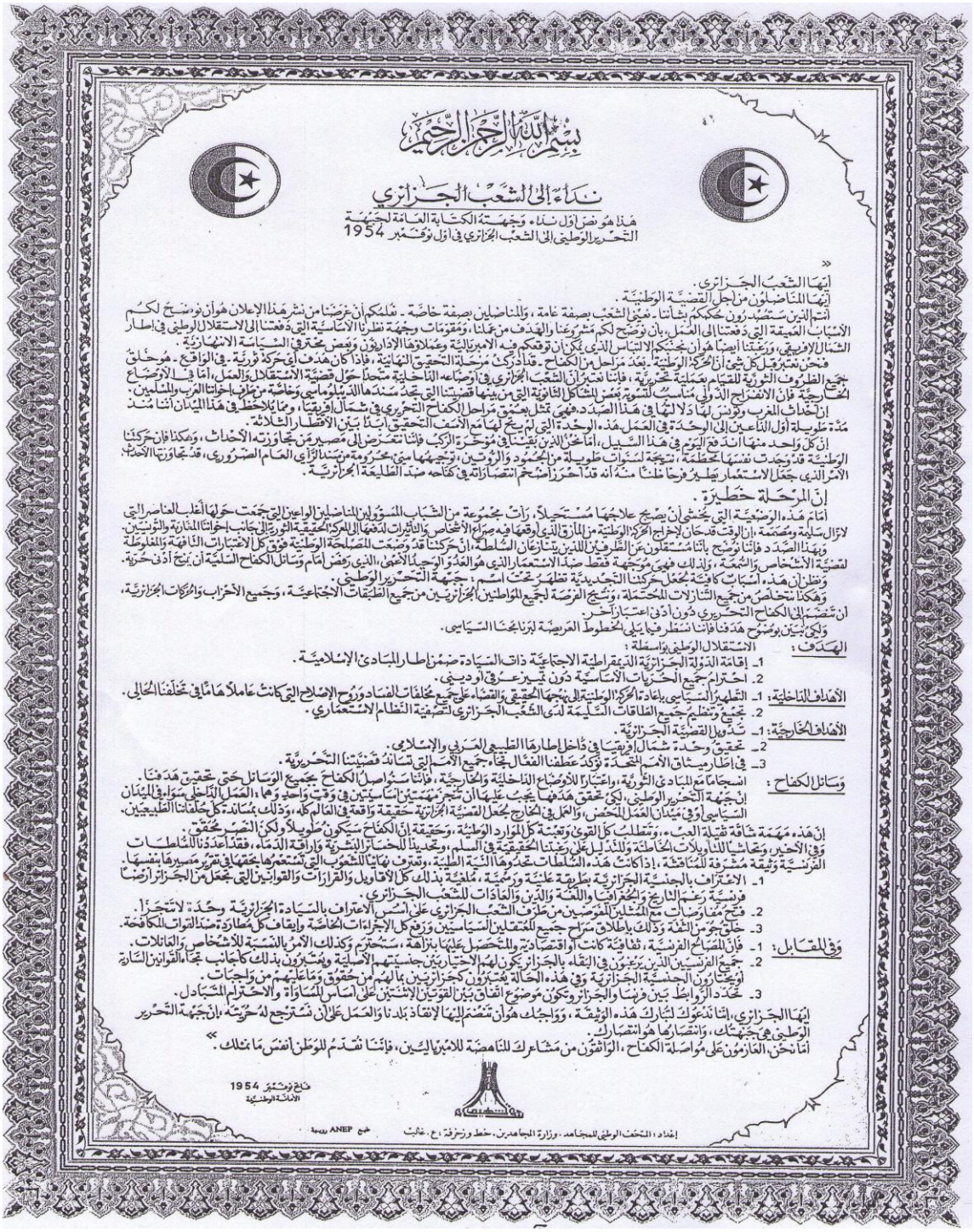

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني الى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

«

أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا، نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة. فلديكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا الى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض مخربي الشيوعية الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية، بعد مراحل من الكفاح، قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية، في الواقع، هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي المناسب للقضية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن الخداع المغرب وتونس لهما دلالتهما في هذا الصدد. فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا، ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يسبق لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين نقبض في موخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، وتجيمها بين محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا غاطسا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين الواعين المناضلين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لازال سليمة ومصممة، إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات التي دعمها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الضيقة والمفلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نتخلص من جميع التأويلات المحتملة، ونمنح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والهيئات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
2- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
2- تجنيد وتنظيم جميع الطاقات الثورية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1- تدويل القضية الجزائرية.
2- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
3- في إطار ميثاق الأمم المتحدة تأكيد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح: انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تجند مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما، العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج بجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتفاديا للتأويلات الخاطئة وللمذلل على نيتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية والإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمفاوضة، إذا كانت هذه السلطات تعدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.
2- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.
3- خلق جو من الثقة وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد قوات المكافحة.

وفي المقابل: 1- فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمكتسبة عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.
2- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارة أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
3- تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الإثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لشارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للامبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.»

طبع نوفمبر 1954
الأمانة الوطنية

إهداء، المتحف الوطني للمجاهد. وزارة المجاهدين. خط وزخرفة ع. غالب

طبع ANEP رويبة

ـــ وزارة المجاهدين، **المتحف الوطني للمجاهد**، ANEP، رويبة.

الملحق رقم : 02 إعلان مؤتمر باندونغ باللغتين العربية و الفرنسية

" "

/:

30 1955

.

.

.

L.O.N.U

.

:

.

.

.

DECLARATION de Bandung

Mots-clés, colonisalion. colonie. Tiers. Monde, indépendance, décotonisalion. Droi homme. Bandung. Bandoeng. XX.

Déclaration finale de !a Conférence de Bandung (Bandoeng)

En 1955, une trentaine de pays asiatiques et africains ont acquis leur indépendance. Conscients de leur force, ils décident alors de tout mettre en oeuvre pour aider à se libérer les autres peuples de couleur qui subissent encore une domination étrangère. Tel est l'objet de la conférence de Bandung qui marqu l'entrée du tiers monde sur la scène internationale, et dont voici la résolution finale :

"La conférence afro-asiatique a pris note (ju fait que l'existence 'du colonialisme dans plusieurs parties de l'Asie et de l'Afrique, sous quelque forme qu'il se présente, non seulement entrave la coopération culturelle mais aussi le développement des cultures nationales. Certaines puissances coloniales ont refusé à-leurs sujets coloniaux tes droits élémentaires en matière d'éducation et de culture, ce qui entrave le développement de leur personnalité et aussi la collaboration culturelle avec les autres psupies d'Afrique et d'Asie. Cala est particulièrement vrai pour la Tunisie, l'Algérie et le Maroc où le droit fondamental de ces peuples d'étudier leur propre langue et leur culture a été supprimé. De semblables discriminations ont été pratiquées contre les Africains et les peuples de couleur dans certaines parties du continent africain.

La conférence condamne un tel défi des droits fondamentaux de l'homme (...) comme une forme d'oppression culturelle.

La conférence déclare approuver entièrement les. principes fondamentaux des Droits de l'homme, tels qu'ils sont définis dans la Charte de l'O.N.U. (...), et appuyer entièrement le principe du droit des peuples et des nations à disposer d'eux-mêmes tel qu'il est défini dans ta Charte (...)

. La conférence, après avoir discuté le problême des peuples dépendants du ,, colonialisme et des conséquences de la soumission des peuples à la domination et à l'exp.loitation étrangères, est d'accord :

Pour déclarer que le colonialisme sous toutes ses formes est un mal auquel il doit être rapidement mis fin.

- Pour affirmer que là soumission des peuples au joug étranger et à l'exploitation étrangère constitue une violation des droits fondamentaux de l'homme, est contraire à la Charte des Nations unies et est un obstacle à la consolidation de la paix mondiale.
- Pour affirmer son soutien à la cause delà liberté etUe l'indépendance de tels peuplcçr__ Devant la situation troublée en Afrique du Nord et le refus persistant à ces peuples de

leur droit à l'auto- détermination, la conférence accorde son soutien au droit des

peuples d'Algérie, Tunisie, Maroc à l'auto- délermination et n l'indépencJance, demande au gouvernement français d'aboutir à un règlement pacifique de cette affaire sans délai.

La conférence, conformément à la position qu'elle a prise s-ur l'abolition du colonialisme, soutient l'interprétation indonésienne de la clause des accords Pays-Bas-Indonésie relative à l'ouest. Elle presse le gouvernement néerlandais de rouvrir aussi tôt que possible les négociations pour remplit les obligations mentionnées ci-dessus; elle exprime l'e.spo_Lr.]e_pJLjs ardent de voir les Nations unies aider les parties intéressées à trouver une solution pacifique du différend.)

Extrait de "Les mémoires de l'Europe", tome VI, l'Europe moderne, sous la direction de Jean-Pierre Vivet, édition Robert Laffont, Paris, 1973

ــ علوان محمد، " **الجزائر أمام الأمم المتحدة** "، مجلة الذاكرة، العدد 06، 2000. ص ص 130، 131.

الملحق رقم 03: خطاب بن يوسف بن خدة في مؤتمر بلغراد 1961

النص الكامل لخطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد

سيدى الرئيس :

ان تعبيد الطريق امام سير التاريخ وبذل الجهود الضرورية بغية توفير الوسائل العملية لتقدم الانسانية مع تجنيبها الكارثة، ذلك هو هدف الاجتماع الذى تمكننا من عقده بفضل كرم الضيافة الاخوية لشعوب وحكومة يوغوسلافيا وعلى راسها الرئيس جوزيف بروز تيتو

اننا نقدم شكرنا لكل من عملوا على تنظيم واعداد هذا المؤتمر . ونحن مدينون بالشكر الجزيل لكل من بذلوا جهودا فعالة لمشاركة بلدنا فكانت هذه البادرة بمثابة تحية وتقدير لكفاح وتضحيات شعبنا

ان صوت شعبنا قد ارتفع من قبل فى باندونغ . وكانت اصداء ذلك المؤتمر والحماس الذى اثاره قد ساعدت على تقدم وتعزيز حركات التحرر الوطنى وتدعيم اركان الاستقلال فى كثير من الاقطار التى كانت قبل ذلك خاضعة للاستعمار

ومنذ انعقاد مؤتمر باندونغ حدث تطور كبير فى الحالة الدولية نتيجة للسرعة المدهشة التى سارت بها عملية تصفية الاستعمار بينما كان تخبط الاحتضار للاستعمار العالمى وامتداد الصراع بين الدول الكبرى يخلقان تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين

ان مؤتمرنا يجب ان يتعمق المشاكل المطروحة امام عالمنا الذى يتحرك لفتح الطريق نحو تحقيق السلم على اساس الحرية والمساواة بين كل الشعوب

سيدى الرئيس :

ان سياسة عدم الانحياز تعبر عن المطامح العميقة لدى شعبنا الذى يخوض غمار الحرب، ولدينا نحن الذين نكافح بعزم وتصميم من اجل الحرية والسلم وتعانى آلاما قاسية من السيطرة الاستعمارية واعمال التقتيل التى تمارسها

كيف نفهم عدم الانحياز :

ونحن لا نتصور ان يستطيع بلد الانتساب الى سياسة عدم الانحياز بدون ان يلتزم التزاما كاملا بالوقوف الى جانب الشعوب المكافحة من اجل استقلالها ،

كما اننا لا نتصور بان بلدا يستطيع ان يكافح فى سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية من غير ان يضع حركته فى الاطار الحيوى المستقل لعدم الانحياز

وبالنسبة لنا نحن الذين نخوض حربا وسط عالم تمزقه التناقضات ، فان سياسة عدم الانحياز لها محتوى ايجابى يؤدى الى فرض الاستقلال والتطور الحر للشعوب فى جو من السلام والاخوة الانسانية والتعاون

ان عدم الانحياز يتطلب ان يكون لكل شعب الحق فى ان يقرر شكل الحكم الذى يريده وان يكون حرا فى اختيار نظامه الاقتصادى والاجتماعى وطريقة حياته ، اى ان يعمل طبق عبقريته الخاصة وبدون اى ضغط خارجى

الاحلاف اداة للاستعمار :

غير ان هذا الحق وهذه الحرية فى الاختيار تتناقض مع كل مشاركة فى الاحلاف العسكرية خاصة وقد اثبتت التجربة ان هذه الاحلاف العسكرية تستعمل لتوطيد التضامن بين الدول الاستعمارية

ونجد ابلغ مثل على ذلك ، مشاركة منظمة حلف شمال الاطلنطى باشكال مختلفة فى

فى مؤتمر بلغراد

الحروب الاستعمارية التى تدور رحاها فى الجزائر وانغولا

ان رفض الاحلاف العسكرية لا يستطيع وحده ان يخلق شروط الرجوع الى حالة عادية بل يجب ان نركز جهودنا بصفة دائمة ضد خطر الحرب العالمية . وبالطبع يجب علينا ان نكافح من اجل وقف التجارب النووية ونزع السلاح نزعا عالميا شاملا ، ولكن يجب علينا ايضا ان نجعل شعوبنا قادرة على تحديد

المسؤوليات الحقيقية فى التسابق نحو الكارثة،

ونحن نؤمن ايمانا جازما ان هذا هو الشرط الاول للسلام الدائم والضمان الاكيد لاستقلال الشعوب وتقدم الانسانية ، وقد قدمت مقترحات انشائية امام هذا المؤتمر ونحن نرى من الواجب ان تكون موضوعا لمناقشات جدية

ان البلدان غير المنحازة التى تمثل جزءا كبيرا من الانسانية لا يمكن ان تقف موقف المتفرج امام سير الحوادث التى تهدد بصفة مباشرة حياتها وحريتها . وهى لا تستطيع ان تقبل القيام بدور نقط الارتكاز لتدعيم موقف الدول الكبرى . ولهذا فمن الضرورى ان تكون لبلداننا امكانية التدخل الفعال فى تسيير الشؤون الدولية . ان تغير الاوضاع السياسية فى العالم يجب ان ينعكس على العلاقات الدولية وبالاخص فان منظمة الامم المتحدة يجب ان يعاد تنظيمها طبقا للاوضاع الجديدة التى نشات منذ الحرب العالمية الثانية . ان الاحتقار الذى تعامله بعض الدول المطمئنة الى عدم التعرض للعقاب ـ والدولة الفرنسية بصفة خاصة ـ نحو الامم المتحدة يساهم فى اضعاف هيبة هذه المنظمة وسلطتها . وستسمح اعادة تنظيمها على اسس جديدة بتمثيل العالم الثالث تمثيلا عادلا ، وحينئذ تصبح قادرة على توفير الوسائل الضرورية لاحترام مبادىء ميثاقها ، وتطبيق قراراتها وتوطيد اركان السلم والامن الدولى واستقلال الشعوب .

لا سلام مع بقاء الاستعمار :

غير ان السلام العالمى سيبقى كلمة جوفاء ما لم يقض قضاء مبرما على النظام الاستعمارى ومخلفاته فى البلدان التى حصلت حديثا على استقلالها .

ان المشكلة الحقيقية التى نواجهها اليوم ليست فى ان نقنع بعضنا بضرورة الكفاح ضد الاستعمار بقدر ما هى فى خلق الوسائل الكفيلة بتحقيق التضامن الفعلى ومساعدة الشعوب المكافحة .

ان الاستعمار قد انسحب من بعض المناطق فى العالم لاضعاف وتقسيم حركات التحرر الوطنى وحصر لهيب الثورة حتى لا يقوى ويتسع .

وفى مناطق اخرى لم يتخل الاستعمار عن الاسلوب التقليدى للحرب والابادة وممارسة التمييز العنصرى البشع . ففى انغولا وايريان الغربية وموزمبيق وغينيا التى تدعى بالبرتغالية وكينيا وروديسيا وافريقيا الجنوبية تواصل الحركات الوطنية ضرباتها ضد الحكم الاستعمارية . وهذا رغم الظروف الصعبة الكفاح ورغم القمع الوحشى .

وفى فلسطين شرد مليون عربى من ديارهم بواسطة الاستعمار .

وفى المدة الاخيرة فقط قام شعب وحكومه تونس بكفاح بطولى لتحقيق الجلاء عن قاعدة بنزرت . فالى كل الذين يخوضون الان معركه ضد الاضطهاد الاجنبى اؤكد من اعلى هذه المنصة تضامن الشعب الجزائرى وحكومته تضامنا فعالا وغير مشروط .

مناورات واساليب جديدة للاستعمار فى الجزائر :

وفى الجزائر ، امام تعزز المقاومة المسلحة والنشاط اليومى للجماهير الجزائرية . تحاول الحكومة الفرنسية ان تعيد تكييف وسائلها واساليبها تحت لواء الاستعمار الجديد . ان سبع سنوات من الحرب ، ووجود ثمانمائة الف جندى فرنسى لم تمكن فرنسا من فرض مشاريعها وحلولها بالقوة على الجزائر ، ولم تنجح فى النيل من وحدة الشعب وارادته فى مواصلة الكفاح حتى النصر . ولهذا اضطرت فرنسا الى الاعتراف لشعبنا بحق تقرير المصير . ولكن منذ الاعتراف بهذا الحق مرت سنتان ولم تفتا فرنسا خلالها تحبك المناورات لافراغ هذا الحق من كل محتوى ايجابى .

ان فرنسا تطلب من بلدنا ـ فى مقابل تطبيق حق تقرير المصير ـ ان يمنحها مناطق تبقى تحت السيادة الفرنسية ، وقواعد عسكرية ، وتطالب للاوروبيين بنظام امتيازات

البقية على ص 11

ـــ جريدة المجاهد، " **النص الكامل لخطاب الرئيس بن خدة** "، العدد 103، 28/ 08 / 1961، ص 05.

الملحق رقم 04: وثيقة جبهة التحرير تشير إلى مراحل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
de la
REPUBLIQUE ALGERIENNE

Ministère des Affaires
Extérieures

Service de l'Information

C H R O N O L O G I E

L'O.N.U ET L'AFFAIRE ALGERIENNE

Au lendemain de l'ouverture de la XVe session de l'Assemblée Générale de l'ONU, quand la France va devoir, pour la sixième année consécutive, subir une épreuve devenue presque rituelle, il n'est pas inutile de jeter un coup d'oeil rétrospectif sur les scrutins des années précédentes; encore que les nouveaux rapports de force qui s'établissent cette anné avec l'entrée aux Nations Unies de seize nouveaux Etats africains modifient totalement les conditions du débat.

- 1 9 5 5

Le groupe afro-asiatique, s'appuyant sur les conclusions de la conférence de Bandoeng, première et impressionnante manifestation de solidarité des peuples de couleur en faveur de la libération des peuples dépendants, décide pour la première fois de faire porter la question algérienne à l'ordre du jour de l'Assemblée Générale.

.../...

National Archives of Alg

- Le bureau de l'Assemblée prend position contre cette requête par 8 voix contre 5 et 2 abstentions.

- L'Assemblée plénière se prononce pour l'inscription, contre la recommandation de son bureau : 28 voix contre 27 et 5 abstentions.

Ont voté contre la France notamment :

- Deux pays membres de l'OTAN : . La Grèce (rendant à la France la monnaie de son attitude dans le vote sur l'affaire de Chypre)

. L'Islande

- La Yougoslavie,

- Le Libéria (habituellement dans le sillage des Etats-Unis et dont le vote hostile peut s'expliquer par la timidité du soutien américain à la thèse française de l'incompétence des Nations Unies).

- Six latino-américains : Argentine, Guatemala, Costa-Rica, Mexique, Uruguay, Bolivie.

- Deux autres latino-américains se sont abstenus : Salvador et Paraguay.

L'attitude de ces huit délégations latino-américaines a suffi à faire pencher la balance.

Coup d'éclat de la délégation française qui, pour protester contre ce qu'elle considère comme une intolérable immixtion dans les affaires intérieures françaises, quitte l'Assemblée.

Pour la faire revenir, des formules d'apaisement sont cherchées :

- une résolution indienne déclare que l'Assemblée ne discutera pas de l'affaire algérienne et cesse par conséquent d'être saisie;

.../...

- une résolution présentée par le Chili, l'Equateur et Cuba demande une radiation pure et simple de l'ordre du jour.

La motion indienne est finalement adoptée par la Commission Politique et ratifiée sans débat à l'unanimité par l'Assemblée plénière.

- 1 9 5 6

Dès le printemps, une majorité se dégage au sein du groupe afro-asiatique pour porter l'affaire algérienne devant le Conseil de Sécurité. La décision est prise en Juin par treize membres du groupe sur vingt-trois (pour : Afghanistan, Egypte, Indonésie, Iran, Irak, Liban, Pakistan, Arabie Séoudite, Syrie, Jordanie, Lybie, Yemen, Thailande). Ont refusé de s'y associer : Turquie, Ethiopie, Philippines, Inde, Ceylan, Birmanie, Libéria, Népal, Laos.

Cette demande est ensuite rejetée par le Conseil de Sécurité par 7 voix contre 2 (Iran et URSS) et 2 abstentions (Chine nationaliste et Yougoslavie).

Fin Septembre, la demande d'inscription à l'ordre du jour de l'Assemblée générale est demandée par 16 afro-asiatiques, 7 se sont abstenus (Inde, Thailande, Turquie, Libéria, Ethiopie, Laos, Cambodge).

Le 15 Novembre, le bureau de l'Assemblée recommande cette fois l'inscription sans débat.

Le débat devant la Commission politique se déroule en Février 1957. Deux motions s'affrontent :

- Une première motion afro-asiatique :

  - reconnaissant "le droit du peuple algérien à l'autodétermination" selon les principes de la Charte des Nations Unies,

.../...

Le 9 Janvier, le gouvernement présidé par M. Guy Mollet avait promis que des élections au collège unique et des négociations suivraient un cessez-le-feu (tryptique).

L'Assemblée générale adopte ensuite par un vote unanime (77 voix) la motion la plus favorable à la France : celle des latino-américains.

- 1 9 5 7

Le bureau recommandant en Septembre l'inscription de la question algérienne à l'ordre du jour de l'Assemblée pour la troisième fois consécutive, se fait l'écho de la demande formulée par le groupe afro-asiatique, demande à laquelle à nouveau n'ont pas voulu s'associer : Libéria, Birmanie, Thailande, Turquie, Laos, Cambodge, ainsi que le Ghana.

C'est l'année de la loi-cadre élaborée par le gouvernement Gaillard.

En Commission politique, le groupe latino-américain se montre divisé, certaines délégations refusant de s'associer à la présentation d'une motion trop favorable à la France.

Finalement, deux motions seront en présence :

- une motion afro-asiatique présentée par M. Menon,
- une motion émanant de l'Argentine, du Brésil, Cuba, République dominicaine, l'Italie, Pérou, Espagne, favorable à la France.

Ni l'une ni l'autre ne seront adoptées.

Par rapport au scrutin de Février 1957, on enregistre peu de modifications :

- Espagne, Salvador, Paraguay sont passés de l'abstention à un vote en faveur de la France,
- L'Equateur d'un vote hostile à un vote favorable,
- La Turquie d'un vote hostile à l'abstention,

National Archives

- La Thailande de l'abstention à un vote hostile,
- Haiti d'un vote favorable à un vote hostile,
- Bolivie, Cambodge, Guatemala, Libéria, Mexique, Philippines se sont abstenus.

Le 12 Décembre, l'Assemblée générale adopte à l'unanimité une résolution de compromis prenant note des offres de bons offices tuniso-marocains et exprimant le voeu de voir s'ouvrir des négociations.

Le sentiment de la majorité des délégations à New York est, en effet, que les Nations Unies ne sauraient trouver elles-mêmes une solution qui dépende exclusivement de la bonne volonté réciproque de la France et du F.L.N.

- 1 9 5 8

La demande de l'inscription à l'ordre du jour faite par les afro-asiatiques en Juillet est pour la première fois soutenue par la Turquie (Cambodge, Laos, Thailande se sont abstenus).

Formation au Caire du G.P.R.A. et invitation par de Gaulle à "la paix des braves"; déclaration dans laquelle les délégués à l'ONU voient un signe manifeste de dégel bien que les problèmes politiques soient exclus de la négociation.

La motion afro-asiatique, reconnaissant "le droit à l'indépendance du peuple algérien" et recommandant instamment l'ouverture de négociations, est adoptée à la majorité simple en Commission politique, après qu'ait été supprimé toute référence au G.P.R.A. Elle ne peut cependant rallier la majorité des deux tiers à l'Assemblée Générale (35 voix, dont celle de la Guinée nouvelle venue, contre 18 et 28 abstentions). Il ne s'en fallait donc que d'une voix.

.../...

Sont à noter :

- le vote favorable du Laos,
- mais surtout l'abstention des Etats-Unis, partag entre leur désir de témoigner à la France leur solidarité d' liés atl ntiques, en même temps que de gagner la sympathie d pays non engagés,
- l'abstention en outre d'un grand nombre de pays latino-américains dont certains avaient jusque-là soutenu la France, comme le Pérou.

Deux amendements sont alors proposés par Haiti :

- La formule initiale reconnaissant le "droit du p ple algérien à l'indépendance" serait remplacée par la reconnaissance des"droits du peuple algérien à disposer lui-même son propre destin".
- Il est pris note "que le gouvernement français e les chefs algériens du Mouvement de Libération ont manifesté leur désir d'engager des négociations".

- 1 9 5 9

La France offre cette fois l'autodétermination aux Algériens (déclaration du 16 Septembre) et Ferhat Abbas a répondu favorablement, sous conditions. L'affaire algérienne n'en est pas moins portée une fois de plus devant l'ONU.

Une motion afro-asiatique, à laquelle Philippines, Japon, Malaisie, Turquie, Cambodge, Laos, Iran et Thaïlande ont refusé de s'associer, préconise que l'Assemblée Générale "notant avec satisfaction que le droit à l'autodétermination a été accepté comme base d'une solution du problème algérien par les deux parties intéressées, les invite à entrer en pour parlers afin de discuter des conditions d'application du prin cipe de l'autodétermination et également des modalités d'un

.../...

- 9 latino-américains (Brésil, Chili, Colombie République Dominicaine, Equateur, Honduras, Nicaragua, Paraguay, Pérou),
- Australie, Israël, Nouvelle Zélande, Espagne Union Sud-Africaine, Laos.

.../...

cessez-le-feu". L'Inde, cette année, lui a accordé son soutien.

Cette motion échoue cependant en commission politique, n'obtenant que 38 voix contre 26 et 17 abstentions; de nombreuses délégations n'ayant rien voulu entreprendre de nature à gêner l'action du général de Gaulle.

Habilement remaniée à la suite d'une initiative pakistanaise, elle ne pourra néanmoins recueillir la majorité requise des deux tiers (39 voix contre 22 et 22 abstentions).

- La situation en Algérie n'était plus considérée comme une menace pour la paix et la sécurité internationale.
- Il n'était plus question des "deux parties en cause", c'est à dire que le G.P.R.A. n'était plus implicitement désigné comme le seul interlocuteur algérien possible.

L E V O T E

39 pour
- les 14 arabes et africains,
- les 9 soviétiques,
- 9 asiatiques (Afghanistan, Birmanie, Ceylan, Malaisie, Inde, Indonésie, Népal, Pakistan, Philippines).
- 2 des 5 neutres européens (Suède et Yougoslavie),
- 5 des 20 latino-américains (Argentine, Cuba, Mexique, Vénézuéla, Panama).

22 contre
- Belgique, Canada, Italie, Luxembourg, Pays-Bas, Portugal, Grande-Bretagne.
- 9 latino-américains (Brésil, Chili, Colombie République Dominicaine, Equateur, Honduras, Nicaragua, Paraguay, Pérou),
- Australie, Israël, Nouvelle Zélande, Espagne Union Sud-Africaine, Laos.

.../...

— C.N.A :Chronologie (L ONU et L Affaire Algérienne) ,GPRA, code 018/03/001, PP 01- 08

الملحق رقم : 05 مدونة حول الإقتراع للدورة العاشرة للجمعية العامة

مدونة الاقتراع للدورة العاشرة للجمعية العامة حول مسألة "قضية الجزائر" التي يجب عدم إدراجها في جدول الأعمال طبقا لتوصية اللجنة العامة 30 سبتمبر 1955.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
افغانستان		X		اندونيسيا		X	
الأرجنتين		X		إيران		X	
أستراليا	X			العراق		X	
بلجيكا	X			إسرائيل	X		
بوليفيا		X		لبنان		X	
البرازيل	X			ليبيريا		X	
بورما		X		لكسمبورغ	X		
بيلاروسيا الجمهورية الإشتراكية السوفياتية		X		المكسيك		X	
كندا	X			هولندا		X	
الشيلي	X			نيوزيلندا	X		
الصين			X	نيكاراغوا	X		
كولومبيا	X			النرويج	X		
كوستاريكا		X		باكستان		X	
كوبا	X			بنما	X		
تشيكوسلوفاكيا		X		الباراغواي			X
الدنمارك	X			البيرو	X		
جمهورية	X			الفلبين		X	

الدومينيكان							
الإكوادور	X		بولونيا			X	
مصر		X	العربية السعودية			X	
السلفادور			السويد	X			

ـــ علوان محمد، " **الجزائر أمام الأمم المتحدة** "، مجلة الذاكرة، العدد 06، 2000. ص ص 134.

الملحق رقم : 06 مدونة الاقتراع للدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للجنة الأولى حول "قضية الجزائر"

مدونة الاقتراع للدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للجنة الأولى حول " قضية الجزائر" بناءا على مشروع قرار تقدمت به 17 دولة تعترف فيه بحق الشعب الجزائري في الإستقلال، و تحث على المفاوضات و دراسة الوضعية الراهنة على أنها تهدد السلم و الأمن العالميين.

وثيقة 13A/C./ L 232 ديسمبر 1958.

البلد	نعم	لا	امتنا ع	البلد	نعم	لا	امتنا ع
افغانستان	X			إيطاليا		X	
البانيا				اليابان			X
الأرجنتين			X	الأردن	X		
أستراليا		X		اللاووس		X	
النمسا			X	لبنان	X		
بلجيكا		X		ليبيريا	X		
بوليفيا			X	ليبيا	X		
البرازيل		X		لكسمبورغ	غائب		
بلغاريا	X			الملايا			X
بورما	X			المكسيك			X
بيلي الروسيا	X			المغرب	X		
كمبوديا			X	النيبال		X	
كندا		X		هولندا		X	
سيلان	X			نيوزيلندا		X	
الشيلي		X		نيكاراغوا			X
الصين الوطنية			X	النرويج			X
كولومبيا			X	باكستان	X		
كوستاريك			X	بنما			X
كوبا		X		الباراغواي		X	
تشيكوسلوفاكيا		X		البيرو	X		

الدنمارك	x			الفلبين			X
جمهورية الدومينيكان	x			بولونيا		x	
الإكوادور	x			البرتغال	x		
مصر		x		رومانيا		x	
السلفادور	x			العربية السعودية		x	
إثيوبيا		x		إسبانيا	x		
فنلندا	x			السودان		x	
فرنسا	لم تشارك			السويد	x		
غانا		x		تونس		x	
اليونان		x		تركيا			X
غواتيمالا			x	أوكرانيا السوفياتية		x	
هايتي		x		إتحاد جنوب افريقيا	غائب		
الهندوراس	x			إ ج إ شتراكية السوفياتية		x	
المجر		x		المملكة المتحدة	x		
أيسلندا	x			الولايات المتحدة	x		
الهند		x		الأروغواي	x		
أندونيسيا		x		فترويلا	x		
إيران		x		اليمن		x	
العراق		x		يوغسلافيا		x	
إيرلندة	x						
إسرائيل	x						
المجموع	20	17	3		17	17	4

ـــ محمد علوان، " **الجزائر أمام الأمم المتحدة** "، ص 138.

الملحق رقم 07: لائحة اللجنة السياسية.

لائحة اللجنة السياسية

« ان الجمعية العامة
بعد مناقشة قضية الجزائر والتذكير بلائحتها المؤرخة في ١٥ فيفرى ١٩٥٧ المعربة عن الامل في ايجاد حل سلمي ديموقراطي عادل بالوسائل المناسبة طبقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة
والتذكير ايضا بلائحتها المؤرخة في ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ والمعربة عن الامل في فتح محادثات واستعمال وسائل اخرى مناسبة لايجاد حل مطابق لاهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة ·
وبعد التذكير بالفصل رقم ١ الفقرة رقم ٢ من ميثاق الامم المتحدة ·
والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير ·
ونظرا للقلق الشديد الذي اعتراها من جراء تواصل الحرب في الجزائر ·
ونظرا لان الحالة الراهنة في الجزائر تمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين "
ـ تدعو الطرفين اللذين يهمهما الامر الى فتح محادثات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير ـ في اقرب وقت ممكن ـ بما فيه شروط ايقاف القتال »

تفصيل الاقتراع في اللجنة السياسية

مع : ٣٨ صوتا	ضد : ٢٦ صوتا	امتناع : ١٧ صوتا
١ ـ الدول العربية : العراق ـ الاردن ـ لبنان ـ تونس ـ المغرب ـ اليمن ـ السعودية ـ ليبيا ـ السودان ـ الجمهورية العربية المتحدة ٢ ـ الدول الافريقية : الحبشة ـ غانا ـ غينيا ـ ليبيريا ٣ ـ الدول الآسيوية : الباكستان ـ الهند ـ برما ـ الملايو ـ اندونيسيا ـ النيبال ـ الفيلبين ـ سيلان ـ كمبوديا ـ افغانستان ٤ ـ اميركا اللاتينية : باناما ـ فنزويلا ـ كوبا ـ المكسيك ٥ ـ الدول الشيوعية : روسيا ـ روسيا البيضاء ـ اكرانيا ـ المجر ـ بلغاريا ـ البانيا ـ بولونيا ـ رومانيا ـ تشيكوسلوفاكيا ٦ يوغوسلافيا :	١ ـ الدول الغربية : اميركا ـ استراليا ـ النمسا ـ كاندا ـ بلجيكا ـ الدانمارك ـ ايطاليا ـ اسرائيل ـ اللوكسمبورغ ـ هولاندا ـ زيلندا الجديدة ـ النرويج ـ البرتغال ـ اسبانيا ـ بريطانيا ٢ ـ اميركا اللاتينية : البرازيل ـ كولومبيا ـ الدومينيك ـ ليكواتور ـ هندوراس ـ نيكارغوا ـ باراغواي ـ بيرو ـ الشيلي ٣ ـ دول اخرى : الصين الوطنية ـ افريقيا الجنوبية	١ ـ الدول الآسيوية : ايران ـ اليابان ـ اللاووس ـ السيام ـ تركيا ٢ ـ الدول الاوروبية : فنلندا ـ اليونان ـ ايسلاندا ـ ايرلندا ـ السويد ٣ ـ اميركا اللاتينية : الارجنتين ـ بوليفيا ـ كوستاريكا ـ غواتمالا ـ هايتي ـ السالفادور ـ اوروغواي

ـ جرديدة المجاهد، " **لائحة اللجنة السياسية** "، العدد 57، 1959/12/15، ص 06,

الملحق رقم 08: بلاغ الوفد الجزائري في الأمم المتحدة

بـــلاغ

بعد نهاية المناقشة

ان مناقشات الدورة الرابعة عشرة فى الجمعية العامة للامم المتحدة حول القضية الجزائرية ، قد اثبتت بصفة واضحة ، عدالة الموقف ووجاهة المطالب التى اعلنت عنها الحكومة الجزائرية والشعب الجزائرى المناضل من اجل حريته

وقد ايدت الاغلبية الكبرى من ممثلى دول هذه المنظمة وجهة نظرنا تاييدا قويا وذلك فيما يخص عدم امكانية الفصل بين المحادثات من اجل وقف القتال فى الجزائر وبين شروط تطبيق تقرير المصير .

ولئن لم تحظ اللائحة التى تقدم بها مندوب الباكستان باغلبية الثلثين فى الاصوات حتى تكتسب صبغة التوصية من الجمعية العامة ، فان ذلك يتناقض مع شعور اغلبية الوفود . وهذا التناقض احدثته المناورات وعمليات الضغط التى قامت بها مجموعة دول الحلف التى وقفت بطلب من فرنسا بكل شدة فى وجه المصادقة على كل لائحة مهما كانت ، وان هذا الضغط وهذه المناورات ستزيدنا صمودا فى موقفنا وهو انه لا يمكن وقف القتال ولن يتم وقف القتال دون اتفاق بين الطرفين بشان شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائرى

الوفد الجزائرى فى الامم المتحدة

ـــ جرديدة المجاهد، " **بلاغ** "، العدد 57، 1959/12/15، ص 07,

النص الكامل لمذكرة الوفد الجزائري

نص المذكرة التي قدمها وفد الحكومة الجزائرية الى مجلس الجامعة في دورته الاستثنائية بشتورة (لبنان) 22 من اغسطس (اوت) 1960

١ ـ تمهيد

ايها السادة

بعد شهرين اثنين سيدخل الشعب الجزائري سنته السابعة في حربه التحريرية المريرة من اجل استعادة سيادته القومية

ولقد اجمع الشعب الجزائري على الكفاح ، وجند نفسه ضمن جبهة التحرير الوطني الجزائري ، وانشأ هذه القوة الضاربة الرهيبة التي هي جيش التحرير وركز اسس الدولة الجزائرية الحديثة

فهل نحن في حاجة الى ذكر هذه الجهود العظيمة التي بذلها شعبنا خلال سنوات الكفاح الطويلة ؟ ان شعبنا بواسطة وسائل ضعيفة مجدودة قد الحق الهزيمة بالجيش الاستعماري الذي هو اقوى منه اضعافا مضاعفة في العدد وفي العتاد

ان الجهاز الاستعماري الذي شاده الفرنسيون خلال اكثر من مائة سنة في بلادنا قد قوض المجاهدون الجزائريون اركانه في اقل من سنتين من الكفاح ، وهكذا نزع الشعب الجزائري عنه اغلال السلطة الفرنسية

لكن الجزائر ما استطاعت كسر هذه القيود الا بتقديم غالي الضحايا ، فمئات الآلاف من زهرة رجالها وشبابها ونسائها قد بذلوا الدم الغزير في سبيل الحرية في معركة بطولية نادرة المثال

اما الاستعماريون الفرنسيون فانهم قد جابهوا هذا الشعب المجند تحت لواء الحرية بحملة رهيبة من حرب الابادة والفناء ، فعشرات الالاف من رجالنا يوجدون الان بين جدران السجون الفرنسية ، واكثر من مليونين من رجالنا ونسائنا قد اختطفوا من بين ديارهم وذويهم وزج بهم في مراكز التجمع الفظيعة حيث ينتظرهم الموت البطيء

وهناك مئات اخرى من الالاف من مواطنينا قد اضطروا للالتجاء للبلاد الشقيقة المجاورة ، وهكذا ترون ان فرنسا تسلك في الحقيقة حرب ابادة شنيعة فظيعة

محاولات المفاوضات

ان عزيمتنا القوية على مواصلة هذه الحرب التحريرية حتى نحقق الاستقلال التام ، لم تمنعنا من محاولة اغتنام كل الفرص لكي نضع حدا لهذه الحرب بواسطة مفاوضات سياسية وذلك حرصا منا على انقاذ شعبنا وتخفيفا من آلامه وحدا لتضحياته الغزيرة

لكن الحقيقة ايها السادة هي ان كل محاولاتنا من اجل حل سلمي تفاوضي قد باءت بالفشل من جراء سوء نية الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على الحكم منذ غرة نوفمبر 1954

حق تقرير المصير

عند ما رأى الفرنسيون خيبة حملتهم وفشل مساعيهم تجاه المقاومة الشعبية البطولية التي قابلهم بها شعبنا لجأت اخيرا حكومتهم التي يراسها الجنرال دي غول الى اعلان اعترافها بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم

ورات حكومتنا ان حق تقرير المصير اذا ما وقع تطبيقه بامانة ونزاهة ، وهو الحق المعترف به اميا والمسجل في ميثاق هيئة الامم المتحدة والذي كان هدفنا عند ما اذعنا منشور الثورة التاريخي يوم غرة نوفمبر 1954 ، رات حكومتنا ان تقرير المصير يعتبر بهذه الصفة وسيلة صالحة لتحقيق هدفنا الرئيسي

وفعلا ، فالشعب الجزائري الذي اثبت وعيه السياسي القومي بصفة ظاهرة جلية خلال ستة اعوام من حرب مجيدة وتضحيات جمة ما كان ليختار اذا ما استشير بحرية ، الا الاستقلال التام

وكان الجنرال دي غول يعرف ايضا هذه الحقيقة كما نعرفها ، لهذا وضع حول حق تقرير المصير قيودا وشروطا تتنافى مع هذا الحق وتجعله غير ذي موضوع

مولان

ان حكومتنا قررت خلال شهر يونيو حزيران من هذه السنة ، ارسال وفد الى باريس حرصا منها على تنوير الراي العام العالمي وازالة لكل التباس ، وذلك قصد التفاوض مع الخصم ، حول شروط ووسائل تنفيذ حق تقرير المصير

لكن ، ما كادت تبدا المباحثات التمهيدية في مولان حتى رفعت حكومة فرنسا عن وجهها القناع ، واثبتت انها كانت تنظر للموضوع نظرة خاطئة ، وخالت انها تستطيع ان تملي علينا شروطها وان ترغمنا على وقف اطلاق النار بصفه تعتبر استسلاما مقنعا

ولقد ظن الجنرال دي غول ، انه بواسطة هذه المناورات السياسية يستطيع ان يحقق لفرنسا ما لم يستطع ان يحققه لها جيشها في ميادين القتال خلال ستة اعوام ، وخاصة فيما يتعلق بتجزئة الوطن الجزائري واقتسامه ، اي خلق فلسطين ثانية بمناسبيها

ان مباحثات مولان قد مكنتنا من الحجة الصادقة على ان دي غول لم يبعد عنه الخيال الاستعماري وانه لا يريد من وراء مناوراته الا التمكين للسيادة الفرنسية في الجزائر

وهكذا فانتم ترون ايها السادة ان مسؤولية استمرار هذه الحرب انما تقع على عاتق الفرنسيين وحدهم

الموقف الحاضر

اولا : في الداخل

ان العدو قد جهز اقصى امكانياته لمحاولة تابيد السلطان الاستعماري بواسطة اعمال الحرب والعدوان

فرئيس الفرنسي المقاتل يشمل ثمانمائة الف رجل يعتمد على جهاز حربي ضخم واسلحة فتاكة من كل الانواع ، ولقد وقع تسخير كامل الاقتصاد الفرنسي لخدمة هذه الحرب ، فنفقات فرنسا تبلغ يوميا ثلاثة مليارات من الفرنكات حسب تصريحاتهم الرسمية (ثلاثة ملايين جنيه) ، لكن شعبنا المقدام ، رغما عن كل ما قاساه من عناء وما قدمه من تضحية ، ورغما عما له من فقر وارهاق لايزال موطدا العزم الاكيد على مواصلة الكفاح لتحقيق هدفه الاكبر الذي هو الاستقلال التام

وايضا ، فرغما عن الصعوبات الفنية الجسيمة ، ورغما عن العقبات التي نجدها حول حدودنا شرقا وغربا فان جيش التحرير الوطني الجزائري الذي اكتسب خلال ستة اعوام من الكفاح المرير خبرة ودربة ، يحتفظ بحيويته المطلقة ويحارب الجموع الاستعمارية بكل قوة وحماس

ثانيا : في الخارج

ان الحالة الحاضرة في الميدان العالمي باندفاع طبيعي ثابت نحو تحقيق اهداف الشعوب والقوى التحررية ، ففي آسيا نرى الشعوب تحررت من اغلال الاستعمار والتسلط ، بينما نرى القارة الافريقية التي كانت رتعا للنظام الاستعماري تحطم اغلالها وتنزع عنها بردها وتصل الى الاستقلال بخطى ثابتة سريعة

فمن هذه الملحمة الهائلة ، وهذا الصراع العنيف بين الحق والباطل وبين الحرية والاستعباد ، نجد فرنسا اعانة قوية وتاييدا مطلقا في ميداني الحرب والسياسة من طرف هذه الدول التي تشكل حلف

التتمة على الصفحة 8

— جريدة المجاهد، " النص الكامل لمذكرة الوفد الجزائري "، العدد 76، 05 / 09 / 1960، ص 06.

البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا

1 ــ المصادر :

أ ــ باللغة العربية

01 ــ بن خدة. بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات ايفيان، تع: لحسن زغدار، تر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسن، (دط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1987)

02 ــ بن نبي. مالك، فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، (ط2؛ بيروت: دار الفكر، 1971)

03 ــ توفيق المدني. أحمد، هذه هي الجزائر، (دار الإتحاد العربي للطباعة، دت)

04 ــ خوجة. حمدان بن عثمان، المرآة (لمحة تاريخية و إحصائية على إيالة الجزائر)، تع و تق و تعل: محمد بن عبد الكريم، (بيروت: منشورات دار مكتبة، الحياة، 1972)

05 ــ (___).(_____)، المرآة، تق و تع و تح: محمد العربي الزبيري، (ط2؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982)

06 ــ خير الدين. محمد، مذكرات، ج2، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د ت)

07 ــ الشقيري. أحمد، قضية الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، (د ط؛ بيروت: دار العودة، د ت)

08 ــ كلاك. إيشليرغر، الأمم المتحدة في ربع قرن، تع: عباس العمر، (دط؛ بيروت: منشورات دار الافاق الجديدة)

09 ــ لبجاوي. محمد، الثورة الجزائرية والقانون، تر: على الخش، (دمشق: دار اليقظة العربية، 1965)

10 ــ الورتيلاني. الفضيل، الجزائر الثائرة، (الجزائر: د. مص، 1963)

11 ــ ولد الحسين. محمد الشريف، من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال(1830 ــ 1962)، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2010)

ب ــ باللغة الأجنبية

01 -. Bedjaoui. Mohamed, La Révolution Algérienne Et Le Droit, (Bruxelles : Ed Aijd, 1961)

02 - Ben Khedda. Ben Youcef, LES ACCORDS D'EVIAN, (ALGER : Edition DPU, 1998)

03 - Collot. Claude, HENRY. JENR BERT, Mouvement National Algérien Test 1912-1954, (Alger: édition OPU, 1981)

04 - Harbi. Mohamed, LE FLN MIRAGE et Réalité, (Alger : ED NAQD, 1993)

05 - Harbi. Mohamed, Le FLN : Mirages et Réalités, des origines à la prise du pouvoir (1954- 1962), (S.P: Edition J.A.S.T.D, 1985)

06 ــ C.N.A :Chronologie (L ONU et L Affaire Algérienne) ,GPRA, code 018/03/001

2 ــ المراجع :

أ ــ باللغة العربية

01 ــ إسماعيل. سعد الله، تقرير المصير السياسي في القانون الدولي العام المعاصر، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د. ت)

02 ــ الأشرف. مصطفى، الأمة و المجتمع، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983)

03 ــ الخطيب. أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ت)

04 ــ بلحاج. صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)

05 ــ بلقريز. عبد الإله، و آخرون. الحركة الوطنية المغربية المسألة القومية 1947 ــ 1986، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 1992)

06 ــ بورنان. سعيد، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830 ــ 1962، ج 2،(ط2؛ الجزائر: دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع، د ت)

07 ــ بوضربة. عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958_جانفي 1960, (الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010)
08 ــ بوعزيز. يحي، الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912ــ 1948، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ت)
09 ــ (_____).(__)، ثورات الجزائر في القرنين 19ــ 20، (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد)
10 ــ بومالي. أحسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 ــ 1956، (دط؛ الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دت)
11 ــ حاطوم. نور الدين، قضايا عصرنا منذ 1945، (د ط؛ دمشق: دار الفكر، د ت)
12 ــ حسن. نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، (الكويت: عالم المعرفة أكتوبر، 1995)
13 ــ حماد. خيري، قضايا في الامم المتحدة، (دط؛ د. م: منشورات المتحف الفوجاري، دت)
14 ــ خيضر. إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830–1962 ، ج2، (الجزائر: دار الغرب للنشر و التوزيع، 2006)
15 ــ دبش. إسماعيل، السياسة العربية المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، (دط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996)
16 ــ الرفاعي. محمد على، الجامعة العربية وقضايا التحرر، (ط1؛ مصر: الشركة المصرية للطباعة و النشر، 1971)
17 ــ رمضان. عبد المجيد، ثورة الجزائر شخصيات صنعت التاريخ، (ط1؛ الجزائر: المطبعة العربية، 2005)
18 ــ الزبيري. محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 – 1962، ج2، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999)
19 ــ سعد الله. أبو القاسم، الحركة الوطنية 1930ــ1945، ج3، (ط3؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)

20 ــ (ـــــ). (ـــــــ)، الحركة الوطنية الجزائرية(1900 ــ 1930)، ج2، (ط4؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي)

21 ــ سعيود. أحمد، ، مساعي الحركة الوطنية الجزائرية في إعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى، " مجلة المصادر"، العدد 09، 2004

22 ــ (ـــ).(ـــ)، مساعي جبهة التحرير الوطني في التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج، " مجلة النائب "، عدد خاص، المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، 2004

23 ــ الشيخ. سليمان، الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ، (دط؛ دراسات في تاريخ الحركة الوطنية و الشؤون المسلحة، 2002)

24 ــ طلاس. مصطفى، الثورة الجزائرية، (د,ط؛ بيروت: دار الشورى، د.ت)

25 ــ عبد الرحمان. إبن العقون، الكفاح القومي السياسي، ج3، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)

26 ــ العسكري. إبراهيم،"لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية"، (الجزائر: دار البعث، 1992)

27 ــ العسلي. بسام، الله أكبر و إنطلقت ثورة التحرير، (د ط؛ بيروت: دار النفائس، د ت)

28 ــ (ـــ).(ـــ)، جبهة التحرير الوطني، (ط1؛ بيروت: دار النفائس، 1984)

29 ــ عمار. عمورة، الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ الى 1962)، (الجزائر: دار المعرفة، 2006)

30 ــ العمري. مؤمن، الحركة الوطنية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا الى جبهة التحرير الوطني (1926ــ1954)، (د ط؛ د.م: دار الطليعة للنشر و التوزيع، 2003)

31 ــ فركوس. صالح، "تاريخ الجزائر، من البداية إلى غاية الاستقلال، (الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2005)

32 ــ قداش. محفوظ، الأمير خالد، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987)

33 ــ قنان. جمال، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994)

34 ــ محمد. بوسلطان، حماي. بكاي، القانون الدولي العام والتحرير الجزائرية،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)

35 ــ محمد. جغابة، بيان أول نوفمبر 1954 (دعوة الى الحرب ,رسالة الى السلام)، (الجزائر: دار هومة، 1999)
36 ــ مرزاق. مختار، حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية(1961–1983)، (د ط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1974)
37 ــ ملاح. عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، (د ط؛ عين مليلة: دار الهدى للنشر والتوزيع، د ت)
38 ــ ناصر. محمد، الصحافة العربية في الجزائر، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985)
39 ــ النابلسي. تيسير شوكت، الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، (بيروت: د. مص، 1975)
40 ــ نايت بلقاسم. مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، (ط1؛ الجزائر: دار الأمة، 1984)
41 ــ نايت بلقاسم. مولود قاسم، ردود الفعل الاولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض ماثر نوفمبر، (دط؛ قسنطينة: دار البعث، دت)

ب ــ باللغة الأجنبية

01 -.Kaddache. Mahfoud, Histoire du Nationalisme Algérien,)2ème édition; Alger: ENAL 1993)
02 - Tricot. Bernard, les sentiers de la paix, Algérie 1958 /1962 , (paris : Ed Plon , 1972)
03 - teguia. Mouhamed, l’algerie en guerre, (Alger : Ed OP.U, 1992)
04 - Courriére. Y, Les Feux Du Déspoir Fayard, Paris, 1970

3 ــ الدوريات :

أ ــ الجرائد

01 ــ جريدة المنار، العدد 57، 1954.
02 ــ مريوش. أحمد، " القيم التاريخية لنداء أول نوفمبر 1954 "، جريدة الشعب، 1994،

03 ــ جريدة المجاهد، " نص قرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة "، العدد 10، 05 / 09 / 1957

04 ــ جريدة المجاهد، " الثورة يغذيها الشعب لفائدة الشعب "، العدد 10، 05 / 12/ 1957

05 ــ جريدة المجاهد،" الصليب الأحمر الدولي ينادي بضرورة ‘عانة اللاجئين الجزائريين"، العدد14، 15 /12 /1957

06 ــ جريدة المجاهد، " التضامن الإفريقي الآسيوي مع الجزائر يتعزز "، العدد 15، 01/ 01/ 1958

07 ــ جريدة المجاهد، العدد 23، 07 / 05 / 1958.

08 ــ جريدة المجاهد، " ملاحظات حول مؤتمر طنجة "، العدد 23، 07 / 05/ 1958

09 ــ جريدة المجاهد، " إلى خطاب الختام الذي إستجاب للعمل، خطاب علال الفاسي "، العدد 23، 07/ 05/ 1958

10 ــ جريدة المجاهد، " وحدة المغرب العربي في الإمتحان "، العدد 26، 02/ 07/ 1958

11 ــ جريدة المجاهد، " بترول المغرب العربي مشاكله اليوم وغدًا"، العدد 27، 22 / 07 / 1958

12 ــ جريدة المجاهد، "مؤتمر طنجة مرحلة حاسمة"، العدد23، 01 / 09 / 1958

13 ــ جريدة المجاهد ، العدد 39، بتاريخ 02 / 04 / 1959.

14 ــ جرديدة المجاهد، " لائحة اللجنة السياسية "، العدد 57، 1959/12/15

15 ــ جريدة المجاهد، " مؤتمرات إفريقيا و آسيا من باندونغ أفريل 1955 إلى كوناكري أفريل 1960 "، العدد 66، 18 / 04/ 1960

16 ــ جريدة المجاهد، " لماذا نطلب من الأمم المتحدة أن تشرف على الإستفتاء "، العدد 76، 05 / 09 / 1960

17 ــ جريدة المجاهد، " الإعانة السوفيتية للجزائر "، العدد 81، 01 / 11 / 1960

18 ــ جريدة المجاهد، " الإعانة السوفيتية للجزائر "، العدد 81، 01 / 11 / 1960

19 ــ جريدة المجاهد، " تصريح رسمي لوفد الجزائر لدى الأمم المتحدة "، العدد 86، 02 / 01/ 1961

20 ــ جريدة المجاهد، " رجال القانون و السياسة يحددون ميثاق تقرير المصي"، العدد 91، 27 / 02 / 1961

21 ــ جريدة المجاهد، " لقد عدت الجزائر أصدقاءها "، العدد 76، 05/ 01/ 1961

22 ــ جريدة المجاهد، " رسالة الحياد الايجابي "، العدد، 103، 28/ 08/ 1961

23 ــ جريدة المجاهد، " الجزائر في بلغراد "، العدد 104، 11 / 09 / 1961

24 ــ جريدة المجاهد، " النص الكامل لخطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد" ، العدد 104، 11 / 09/ 1961

25 ــ جريدة المجاهد، " أهمية مؤتمر بلغراد من خلال اصدائه "، العدد 104، 09/11/ 1961

26 ــ محمد السعيد هارون ، " صدى القضية الجزائرية في المحافل الدولية "، جريدة المجاهد، المتحف الوطني للمجاهد، العدد (77 – 83)، 02 جويلية 1982

ب ــ المجلات

01 ــ الثورة الجزائرية، أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، (باتنة: مطبعة عمار قرفي، 1994)

02 ــ الدبلوماسية الجزائرية من (1830 الى 1962)، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954

03 ــ بديدة. الأزهر، التطور الدبلوماسي للقضية الجزائرية، " مجلة النائب"، المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، 2004

04 ــ بن أزواو. فتح الدين، " إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر و مؤتمر الصومام "، مجلة النائب المجلس الشعبي الوطني، عدد خاص، الجزائر، سنة 2004

05 ــ بوسباك. فوزية، الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، " مجلة الذاكرة" ، المتحف الوطني للمجاهد ، العدد 03، 1995

06 ــ تابليت. علي، حشاني. سمير، بوكنة. عبد العزيز، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957_1958)، ،سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

07 ــ جمعية أول نوفمبر، الثورة الجزائرية، أحداث وتأملات،(باتنة: مطبعة عمار قرفي، 1994)
08 ــ خليفي. عبد القادر، المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية،" مجلة المصادر"، العدد 08، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954
09 ــ رخيلة. عامر، " أبعاد و مفاهيم في بيان 01 نوفمبر"، (الأبيار: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954)، العدد 14، 2001
10 ــ رخيلة. عامر، المؤتمرات الأفروآسيوية و القضية الجزائرية، " مجلة المصادر "، العدد 08، د.ت
11 ــ سعيدوني. ناصر الدين، البعد التحرري في الثورة الجزائرية، ملتقى دولي حول الثورة الجزائرية وإشكاليات التحرر، الأوراسي، الجزائر، فيفري 2005
12 ــ سعيود. أحمد، مساعي الحركة الوطنية الجزائرية في إعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى، " مجلة المصادر"، العدد 09، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2004
13 ــ (ـــــ).(ـــ)، مساعي جبهة التحرير الوطني في التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج،" مجلة النائب "، عدد خاص، المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، 2004
14 ــ الصغير. مريم، القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين 1954 – 1962، " مجلة المصادر "، العدد10
15 ــ قنان. جمال، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، " مجلة الذاكرة "، مجلة الدراسات التاريخية والثورة، العدد 04، 1996
16 ــ محمد. علوان، الجزائر أمام الأمم المتحدة، مجلة الذاكرة، العدد 06، .2006
17 ــ المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الدبلوماسية الجزائرية من (1830 إلى 1962)، (د.م : دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، د ت)
18 ــ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، (الجزائر: سلسلة الملتقيات، د.ت)

5 ــ الموسوعات:

أ ــ باللغة العربية

ــ الخوند. مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 13، (لبنان: سن الفيل ــ القلعة، 1999)

ــ الموسوعة العسكرية، (ط1؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1981)

ب ــ باللغة الأجنبية

ــ Dictionnaire de la terminologie du drort international, (siry :1960)

7 ــ الرسائل الجامعية :

01 ــ بن زواو. فتح الدين، إيديولوجية الثورة الجزائرية، " مذكرة ماجستير "، كلية الآداب و العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2001

02 ــ بوضربة. عمر، العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)، " رسالة ماجستير"، جامعة الجزائر،2002

03 ــ بومالي. لحسن، مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1956، " رسالة ماجستير"، معهد الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر، 1985

04 ــ سعيود. أحمد، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني قبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، " رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر "، قسم التاريخ، الجزائر، 2001، 2002

05 ــ العايب. معمر، مؤتمر طنجة،" رسالة ماجستير" ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، فيفري 2002

06 ــ مسعود. أحمد، التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية 1960،1961، " رسالة ماجستير"، جامعة الجزائر، 2002

الفهارس

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان
01	**مقدمة**
02	**مدخل**
03	**الفصل الأول:** منظمة الأمم المتحدة وبيان أول نوفمبر 1954
04	**المبحث الأول:** منظمة هيئة الأمم المتحدة
05	تعريف هيئة الأمم المتحدة
06	مقاصد الهيئة و مبادؤها و تقرير المصير حسب هيئة الأمم المتحدة
07	**المبحث الثاني:** أسس بيان أول نوفمبر 1954
08	أ ــ مبادئ البيان
09	ب ـ أهداف البيان
10	**المبحث الثالث:** ردود الفعل و التدويل بإتجاه الجبهة الأفروآسيوية
11	**الفصل الثاني:** الثورة الجزائرية و العلاقات الخارجية (1962_1957)
12	**المبحث الأول:** دور المؤتمرات في تفعيل مسالة تدويل القضية الجزائرية
13	مؤتمر أكرا الأول 15 أفريل 1958
14	مؤتمر طنجة من 27–30 أفريل 1958
15	مؤتمر منروفيا 04 أفريل 1959
	مؤتمر الجامعة العربية بالدار البيضاء 1959
16	مؤتمر كوناكري من 12– 15أفريل1960
17	حركة عدم الانحياز : مؤتمر بلغراد 1961
18	**المبحث الثاني:** دور الكتلتين الشرقية و الغربية في مساندة القضية الجزائرية
19	1 / القضية الجزائرية باتجاه الكتلة الشرقية
20	2 / القضية الجزائرية باتجاه الكتلة الغربية
21	**المبحث الثالث:** محاولة ديغول عزل القضية دوليا

22	**الفصل الثالث:** التدويل الفعلي للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة
23	**المبحث الأول:** بداية تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم
24	أولا: الدورة العاشرة (سبتمبر، نوفمبر 1955)
25	ثانيا : الدورة الحادية عشر "جانفي، فيفري 1956
26	**المبحث الثاني:** المناقشات الجادة للقضية الجزائرية
27	الدورة الثالثة عشر 09 ديسمبر 1958
28	الدورة الرابعة عشر سبتمبر – ديسمبر 1959
29	**المبحث الثالث:** هيئة الأمم المتحدة تتبنى القضية
30	الدورة الخامسة عشر " ديسمبر 1960
31	الدورة السادسة عشر (نوفمبر – ديسمبر 1961)
32	**الخاتمة**
33	**الملاحق**
34	**البيبليوغرافيا**
35	**الفهارس**
36	**3 ــ فهرس المحتويات**